شرح المتقن

لتذكرة ابن الملقن

في علوم الحديث

للإمام أبي علي عمر بن أبي الحسن الأنصاري المصري
المعروف بـ«ابن الملقن»
(٧٢٣هـ - ٨٠٤هـ)
رحمه الله وأسكنه بحبوحة الجنة

رتب نصوصها وضبط ألفاظها وشرحها
فضيلة الشيخ المحدث
أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي السلفي الأثري
عفا الله عنه بمنه وكرمه

دار ابن حزم

شرح المتقن

لتذكرة ابن الملقن

في علوم الحديث

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م



ISBN 978-9953-81-893-1

دار ابن حزم
بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366
هاتف وفاكس : 701974 - 300227 (009611)
البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb
الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com

شرح المتقن

لتذكرة ابن الملقن

في علوم الحديث

للإمام أبي علي عمر بن أبي الحسن الأنصاري المصري
المعروف بـ «ابن الملقن»
(٧٢٣هـ - ٨٠٤هـ)
رحمه الله وأسكنه بحبوحة الجنة

وثق نصوصها وضبط ألفاظها وشرحها
فضيلة الشيخ المحدث
أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي السلفي الأثري
عفا الله عنه بمنه وكرمه

دار ابن حزم

بسم الله الرحمن الرحيم

توكلت على الله

وبه ثقتي، وعليه اعتمادي

وحسبي الله ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يضلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

«أما بعد: فإن علم الحديث من أفضل القرب إلى رب العالمين، وكيف لا يكون وهو بيان طريق خير الخلق، وأكرم الأولين والآخرين»[١].

وبيان طريق رسول الله ﷺ لا سبيل إليها إلا بمعرفة درجات المنقول عنه، وقد أدرك علماء الحديث وأئمة الصنعة ضرورة ذلك، ولزوم معرفته.

قال الإمام علي بن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ: «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الحديث نصف العلم»[٢].

وقال الإمام عبدالرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يجوز أن يكون الرجل إمامًا حتى يعلم ما يصح مما لا يصح، وحتى لا يحتجَّ بكل شيء، وحتى يعلم مخارج العلم»[٣].

ولذلك قال الحافظ ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ: «من لم يحفظ سنن النبي ﷺ ولم يحسن تمييز صحيحها من سقيمها، ولا عرف الثقات من المحدثين، ولا الضعفاء والمتروكين، ومن يجب قبول أفراد خبره ممن لا يجب قبول زيادة الألفاظ في روايته، ولم يحسن معاني الأخبار، والجمع بين تضادها في الظواهر، ولا عرف المفسر من

---

(١) «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» (١/ ٥٨-٥٩).

(٢) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٣٢٠) بإسناد صحيح.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣)، والبيهقي في «المدخل» (١٨٨) بإسناد صحيح.

المجمل، ولا المختصر من المفصل، ولا الناسخ من المنسوخ، ولا اللفظ الخاص الذي يراد به العام، ولا اللفظ العام الذي يراد به الخاص، ولا الأمر الذي هو فضيلة وإرشاد، ولا النهي الذي هو حتم لا يجوز ارتكابه، من النهي الذي هو ندب يباح استعماله، مع سائر فصول السنن، وأنواع أسباب الأخبار: كيف يستحل أن يفتي، أو كيف يسوِّغ لنفسه تحريم الحلال، أو تحليل الحرام، تقليدًا لمن يخطئ ويصيب»[(١)].

من أجل ذلك بدأ ظهور علم الحديث الشريف، وينمو على مر الأعصار، حتى صار إلى التقنين بحدود معروفة، وضوابط مألوفة صاغها العلماء على صورة قواعد سائر علوم الآلة، واستمر العلماء في تقريب هذا العلم وتحريره وتيسيره، وسموا ذلك: «مصطلح الحديث»، أو: «علوم أصول الحديث»، أو: «علوم الحديث».

«وقد هيَّأ الله -تبارك وتعالى- لنا سلف صدق، حفظوا لنا جميع ما نحتاج إليه من الأخبار في تفسير كتاب ربِّنا -عز وجل-، وسنة نبينا ﷺ، وآثار أصحابه، وقضايا القضاة، وفتاوى الفقهاء، واللغة وآدابها، والشعر، والتاريخ، وغير ذلك.

والتزموا وألزموا من بعدهم سوق تلك الأخبار بالأسانيد، وتتبعوا أحوال الرواة التي تساعد على نقد أخبارهم، وحفظوها لنا في جملة ما حفظوا، وتفقدوا أحوال الرواة، وقضوا على كلِّ راو بما يستحقه؛ فميزوا من يجب الاحتجاج بخبره ولو انفرد، ومن لا يجب الاحتجاج به إلا إذا اعتضد، ومن لا يحتج به ولكن يُسْتَشهد، ومن يعتمد عليه في حال دون أخرى، وما دون ذلك من مُتساهل ومُغفَّل وكذَّاب.

وعمدوا إلى الأخبار؛ فانتقدوها وفحصوها، وخلصوا لنا منها ما ضمنوه كتب الصحيح، وتفقدوا الأخبار التي ظاهرها الصحة، وقد عرفوا -بسعة علمهم ودقة فهمهم- ما يدفعها عن الصحة، فشرحوا عللها، وبينوا خللها، وضمنوها كتب العلل.

(١) «المجروحين» (١/ ١٣).

وحاولوا مع ذلك إماتة الأخبار الكاذبة، فلم ينقل أفاضلهم منها إلا ما احتاجوا إلى ذكره؛ للدلالة على كذب راويه أو وهنه.

ومن تسامح من متأخريهم؛ فروى كلّ ما سمع، فقد بيَّن ذلك، ووكل الناس إلى النقد الذي قد مهِّدت قواعده، ونصبت معالمه»[١].

وقد انتهى مجموع ذلك كله إلى الحافظ الكبير والإمام الشهير أبي عمرو ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٦٤٣ هـ)، والذي أودع خلاصة ما وصل إليه وما اطلع عليه من مصنفات العلماء السابقين في كتابه: «علوم الحديث» المشهور لدى الخاصة والعامة بـ: «مقدمة ابن الصلاح».

والمعتني بمصطلح الحديث وعلومه يعلم حق اليقين: أن كتاب ابن الصلاح صار الإمام والمرجع لمن جاء بعده، وإليه المآل والمفزع في معرفة أصول الحديث وحدِّه.

وتظهر قيمة هذا الكتاب من حيث اهتمامه «بتصانيف الخطيب المفرقة؛ فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها فوائدها؛ فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره؛ فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره.

فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر»[٢].

ومن أفضل من اعتنى بهذا الكتاب الحافظ ابن الملقن؛ حيث اختصره في «المقنع في علوم الحديث»؛ فجاء لمقاصده وافيًا، ولمراده كافيًا، وللمقتصر عليه شافيًا؛ لكونه جرى فيه على سنن ابن الصلاح وتقسيمه؛ فاستقصى علوم الحديث.

---

(١) من مقدمة العلامة المعلمي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ على «تقدمة الجرح والتعديل» للإمام ابن أبي حاتم (ص/ أ-ب).

(٢) «النكت على نزهة النظر» (ص٥١).

ثم إنه اعتصره في «**التذكرة في علوم الحديث**»، و﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤]، فرجعت إليها؛ فوثَّقْتُ نصوصها على خمس نسخ خطية، وضبطت ألفاظها، وشرحتها شرحًا وسيطًا؛ ليكون الخطوة الأولى للحديثي الناشئ، الذي يروم الصعود في سلم هذا العلم الشريف، ويتسنم غاربه المنيف في زمان «كاد الباحث عن مشكله لا يلقى له كاشفًا، والسائل عن علمه لا يلقى به عارفًا»[1]؛ لأن هذا العلم مراتب ومناقل لا ينال أعلاها إلا بإتقان أدناها، وسميته: «**شرح المتقن لتذكرة ابن الملقن في علوم الحديث**».

«فالله العظيم -الذي بيده الضر والنفع، والإعطاء والمنع- أسأل، وإليه أتضرع وأبتهل، أن يجعله مليًّا بذلك وأملى، وفيًّا بكل ذلك وأوفى، وأن يعظم الأجر والنفع به في الدارين، إنه قريب مجيب.

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب»[2].

وعلى الله قصد السبيل، وهو الموعد.

وكتبه

أبو أسامة

سليم بن عيد الهلالي

عفا الله عنه، بمنه وكرمه

---

(١) من مقدمة الحافظ العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ لكتابه: «التقييد والإيضاح» (ص١٤ و١٥).

(٢) المرجع السابق.

طلائع شرح المتقن لتذكرة ابن الملقن

* تعريف علم الحديث
* شرف علم الحديث وبيان أهميته
* نشأة علم الحديث وتطوره
* أقسام علم الحديث
* الخطوات العملية لفهم علم الحديث
* التعقب الحثيث على التفرقة بين منهج المتقدمين والمتأخرين في علم الحديث

تعريف علم الحديث

الحديث؛ هو: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

فالقول؛ هو: الألفاظ النبوية.

ومثاله: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله؛ فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها؛ فهجرته إلى ما هاجر إليه»**[(١)].

والفعل؛ هو: التصرفات النبوية العملية.

ومثاله: عن حمران -مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه-؛ أنه رأى عثمان دعا بوضوء؛ فأفرغ على يديه من إنائه، فغسلهما ثلاث مرات، ثم أدخل يمينه في الوضوء، ثم تمضمض، واستنشق، واستنثر، ثم غسل وجهه ثلاثًا، ويديه إلى المرفقين ثلاثًا، ثم مسح برأسه، ثم غسل كلتا رجليه ثلاثًا، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئي هذا، وقال: **«من توضأ نحو وضوئي هذا، ثم صلى ركعتين لا يحدِّث فيها نفسه؛ غفر له ما تقدَّم من ذنبه»**[(٢)].

والتقرير: ما يقع من غيره ﷺ باطلاعه أو علمه، فلا ينكره.

ومثاله: حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «رأيت رسول الله ﷺ يومًا على باب حجرتي والحبشة يلعبون في المسجد، ورسول الله ﷺ يسترني بردائه أنظر إلى لعبهم»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٩)، ومسلم (٢٢٦).

(٣) أخرجه البخاري (٤٤٣)، ومسلم (٨٩٢/ ١٨).

والصفة: الخصائص البشرية للنبي ﷺ التي لا ترجع إلى كسبه وعمله.

ومثالها: حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ أحسن الناس وجهًا، وأحسنهم خَلْقًا، ليس بالطويل البائن، ولا بالقصير»(١).

أما ما يحبُّه الرسول ﷺ أو يكرهه من الأفعال والأعمال والأحوال؛ فهو من قبيل الفعل؛ لأنه صادر عنه على وفق محبته أو كرهه.

ومثاله: حديث عائشة رضي الله عنها؛ قالت: «كان النبي ﷺ يحب التيمن ما استطاع في شأنه كله: في طهوره، وترجله، وتنعله»(٢).

والعلوم المتصلة بالحديث النبوي من جهة نقله ومعرفة صحيحه من ضعيفه على وفق الأصول والضوابط والقواعد المتعارف عليها عند أئمة الصناعة الحديثية هي «علم مصطلح الحديث».

قال السيوطي رحمه الله في «الألفية»:

علم الحديث ذو قوانين تحد — يدرى بها أحوال متن وسند

فذاك الموضوع والمقصود — أن يعرف المقبول والمردود



(١) أخرجه البخاري (٣٣٥٦)، ومسلم (٢٣٣٧/ ٩٣).

(٢) أخرجه البخاري (١١٦)، ومسلم (٢٦٨/ ٦٧).

شرف علم الحديث وبيان أهميته

إن علم أصول الحديث وقواعد اصطلاح أهله، لا يستغني عنها المشتغل برواية الحديث؛ إذ بقواعده يتميز صحيح الرواية من سقيمها، وبه يعرف المقبول من الأخبار والمردود، وهو للرواية كقواعد النحو لمعرفة التراكيب العربية، فلو سُمِّي: منطق المنقول، وميزان تصحيح الأخبار؛ لكان اسمًا على مُسمًّى، وعلماً على معنى، وأصلاً لمبنى.

قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن الله -سبحانه- لما خصَّ هذه الأمة -زادها الله شرفاً- بعلم الإسناد، نصب للقيام بحفظه خواص من الحفاظ النقاد، وجعلهم ذابين عن سنة نبيه ﷺ في جميع الأوقات والبلاد، باذلين وسعهم في تبيين الصحة من طرقها والفساد؛ خوفًا من الانتقاص منها والازدياد، ودحضاً لما اخترعه أهل الأهواء والعناد، وحفظًا على الأمة إلى يوم التناد، فبالغوا في ذلك بالجد والاجتهاد، ولا يزال على القيام بذلك بحمد ولطفه طوائف من الخواص العباد، إلى انقضاء الدنيا وإقبال المعاد، وإن قلُّوا وقربوا من النفاد»(١).

وقال -أيضًا-: «إن من أهم العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبويات؛ أعني: معرفة متونها، صحيحها، وحسنها، وضعيفها، وبقية أنواعها المعروفات، ودليل ذلك: أن شرعنا مبنيٌّ على الكتاب العزيز والسنن المرويات، وعلى السنن مدار أكثر أهل الأحكام الفقهيات؛ فإن أكثر الآيات الفروعيات مجملات، وبيانها في السنن المحكمات، وقد اتفق العلماء على أن من شرط المجتهد من القاضي والمفتي: أن يكون عالمًا بالأحاديث الحكميات؛ فثبت بما ذكرناه: أن الاشتغال بالحديث من أجل العلوم الراجحات، وأفضل أنواع الخير وآكد القربات، وكيف لا يكون كذلك، وهو

---

(١) «إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق» للإمام النووي (١/ ١٠٦).

مشتمل على بيان حال أفضل المخلوقات عليه من الله الكريم أفضل الصلوات والسلام والبركات؟

ولقد كان أكثر اشتغال العلماء بالحديث في الأعصار الخاليات؛ حتى لقد كان يجتمع في مجلس الحديث من الطالبين ألوف متكاثرات، فتناقص ذلك، وضعفت الهمم؛ فلم يبق إلا آثار من آثارهم قليلات، والله المستعان على هذه المصيبة وغيرها من البليات، وقد جاء في فضل إحياء السنن المماتات أحاديث كثيرة معروفات مشهورات؛ فينبغي الاعتناء بعلم الحديث والتحريض عليه لما ذكرنا من الدلالات، ولكونه -أيضًا- من النصيحة لله تعالى، وكتابه، ورسوله، وللأئمة والمسلمين والمسلمات.

وذلك هو الدين؛ كما صح عن سيد البريات، ولقد أحسن القائل: «من جمع أدوات الحديث استنار قلبه، واستخرج كنوزه الخفيات، وذلك؛ لكثرة فوائده البارزات والكامنات، وهو جدير بذلك؛ فإنه كلام أفصح الخلق ومن أعطى جوامع الكلمات صلى الله عليه وآله وسلم صلوات متضاعفات»[(١)].

قال الإمام الزركشي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلما كانت السنة الوحي الثاني بعد المتشابه المثاني؛ وجب على كل ذي لب حفظها وذكرها وتعليمها ونشرها، ومن المعين على ذلك معرفة أوضاع اصطلح عليها حملتها، ورسوم بيَّنها نقلتها»[(٢)].

قال الحافظ العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «علم الحديث خطير وقعه، كثير نفعه، عليه مدار أكثر الأحكام، وبه يعرف الحلال والحرام، ولأهله اصطلاح لا بد للطالب من فهمه، ولهذا ندب إلى تقديم العناية بكتاب في علمه»[(٣)].

---

(١) «قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث» للشيخ محمد جمال الدين القاسمي (ص٤٤).

(٢) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للإمام الزركشي (١/ ٨).

(٣) «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» (١/ ١٣).

ومن فوائد علم الحديث:

١- معرفة الرواة والمرويات ببيان صفاتهم وأحوالهم، والطرق الموصلة إلى ذلك، وتتبعها، ونقدها، وبيان ما لها وما عليها.

٢- معرفة المنهج الذي سار عليه الأئمة في تأليفاتهم، ونقدهم، وتعديلهم، وتجريحهم.

٣- الحث على المطالبة بالشاهد والبينة والبرهان، ومن ثم استخدام منهج التحري والتثبت.

٤- تمحيص ما يجيء عن الناس من الأخبار ونقدها، وعدم قبولها إلا ببينة.

٥- رد خبر الفاسق والكاذب، والكافر من باب أولى.

٦- الأمر بالنقل والتبليغ والرواية.

٧- الاهتمام ببلاغ أمور الدين بالسند المتصل.

٨- تحرير العقل من سلطان العادة والتقليد والوهم، ومن ثم دعوته إلى الفكر والتأمل والنظر، والبحث في حقائق التأريخ.

٩- اكتساب الخبرة بالرجوع إلى أهل الدراية والخبرة في تحرير المسائل، فكل علم يسأل عنه أهله أينما كانوا.

١٠- السنة النبوية هي المقصد والهدف الذي تسعى هذه القواعد؛ لخدمتها والحفاظ عليها، وصيانتها.

١١- أن الصحابة يرجع إليهم الفضل في بدء علم الرواية بما وعته صدورهم، ثم وضعوا للرواية قوانين، منها:

أ- إحجام كثير من أعلام الصحابة عن الإكثار من الرواية، وما ذلك إلا لأن حديث رسول الله ﷺ شديد.

ب- التشدد في قبول الأخبار لدرجة طلب اليمين والبينة، فسنُّوا بالتالي

للناس سنة التثبت[١].

وتتجلى أهمية هذا العلم وتتمثل في عدة أمور؛ منها:

١- حفظ الحديث النبوي وصيانته من الدسِّ والتحريف والتعطيل، وبالتالي حفظ الشرع الشريف، وقيامه على أصل ثابت.

٢- شكلت هذه القواعد إضافة شريفة للفكر المنهجي، وهذه الإضافة انعكست آثارها وتصدق على مختلف العلوم النقلية.

٣- ربطت هذه القواعد ماضي الأمة بحاضرها، وأمكن التعرف على جهود علماء هذه الأمة وما خلفوه لنا من التراث.

٤- وضعت حدًّا للمتقولين على السنة والطاعنين في الإسلام، فلم تقبل الأحاديث أو ترفض إلا بعد عرضها على تلك القواعد، ومن ثَمَّ حدَّدت للمتعاملين مع السنة أُسُسًا ومبادئ للتعامل معها.

٥- كشفت عن أبرز خصائص هذه الأمة في التلقي بالسند المتصل إلى رسول الله ﷺ، فالإسناد نسب العلم، وعمود الدين، وأعز ما لدى المسلمين.

٦- أفادت هذه القواعد الناس والدول في أمور التوثيق، والتأريخ لكل حادث، وميلاد كل فرد، فقد قام العلماء بإعداد مؤلفات خاصة لكل علم من الأعلام.

٧- وضعت قوانين دقيقة للتحمل والأداء، والتثبت والتحري، وبالتالي لم تتح لأحد أن يعير أذنه؛ ليسمع من شاء، أو يطلق لسانه بما شاء.

٨- هيأت هذه القواعد لعلم المدن والبلدان على مرّ العصور وكر الدهور[٢].

---

(١) «التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين» للدكتور عبدالله شعبان (ص١٣- ٧ -بتصرف يسير).

(٢) المرجع السابق (ص٢٣-٢٤).

نشأة علم الحديث وتطوره

نشأ علم الحديث مع نشأة الحديث الشريف في زمن الرسول ﷺ، وكان رسول الله ﷺ هو الواضع لجذور هذا العلم وأسسه[(١)]؛ فقد صح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من قوله ﷺ: **«نضر الله امرءًا سمع منا حديثاً؛ فبلَّغه؛ كما سمعه، فربَّ مبلغ أوعى من سامع»**[(٢)].

ويُعَدُّ القرن الأول الهجري بداية التكوين الرسمي لقواعد الحديث، والدليل على هذا: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: **«لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن؛ فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدًا؛ فليتبوأ مقعده من النار»**[(٣)].

وهكذا نجد طائفة من صحابة ﷺ لم يكتفوا بحفظ الأحاديث النبوية، بل تتبعوها بالتدوين والكتابة وبخاصة في آخر أيام الرسول ﷺ، فكانت لهم في ذلك صحائف مشهورة؛ كصحيفة سعد بن عبادة الأنصاري (ت ١٥هـ)، والصحيفة الصادقة لعبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه (ت٦٥ هـ)، والصحيفة الصحيحة التي

---

(١) «تدوين السنة النبوية: نشأته وتطوره من القرن الأول الهجري إلى نهاية القرن التاسع الهجري» للدكتور محمد بن مطر الزهراني (ص٣٢ و٨٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٥٧)، وأبو يعلى (٥٢٩٦)، والبزار (٢٠١٤ و ٢٠١٩)، وابن عدي (٨/ ٢٢٣)، والطبراني في «الأوسط» (١٣٢٦) والبيهقي في «دلائل النبوة (١/ ٢٣) وغيرهم وهو حديث إسناده صحيح.

ولشيخنا محدث بلاد الحرمين عبد المحسن العباد البدر -حفظه الله- كتاب فرد في هذا الحديث رواية ودراية، بين فيه أن هذا الحديث متواتر

(٣) أخرجه مسلم (٣٠٠٤).

دونها همام بن منبه عن أبي هريرة ﷺ (ت ٥٨هـ)، وألواح عبدالله بن عباس ﷺ (ت ٦٨ هـ)، وصحيفة جابر بن عبدالله ﷺ (ت ٧٨ هـ)، وهكذا[(١)].

وفي القرن الثاني مرت قواعد علم الحديث بعدة أدوار؛ اكتملت من خلالها سائر مباحثها وأنواعها، وبعد ذلك بدأ تدوين هذه القواعد في مؤلفات خلال القرن الثالث الذي يعد بحق العصر الذهبي لتدوين السنة وعلومها، حتى شمل التدوين سائر فروعها، وبرزت الاصطلاحات الحديثية التي تداولها العلماء.

فلما كان منتصف القرن الرابع الهجري ظهرت الكتب الخاصة،والتي تُعدُّ من أمهاتها، ومن ضمن تلك الكتب: كتب مصطلح الحديث.

وهكذا أصبح علم الحديث علماً خاصاً يشمل قواعد كثيرة؛ يعرف بها المقبول والمردود[(٢)].



---

(١) «تدوين السنة النبوية» للدكتور محمد بن مطر الزهراني (ص٨٧-٩٢)، و«ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي» (ص٧٦).

(٢) انظر -للمزيد- «تدوين السنة النبوية» (ص١٦٥)، و«التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين» للدكتور عبدالله شعبان (ص٢٠)، و«ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي» (ص٧٧)، و«علم الرجال: نشأته وتطوره من القرن الأول الهجري إلى نهاية القرن التاسع الهجري».

أقسام علم الحديث

ينقسم علم الحديث إلى علمين رئيسين:

الأول: علم الحديث رواية: وهو العلم الذي يقوم على النقل المحرر الدقيق لكل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، بل ولكل ما أضيف كذلك إلى الصحابة والتابعين.

الثاني: علم الحديث دراية: وهو مجموعة من المباحث والمسائل التي يُعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

ويطلق علماء الحديث على علم الحديث دراية -أيضًا-: «علم مصطلح الحديث»، أو «علم أصول الحديث»، أو «علم أصول رواية الحديث»[1].



(١) انظر: «علم الحديث ومصطلحه» للدكتور صبحي الصالح رحمه الله (ص١٠٧).

الخطوات العملية لفهم علم الحديث

ويتضمن الخطوات العملية لفهم مصطلح الحديث:

١ - الاستقراء التام لألفاظ وإطلاقات أهل الاصطلاح.

٢- تنفيذ تلك الإطلاقات والألفاظ.

٣- دراسة المسائل الجزئية لكل إطلاق.

٤ - إيجاد رابط عام وصفة جامعة بين المسائل الجزئية وإطلاقاتها.

٥- ربط الصفات الجامعة بالمعنى اللغوي.

٦- التلقي التام لشرح أهل الاصطلاح فهمًا مستوعبًا.

٧- ضرور فهم كلام أهل الاصطلاح فهمًا مستوعبًا.

٨- الاستنارة بكلام المصنفين في علوم الحديث بعد أهل الاصطلاح.

٩- صياغة معنى المصطلح وتعريفه.

١٠ - التوجه إلى الله طلبًا للعون.

١١- بلوغ الغاية بإذن الله تعالى[١].



---

(١) «المنهج المقترح في علم المصطلح» (ص٢٤٣-٢٨١).

التعقب الحثيث على التفرقة
بين منهج المتقدمين والمتأخرين في علم الحديث(١)

ظهر منهج جديد مُحْدَث يقوم على التفرقة بين منهج المتقدمين والمتأخرين في علم الحديث وتعليل الأخبار ونقدها، فصار من القضايا المنهجية التي أثارت فتنًا وزرعت إحناً في وقتنا في ميدان هذا العلم الشريف، وترتب عليها أمور خطيرة، وصار لها دعاة ينافحون عنها، ويصنفون فيها، ويدرّسون بها؛ مما أوجب النظر فيها والوقوف عندها؛ لكشف اللبس الحاصل فيها، وبخاصة وأن بعضهم يوالي ويعادي من أجلها.

حتى منهم من يشنُّ حربًا ضروساً في الدفاع عما هو عليه من الباطل؛ ظنًّا منه أنه على حق وصواب، مما يؤكد تأكيدًا جازمًا أن القضية هذه وإن بدأت وطرحت كفكرة، لكن بعد مدة صارت منهجًا يصنف تحت البدع المعاصرة لتدمير السنن النبوية.

ولما كان الدفاع عن علم الحديث وأهله من أعظم الجهاد، لا سيما عند كثرة الأهواء والفساد؛ لم أر من الحكمة السكوت عن ذلك، وبخاصة بين يدي هذا الشرح، فكان لا بد من الإشارة إلى أهم مفاسد بدعة التفرقة بين ما يسمونه بـ: «منهج المتقدمين والمتأخرين في علم الحديث»:

١- لا شك أن لفظة «المتقدمين» و«المتأخرين» ليست خاصة بعلم الحديث؛

---

(١) استفدت في هذا البحث من كتاب: «مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين: مناقشات وردود» للأخ الفاضل الأستاذ الدكتور محمد بن عمر بازمول -وفقه الله- فقد أعطى هذه المسألة حقها، وبسطها بأسلوب واضح وحجة قوية.

ففي كل علمٍ هناك علماء متقدمون ومتأخرون.

٢- كلمة «المتقدمين» و«المتأخرين» كلمة نسبية تُذكر لكل من تقدم بالنسبة إلى غيره ممن تأخَّر عنه، وإن لم يكن في عصر الأئمة الكبار، نظيره كلمة: «سلف»، و«خلف» على سبيل المثال: ابن حجر (ت٨٥٢ هـ) رحمه الله سلف بالنسبة لنا، كما أنه خلف بالنسبة لمن قبله.

٣- إطلاق لفظة: «المتقدمين والمتأخرين» لا يراد به عند أئمة الحديث معنى «الاصطلاحي» الحادث: الذي نحن بصدد الكلام عنه، والردّ عليه؛ بل استعملت بمعنى البعد الزمني.

٤- لم يظهر قبل هذا القرن اصطلاح خاص بهذه الكلمة، أو التسمية بـ «المتقدمين والمتأخرين».

٥- لم يستطع القائلون بالتفرقة بين «منهج المتقدمين والمتأخرين» إلى الآن بتحديد الحدّ الزمني للمتقدمين من المتأخرين؛ فاضطرابهم في تحديد الفارق الزمني بين المتقدم والمتأخر دليل على ضعف هذا القول بل فساده من أصله.

٦- قول الإمام الذهبي (ت٧٤٨ هـ): «الحد الفاصل بن المتقدمين والمتأخرين هو رأس سنة ثلاثمائة»[1]، لا يراد به تحديد الحد الفاصل بين منهجي المتقدمين والمتأخرين في علوم الحديث، وإنما هو تحديد الحد الفاصل بين الرواة الذين عليهم تدور أسانيد الأحاديث في الكتب الحديثية، فنحتاج إلى نقدهم ومعرفة قوة حفظهم؛ لنحكم هل هذا الراوي ضابط حافظ متقن أم لا أما بعد سنة (٣٠٠)؛ فيكفينا أن يكون عدلاً وطريق تحمله صحيحة؛ لأن السنة أصبحت مدونة.

وكلام الإمام الذهبي لا يدل إلا على ذلك؛ ولذلك، فإدخال مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين في قول الذهبي إدخال في غير محله كما لا يخفى.

(١) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للذهبي (١/ ٤) تحقيق علي البجاوي.

٧- قولهم: «مصطلح المتقدمين والمتأخرين» هو نظير مصطلح طريقة المحدثين وطريقة الفقهاء والأصوليين، بناء على زعمهم: أن المتقدمين يمشون على منهج المحدثين في التعليل، والمتأخرين هم الذين يمشون على منهج الفقهاء والأصوليين في التعليل، وهذا تخبط في الاصطلاح؛ لأن المراد به: اتهام المتأخرين بأنهم ليسوا فقهاء وهذا في الحقيقة نكران للتأريخ.

ثم إن ذلك يوهم أن المحدثين من المتأخرين كانوا لا يمارسون النقد في كتبهم، وليس الأمر كذلك.

٨- إن مما قرره أئمة الحديث هو وجود منهجين في مسائل الحديث:

الأول منهما: منهج المحدثين.

والثاني: هو منهج الفقهاء والأصوليين.

ومع ذلك هذا لم يثر عندهم يوماً كهذه فيما بينهم، كلّ ما في الأمر أن ينظر في المنهجين، ويقرر الصواب بحسب الدليل والبرهان.

كما أن الفقهاء لم يقولوا بإطراح منهج المحدثين، وكذا المحدثين لم يقولوا بإطراح كلام الفقهاء.

٩- التفريق المطلق بين منهج المتقدمين والمتأخرين يرد كلام المتأخرين في تقرير مسائل مصطلح الحديث، و في تخريج الأحاديث، وتحرير تراجم الرواة بحجة أنهم من المتأخرين؛ فتراهم يردون كلام الحافظ ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) في المصطلح، وابن حجر (ت٨٥٢هـ) في الرجال، وكذلك بعدهم، بله علماء هذا العصر أمثال الشيخ أحمد شاكر والشيخ والألباني -رحمهما الله-.

١٠- الإلزام بالرجوع إلى كلام المتقدمين أو المتأخرين وحده، واطرح كلام أحدهما جملة وتفصيلاً؛ هو الظلم القبيح، والتناقض الصريح.

١١- المقرر عند أئمة الحديث هو: أن كلام العلماء يحتاج إلى الدليل، وليس

العكس، والإلزام بأخذ كلام المتقدمين دون المتأخرين وعكسه؛ دعوة أن نتعامل مع كلام الأئمة؛ كتعاملنا مع الدليل.

١٢- الإلزام بأخذ كلام المتقدمين أو المتأخرين فقط في علم الحديث بعامة، وعلم الجرح والتعديل بخاصة؛ دعوة إلى تغيير أركان الجرح والتعديل.

١٣- تساهل بعض المتأخرين في التطبيق لا يعني ضعف المسلك، ولا ردّه؛ فإن المتأخرين لم يخرجوا في تقرير مسلك الحديث عن كلام المتقدمين، ووقوع التساهل في التطبيق عن بعضهم لا يسوِّغ الاتهام بأن منهج المتأخرين في علم الحديث خلاف ما قرره المتقدمون، بل الحال كما ترى خطأ في التطبيق، لا خطأ في التأصيل؛ إذ المنهج عند المتقدمين والمتأخرين واحد.

١٤- لا شك أن ابن الصلاح وابن تيمية والذهبي وابن حجر -رحمهم الله- أكثر إدراكاً لمقاصد المتقدمين، وأشد إحاطة بعلوم السابقين؛ فهم ورثتهم، والسائرون على منهاجهم؛ فكيف يصح في الأذهان أن نهدم الصلة الوثيقة بين السلف والخلف، ونفرق بجهل بين الورثة والميراث إن هذا لشيء عجاب!!

١٥- إن العلماء الذين وصفوا بالمتقدمين ليسوا على كلمة سواء في كل حديث يحكمون عليه؛ فلا يقال: إن لهم منهجاً خاصاً بهم يختلف عمن جاء بعدهم.

١٦- من دلائل ضعف منهج المفرقين بين المتقدمين والمتأخرين في علم الحديث: أنه لا يوجد لديهم دراسات تؤصل هذه التفرقة بل مجرد تقميش دون تفتيش.

وكذلك ليس لهم جهود علمية في خدمة السنة النبوية يطبقون من خلالها منهجهم؛ ليحكم عليهم من آثارهم؛ فمن آثارهم تعرفونهم.

١٧- إن هذه التفرقة فتحت باباً واسعاً للتهجم على السنة والطعن فيها تحت ستار هذا المنهج المحدث.

١٨- القضايا التي يدور حولها قول المفرِّقين بين منهج المتقدمين والمتأخرين محدودة ومعدودة حول الحديث الحسن، والتدليس، والتفرد والنكارة، والتقوية بالشواهد والمتابعات، وهذه مسائل لا تصلح لتأسيس منهج التفرقة الذي يدندنون حوله هذا أولاً.

وثانياً: لا نستطيع أن نعتمد عليها في التفريق بين منهج المتقدمين والمتأخرين.

١٩- ظهرت تأصيلات حازمة لإصدار أحكام كلية جازمة في أدق مسائل علم الحديث، ونسبت للمتقدمين زوراً وبهتاناً؛ لأن القواعد الكلية بحاجة إلى الاستقراء التام، وكذلك الشواهد والأمثلة التي أسست عليها تلك القواعد لا تساعد على قبولها ويأباها البحث العلمي الحر.

٢٠- أن دعاة التفرقة بين منهج المتقدمين والمتأخرين أذاعوا هذا المنهج بين الناشئة الذين لم يهضموا مقدمات هذا العلم الشريف، وفي هذا فتنة عظيمة لهؤلاء الشباب الذين تجرؤوا على تخطئة العلماء البارزين، وتسفيه أحكامهم على الأحاديث النبوية؛ بدعوى أنهم متساهلون، وأنهم هدموا منهج المتقدمين.

فنقول لهؤلاء: إذا كان كبار علماء زماننا كشيخنا الإمام محدث العصر الألباني وشيخنا الوالد الإمام عبد العزيز بن باز -رحمهما الله- اعتمدا على كتب الخطيب البغدادي وابن الصلاح وابن حجر وأمثالهم فكيف يستطيع من دونهم أن يتجاوز هؤلاء العلماء الربانيين .. ولكن شهوة المخالفة تصرع أهلها، وتكشف عن عوراتهم.

٢١- إن التفرقة بين منهج المتقدمين والمتأخرين مبني على اتهام المتأخرين بالجهل وقلة التقوى؛ فإن قلنا: أن المتأخرين لم يفهموا منهج المتقدمين؛ فهذا اتهام لهم بقلة العلم، وإن قلنا: فهموه وعارضوه، فهذا اتهام بقلة التقوى، وكلا الأمرين باطل؛ فأهونهما شر، وأحلاهما مر.

فدعاة التفرقة بين ضلالتين ما هم بخارجين منهما أو من أحدهما.

٢٢- أن دعاة التفرقة من المتأخرين، ولذلك منهجهم مردود بمنهجهم، وقولهم معارض بتأصيلاتهم، وهكذا ينقضون منهجهم بأيديهم وأيدي أهل العلم وطلابه؛ فاعتبروا يا أولي الأبصار.

٢٣- إن منهج التفرقة يقوم على إعادة استقراء كلام المتقدمين وتحرير تعقيداتهم.

وهذا تحصيل حاصل؛ فابن الصلاح والعلماء من بعده قاموا بذلك، ودونوا خلاصته في كتب المصطلح.

ولذلك منهج التفرقة باطل؛ فهو يقوم على إهدار جهود العلماء، وإضاعة الأوقات بما لا يضر ولا ينفع.

٢٤- إن منهج التفرقة يدعو إلى طرح جهود الإمام ابن الصلاح وإخوانه الذين جاؤوا من بعده، وهذا يستلزم إلغاء جميع أحكام هؤلاء العلماء على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، وهذا هو هدم للدين، وتلاعب بسنة سيد المرسلين.

٢٥- إن الحكم على قواعد الحديث التي قعدها ابن الصلاح: متبعاً تقريرات أئمة الحديث المتقدمين، مستقرئاً لكلامهم، مقتدياً بهم، وسار عليها العلماء إلى يومنا هذا حكم باجتماع الأمة على ضلاله، وكفى بذلك جهلاً!

٢٦- إن أقصى ما أخذه دعاة التفرقة على العلماء الذين سموهم بالمتأخرين هو أخطاء في التطبيق.

ومن المعلوم: أن الخطأ في التطبيق لا يستلزم الخطأ في أصل القاعدة، ولا يعني ردّها، أو عدم قبولها، أو نسبة الخطأ إليها.

ولهذا؛ فإن هذا لا يعني أن القواعد التي قررها المتأخرون خطأ، أو أنها مخالفة لما عليه المتقدمون.

٢٧- التعامل بين المنهجين على أساس التثبت دون اطراح كلام بعضهم عن

بعض، أو الطعن والانتقاص فيهم، هو الموقف الصحيح الذي يجب تطبيقه من طالب العلم.

٢٨- وقد أكد شيخنا محدث العصر وحافظ الوقت الإمام الألباني رحمه الله في أكثر من موضع:

أن من فرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين خالف سبيل المؤمنين، وأن التفرقة بين المتقدمين والمتأخرين بدعة محدثة، وفيها إهدار لجهود العلماء[(١)].

وأنه من الجهة الواقعية لا سبيل أبداً لمخالفة هؤلاء العلماء؛ لأن أي علم يمضي عليه قرون وقرون والعلماء يتتابعون في البحث فيه لا شك أنه يأخذ قوة ودعماً من المتقدم والمتأخر؛ فإذا ما جاء إنسان يريد أن يضرب هذه الجهود كلها؛ فهو رجل أحمق[(٢)].

ولذلك لا يجوز لمسلم أن يخالف سبيل المؤمنين، والذين يفرقون بين علماء الحديث المتقدمين والمتأخرين أحدثوا شيئاً لا يعرفه أهل الحديث إطلاقاً، ولو أنهم وقفوا عند هذا الإحداث؛ فلربما كان الأمر سهلاً، لكنهم زادوا الطين بلة؛ وذلك أنهم يخربون السنة بمثل هذا التفريق، ومما لا شك فيه: أن هذا التقسيم مجرد خاطرة خطرت ببال أحدهم، وهو الذي سنّ هذه السنة السيئة؛ فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة[(٣)].

٢٩- وممن حذر من هذه التفرقة الشيخ الدكتورعبد الكريم الخضير -وفقه الله-؛ فقال: «هناك دعوةٌ تُرَدَّدُ على ألسنة بعض طلبة العلم؛ وهي: الدعوة إلى نبذ قواعد المتأخرين في مصطلح الحديث، والأخذ مباشرة من كتب المتقدمين، وذلك؛

---

(١) شريط رقم (٦٣٦/ ١) من سلسلة الهدى والنور.

(٢) شريط رقم (٦٣٨/ ١) من سلسلة الهدى والنور.

(٣) شريط رقم (٨٥٢/ ١) من سلسلة الهدى والنور.

لأن قواعد المتأخرين قد تختلف أحياناً عن مناهج المتقدمين، فمثلاً: زيادة الثقة، أو تعارض الوصل والإرسال، أو الوقف والرفع عند المتأخرين في كتبهم النظرية يحكمون بحكم عام مطرد، فيرجحون قبول الزيادة مطلقاً، والحكم للوصل مطلقاً والرفع دائماً، ومنهم من يرجح ضد ذلك؛ لأنه المتيقن.

وإذا راجعنا أحكام المتقدمين؛ كالبخاري وأبي حاتم وأحمد وغيرهم كالدارقطني وجدناهم لا يحكمون بحكم عام مطرد بل ينظرون إلى كل حديث على حدة، تارة يحكمون بالزيادة وقبولها، وتارة يحكمون بردها؛ لأنها شاذة، وتارة يحكمون للوصل، وتارة يحكمون للإرسال، وهكذا في الرفع والوقف تبعاً لما ترجحه القرائن.

وهي دعوة في جملتها وظاهرها مقبولة؛ لكنها لا تصلح أن يخاطب بها جميع الطلبة، فالمبتدئ في حكم العامي عليه أن يقلد أهل العلم، وتقليد المتقدمين يجعل الطالب في حيرة؛ لصعوبة محاكاتهم ممن هو في البداية؛ لأنه يلزم عليه أن يقلدهم في كل حديث على حدة، وهذا يلزم عليه قطع باب التصحيح والتضعيف من قِبَل المتأخرين، وهذا ما دعى إليه ابن الصلاح رحمه الله؛ لكن قوله ردَّه أهل العلم عليه، وفنَّدوه، وقوَّضوا دعائمه.

وأما طالب العلم المتمكّن ممن جمع الطرق واستيعابها، وإدامة النظر في أحكام المتقدمين بعد أن تخرّج على قواعد المتأخرين وطبقها في حياته العلمية مدة طويلة، وحصل عنده مَلَكة تؤهله للحكم بالقرائن، فهذا هو المطلوب بالنسبة لهذا النوع، وهذا هو مسلك المتأخرين أنفسهم؛ كالذهبي، وابن حجر لا تجد لهم أحكاماً مطردة في التطبيق، وإن اطرد قولهم في التقعيد للتمرين.

وإذا كان كبار الأئمة في عصرنا وقبله كسماحة شيخنا العلامة عبد العزيز بن باز، ومحدث العصر الشيخ ناصر الدين الألباني -رحمهما الله-، قد اعتمدا كثيراً على قواعد المتأخرين، فكيف بمن دونهما بمراحل، وليست قواعد المتأخرين قواعد كلية

لا يخرج عنها أي فرع من فروعها، بل هي قواعد أغلبية يخرج عنها بعض الفروع كغير هذا العلم من العلوم الأخرى.

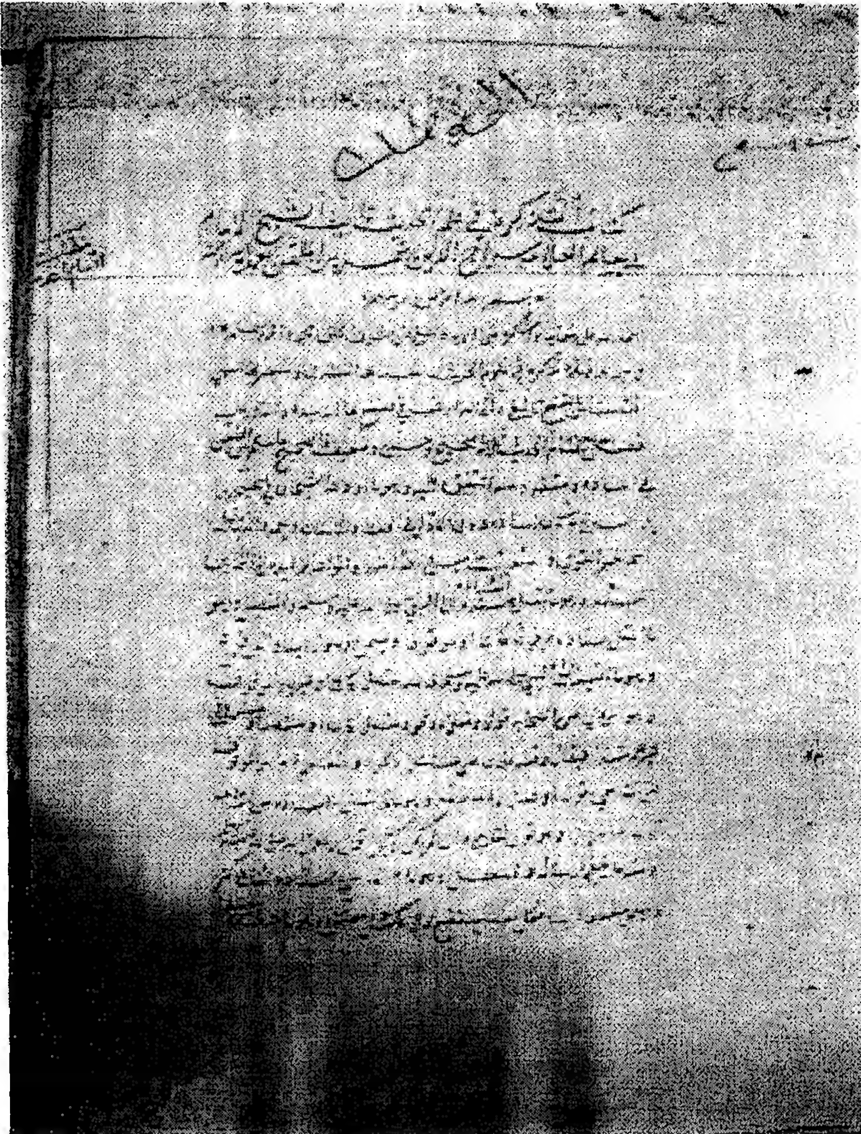
ونظير هذه الدعوى دعوى سبقتها؛ وهي: الدعوة إلى نبذ كتب الفقه، وطرح كلام الفقهاء وعدم اعتبارها، والتفقه مباشرة من الكتاب والسنة، وهي دعوة كسابقتها لا يمكن أن يخاطب بها جميع فئات الطلبة بل يخاطب بها طالب العلم المتمكن الذي لديه أهلية النظر في الأدلة وما يتعلق بها، فليست كتب الفقه وأقوال الفقهاء دساتير لا يحاد عنها بل ينظر فيها، فما وافق الدليل عمل به، وما خالف الدليل ضرب به عُرض الحائط كما أوصى به الأئمة أنفسهم»[1].

٣٠- وقد صنف بعض طلاب العلم كتباً ترد هذه البدعة على أدبارها، منهم الدكتور أحمد صالح الزهراني -سدده الله- في كتابه: «مجازفات الدكتور حمزة المليباري وبيان بطلان الفرق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين في تصحيح الحديث وتعليله»، وهو كتاب مفيد في بابه.

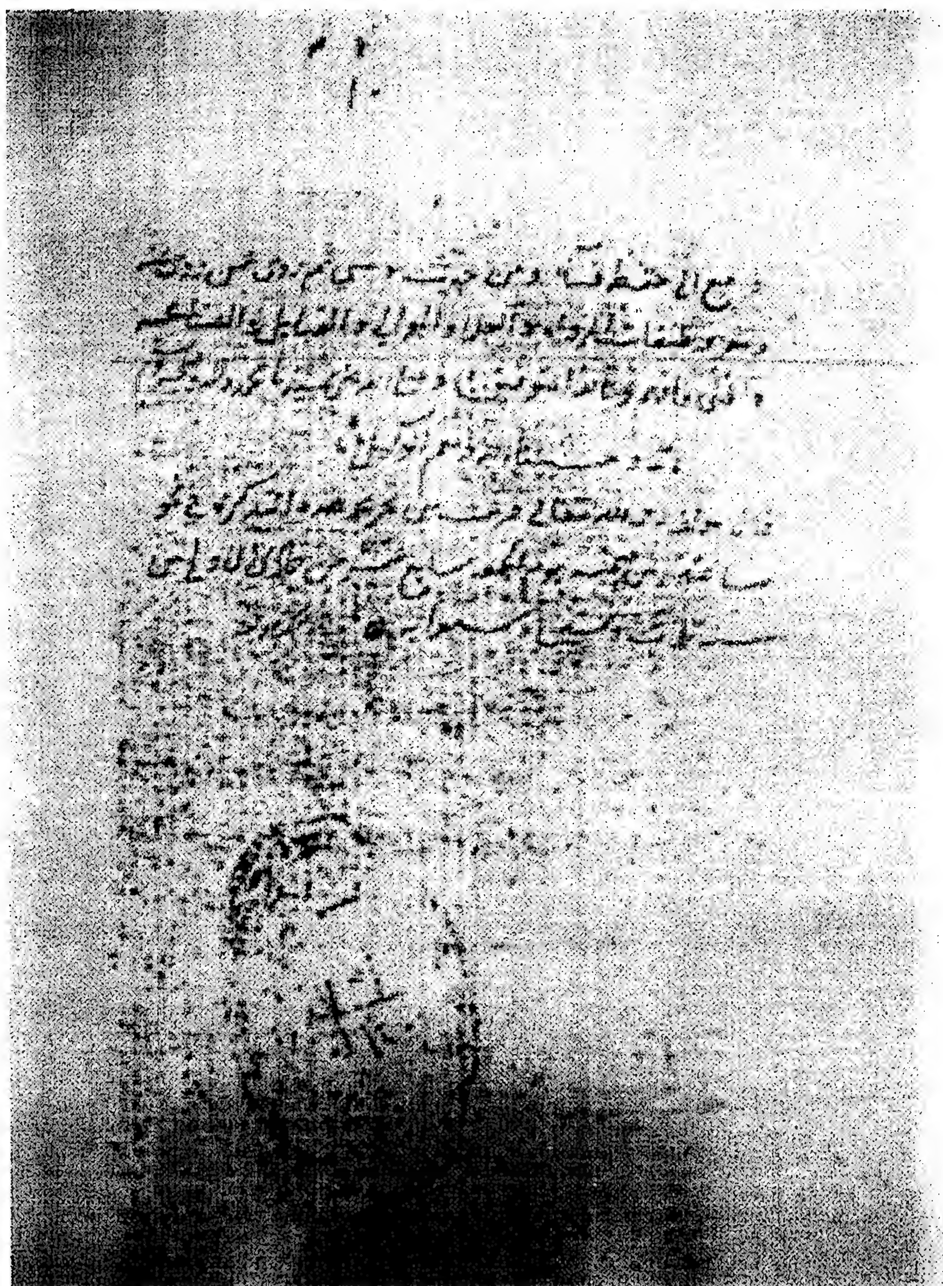
٣١- وأيسر كتاب وأوضحه وأشمله أتى على هذه البدعة من جذورها وعالجها بطريقة علمية رصينة هو ما كتبه الأخ الفاضل محمد عمر بازمول -وفقه الله-: «مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين: مناقشات وردود».



(١) «تحقيق الرغبة بشرح النخبة» (ص ٨-٩).



الورقة الأولى من مخطوطة مكتبة رضا رامبور - الهند

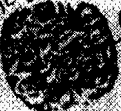


الورقة الأخيرة من مخطوطة مكتبة رضا رامبور - الهند

كتاب التذكرة في علوم الحديث

تأليف سيدنا الشيخ الإمام
العلامة الأوحد سراج الدين أبو
حفص عمر بن الإمام العلامة أبي
الحسن الأنصاري الأندلسي
الشافعي تغمده الله برحمته
وأسكنه فسيح جنته
بمنه وكرمه آمين
وصلى الله على
سيدنا محمد وآله

كتاب التذكرة في علوم الحديث
سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري



ورقة العنوان من مخطوطة دار الكتب المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتمم

قال الشيخ الامام العالم العامل العلامه مفتي
المسلمين وبقية السلف الصالحين ابو حفص
عمر سراج الدين ابن الشيخ الامام العلامه ابي
الحسن علي نور الدين الاندلسي الانصاري
الشافعي تغمده الله برحمته ورضي عنه وارضاه
الله احمد على نعمايه واشكر على الايه واصلي
على اشرف الخلق محمد واله واسلم وبعد فهذه
تذكرة في علوم الحديث يتنبه بها المبتدي
ويتبصر بها المنتهي اقتضبتها من المقنع تاليفي
والله ارغب في النفع بها انه بيده والقادر عليه
اقسامه ثلثة صحيح وحسن وضعيف
فالصحيح ما سلم من الطعن في اسناده ومتنه
ومنه المتفق عليه وهو ما اودعه الشيخان في
صحيحيهما والحسن ما كان اسناده دون
الاول

الاول في الحفظ والاتقان ويعمه والذي قبله
اسم الخبر القوي والضعيف ما ليس واحدا
منهما وانواعه زايدة على الثمانين المسند
وهو ما اتصل سنده الى النبي صلى الله عليه وسلم
والمتصل وهو ما اتصل اسناده مرفوعا كان
او موقوفا ويسمى موصولا ايضا والمرفوع وهو
ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة متصلا
كان او غيره والموقوف وهو المروي عن الصحابي
قولا او فعلا او نحوه متصلا كان او منقطعا
ويستعمل في غيرهم مقيدا فيقال وقفه فلان على
عطاء مثلا ونحوه والمقطوع وهو الموقوف
على التابعي قولا او فعلا والمنقطع وهو ما لم
يتصل اسناده على اي وجه كان والمرسل وهو
قول التابعي وان لم يكن كبيرا قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ومنه ما [illegible] والمعضل

الورقة الأولى من مخطوطة دار الكتب المصرية

الميزان ومن احتاط في اخر عمره من الثقات
وحروف [illegible] ومن روى [illegible] امر [illegible]
كتبه او ذهبت فرجع الى حفظه فساء ومن حدث
ونسي [illegible] من روى عنه ومعرفة طبقات
الرواة والعلماء والموالي والقبائل والبلدان
والصناعة والحلي وهذا اخر التذكرة وهي
عجالة المبتدي [illegible] ومدخل للتاليف المشار
اليه اولا فانه جامع لفوايد هذا العلم
وشوارده ومهماته وفوايده والله الموفق [illegible]
[illegible] قال مولفه رضي الله عنه فرغت من
تحرير هذه التذكرة في خمس ساعات من [illegible]
يوم الجمعة سابع عشر جمادى الاولى من سنة
[illegible] وسبعماية احسن الله [illegible]
[illegible]

الورقة الأخيرة من مخطوطة دار الكتب المصرية

ورقة العنوان من مخطوطة التوضيح الأبهر في دار الكتب المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
قال شيخنا شيخ الإسلام أوحد العلماء الأعلام خاتمة الحفاظ بلا نزاع
والمنفرد في سائر الأقطار بالإجماع شمس الدين أبو الخير محمد ابن الشيخ المقرئ المرحوم
زين الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي القاهري الشافعي أدام الله النفع بعلومه
الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فهذا
تعليق لطيف على التذكرة التي أشير فيها لكثير من أنواع علوم وأبنائي
بها أستاذي إمام الأئمة أبو الفضل ابن حجر عن مؤلفها السراج أبي حفص عمر
ابن أبي الحسن الأنصاري الشافعي ابن النحوي الشهير بابن الملقن رحمهما الله
ونفعنا ببركاتهما سألت فيه وأذكره في أثنائه ما ثبت به في
الأشياخ الذين معتمدا في الذي نسخة بخط الحافظ الكمال ابن ظهيرة قرأ فيها
على مؤلفها في رمضان سنة سبع وسبعين وسبعمائة بالناصرية من القاهرة
ووصف القارئ بالشيخ العالم الفاضل جمال الإسلام نفع الله تعالى به
سائلا من الله الانتفاع به إنه القادر على كل شيء
[illegible] الحمد لله المترادفة المسلسلة [illegible]
أي نعمه الوافرة المتصلة التي لعدم انفكاكها أكد بالتعبير عنها [illegible] إلى
بالشكر بعد الحمد الذي لا يكون منا إلا شكرا وإن فرق بأن النعماء ما
ظهر والآلاء ما بطن [illegible] آله من الصحابة
والذرية والقرابة وسائر مقلديه وأسلم تسليما وبعد
فهذه تذكرة في علوم الحديث التي هي القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي

الورقة الأولى من مخطوطة التوضيح الأبهر في دار الكتب المصرية

انتهى وتم هذا التوضيح المناسب
لها في ساعات من أيام لا يكون مجموعها يوما في منتصف جمادى الثاني
سنة تسع وخمسين وبعد تمامه رأيت شرحا عليها لمؤلفها سماه
التبصرة في كراسة أرجو أن ما كتبته أنفع منه وإن أطال في أماكن
كالضعيف مما نقله من شرح الألفية العراقي وفي المؤتلف والتاريخ
وغير ذلك مما الأنسب باختصار الأصل عدمه بل رأيت الشهاب
ابن العماد نظم المتن في أرجوزة دون مائة وعشرين مع زيادات
كشروط المرسل المحتج به وما لا ذكر له في الأصل وفيهما ما يفتقر لتحرير رحمهما الله
ونفعني بهما قاله وكتبه محمد السخاوي غفر الله له
ولأسلافه وللمؤمنين وصلى الله على سيدنا محمد وسلم
انتهى شرح تذكرة ابن الملقن لشيخنا الشيخ العلامة
الحجة الفهامة شيخ الإسلام شمس الدين السخاوي أدام الله النفع بعلومه
في بعض يوم الأحد ثالث جماد الآخر سنة تسعمائة
بمنزل كاتبه من مكة المشرفة الفقير إلى لطف الله
وعونه عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشمي المكي
الشافعي لطف الله بهم آمين والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

الورقة الأخيرة من مخطوطة التوضيح الأبهر في دار الكتب المصرية

ترجمة الحافظ ابن الملقن رَحِمَهُ ٱللَّهُ

* اسمه وكنيته:

هو أبو علي عمر بن أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله.

* نسبه:

الأنصاري الوادي آشي الأندلسي المصري.

* لقبه:

١ - ابن النحوي، وذلك: أن أباه أبا الحسن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري كان عالمًا بالنحو أخذه عن الإسنائي وغيره.

٢ - ابن الملقن، وبه اشتهر بين أهل العلم، فقد توفي والده أبو الحسن وله سنة؛ فأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي، وكان رجلًا صالحًا يُلَقِّن القرآن بجامع طولون؛ فتزوج بأمه، ورباه في حجره، فصار ينسب إليه، ويقال له: ابن الملقن.

٣- سراج الدين وهو لقب معتاد.

* مولده ونشأته:

كتب ابن الملقن بخطه: أنه ولد في يوم الخميس، الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول، سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة (٧٢٣هـ).

بعد وفاة والد ابن الملقن، وكان قد مضى سنة واحدة من عمره، اهتم به وصيه الشيخ عيسى المغربي، فنشأ في كفالته، وكان رجلًا صالحًا يُلَقِّن الناس القرآن، فتزوج بأمه، وعاش ابن الملقن في رعايته حتى صار كأنه ابنه، ولذا دُعِيَ بـ «ابن الملقن».

ولقد كان الشيخ عيسى المغربي له نِعْمَ الوالد حقًّا بعد أبيه؛ فقد أحسن تربيته، والقيام على تعليمه وتأديبه، حتى بلغ هذه المنزلة العالية في ميدان العلم.

* **أوصافه الخَلْقِية والخُلُقِيَّة:**

كان مديد القامة، حسن الصورة، يحب المزاح والمداعبة، مع ملازمة الاشتغال والكتابة، وكان حسن المحاضرة، جميل الأخلاق، كثير الإنصاف، شديد القيام مع أصحابه.

وكان يعتكف في رمضان في كلّ سنة في جامع الحاكم، وكان كثير الاجتماع مع الناس، وكان كثير القرب للفقراء، وكان حسن الخلق، كثير المروءة.

* **اهتمامه بالعلم ورحلاته:**

حفظ القرآن، ثم حفظ بعده «عمدة الأحكام»، ودرس «المنهاج» للنووي وحفظه، ثم أسمعه على الحافِظَين: أبي الفتح ابن سيِّد الناس، والقطب الحلبي.

قال ابن حجر: «عني في صغره بالتحصيل».

قال ابن فهد: «طلب الحديث في صغره بنفسه، فأقبل عليه، وعُنِيَ به؛ لتوفر الدواعي، وتفرغه».

ثم رحل إلى بلدان كثيرة طلبًا للعلم، منها: دمشق، ومكة، والمدينة، وبيت المقدس، ومصر وغيرها من البلدان.

* **شيوخه:**

تمكن ابن الملقن رَحِمَهُ اللَّهُ أثناء رحلاته العلمية أن يلتقي مع علماء أجلاء، وحفاظ كبار من تلك الأمصار والأقطار، فقرأ عليهم، واستفاد منهم، وأجيز؛ فمن شيوخه:

الحافظ العلائي، وابن سيد الناس، وتقي الدين السبكي، ومغلطاي، والعز بن جماعة، والقطب الحلبي، وأجاز له الحافظ المزي، وجمال الدين الأسنوي، وأبو حيان الغرناطي، والبرهان الرشيدي، وغيرهم.

ولقد أثرت هذه التلمذة على أمثال هؤلاء الأفذاذ من الحفاظ في شخصيته العلمية في فنون شتى؛ كالنحو، والقراءات، والحديث، والفقه وأصوله وغيرها؛ ولذا تقلد المناصب العديدة، كالقضاء، والتعليم، والإفتاء.

* **تلاميذه** -ومن أشهرهم-:

- الحافظ الثقة أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

- الحافظ أبو زرعة العراقي: أحمد بن عبد الرحمن بن الحسين.

- والإمام إبراهيم بن محمد بن خليل برهان الدين الطرابلسي -سبط ابن العجمي-.

- الحافظ أحمد بن نصر الله بن أحمد التستري.

- إبراهيم بن أحمد المدني الحنفي.

- أحمد بن رجب المعروف بابن المجدي القاهري الشافعي.

* **ثناء العلماء عليه:**

- قال الحافظ العلائي: «الشيخ الفقيه، الإمام العالم، المحدث الحافظ: سراج الدين، شرف الفقهاء والمحدثين، فخر الفضلاء».

- وقال العراقي: «الشيخ الإمام الحافظ».

- وقال عنه ابن فهد: «الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام، وعلم الأئمة، عمدة المحدثين، وقدوة المصنفين».

- وقال السيوطي: «الإمام الفقيه، ذو التصانيف الكثيرة، أحد شيوخ الشافعية وأئمة الحديث.. برع في الفقه والحديث، وصنف فيها الكثير».

وقال ابن شهبة: «الشيخ الإمام العالم العلامة، عمدة المصنفين».

وقال عنه ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهؤلاء الثلاثة: العراقي، والبلقيني، وابن الملقن كانوا أعجوبة هذا العصر على رأس القرن.

الأول: في معرفة الحديث وفنونه.

الثاني: في التوسع في معرفة مذهب الشافعي.

والثالث: في كثرة التصانيف».

❊ مصنفاته والعوامل التي أدت إلى كثرتها:

لقد بارك الله لابن الملقن في عمره وعلمه، ووقته وتحصيله؛ فقد واشتغل بالتصنيف منذ صغره، حتى انتشرت مصنفاته وهو حي، ولذا اتفق الأئمة المترجمون على أنه من المكثرين في التصنيف.

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «واشتغل بالتصنيف وهو شاب، فكتب الكثير حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفًا».

وقال -أيضًا-: «اعتنى بالتصنيف قديمًا؛ فشرح كثيرًا من الكتب المشهورة، كالمنهاج، والتنبيه، والحاوي على كل واحد منهما عدة تصانيف، وخرج أحاديث الرافعي، وشرح البخاري، ثم شرح زوائد مسلم عليه، ثم زوائد أبي داود عليهما، ثم زوائد الترمذي على الثلاثة، ثم النسائي كذلك، ثم ابن ماجه كذلك، واشتهر بكثرة التصنيف حتى كان يقول: إنها بلغت ثلاثمائة تصنيف».

❊ ومن مصنفاته:

١- الأشراف على الأطراف.

٢- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام.

٣- إكمال تهذيب الكمال للمزي.

٤- إنجاز الوعد الوفي في شرح جامع الترمذي.

٥- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير.

٦- البلغة في أحاديث الأحكام.

٧- تاريخ الدولة التركية.

٨- التبصرة شرح التذكرة.

٩- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج.

١٠- المقنع في علوم الحديث.

أما ما يتعلق بأسباب كثرة تصانيف ابن الملقن؛ فذكر الدكتور عبدالله بن سعاف اللحياني في مقدمة «تحفة المحتاج» (ص٦٧) عدة أسباب، فقال: «وكثرة مصنفات ابن الملقن تعود إلى عوامل عدة، أهمها بعد توفيق الله له ما يلي:

١- تفرغه للعلم والتأليف، وقلة مشاغله، فلم تكن لقمة العيش لتصرفه عن الدرس والتحصيل والكتاب؛ لأنه كان موسعًا عليه في الدنيا.

٢- امتداد حياته العلمية، فقد عاش ثمانين سنة، ولم يتوقف عن التأليف إلا قبيل وفاته بعام أو عامين.

٣- اشتغاله بالتأليف وهو شاب، فقد كتب بعض مصنفاته وهو بعد لم يبلغ العشرين من عمره.

٤- مكتبته الضخمة التي جمع فيها آلاف الكتب القيمة في مختلف فروع المعرفة.

٥- سعة دائرته العلمية، وسرعته في الكتابة والقراءة، وقد ذكر عنه تلميذه سبط ابن العجمي: أنه اطلع مجلدين من «الأحكام» للطبري في يوم واحد».

*** انتقاده:**

ذكر الحافظ ابن حجر تلميذ ابن الملقن نقدًا خاصًّا لشيخه؛ فقال: «لم يكن في الحديث بالمتقن، ولا له ذوق أهل الفن».

هذا مع أن ابن فهد نقل عن ابن حجر أنه وقف على ترجمة أبي الطيب الفاسي لابن الملقن، وفيها قوله: «ليس في علم الحديث كالماهر»؛ فانتقد ذلك ابن حجر، وكتب ما يدل على مهارته فيه؛ فتأمل.

*** محنته:**

لا شك أن الابتلاء سنة من سنن الله الجارية؛ ليختبر بها عباده المؤمنين، وما يزال المؤمن في بلاء حتى يلقى الله وما عليه خطيئة، وقد أصيب ابن الملقن بشيء من هذا.

حكى الحافظ السخاوي: أن برقوقًا صمَّم على ولاية ابن الملقن منصب القضاء «قضاء القضاة الشافعية»، فعلم بعض الناس بذلك؛ فزوروا ورقة على لسان ابن الملقن بدفع أربعة آلاف دينار إلى أحد الأمراء حتى يتم الأمر، ووصلت إلى برقوق، فجمع العلماء وسأل الشيخ ابن الملقن: هذا خطك؟ فأنكر، وصدق في الإنكار، فغضب برقوق، وزاد حنقه، وأهانه، وسجنه، ثم خلصه الله بعد مدة يسيرة بشفاعة البلقيني وطائفة من العلماء، وكانت هذه المحنة سنة (٧٨٠هـ).

* عقيدته:

كان ابن الملقن أشعريًّا في العقيدة -إذ هي عقيدة حكام البلاد وملوكها في ذلك الوقت- فهو يأول اليد بالقدرة؛ فعند كلامه على حديث: «يطوي الله السماوات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى...».

يقول: واليد هنا: القدرة.

- وكذا يذهب في الاستواء والعلو، فهو ينفي أن يكون الله في جهة العلو؛ إذ سبحانه لا تحويه جهة، وهو مع ذلك يرد قول المعتزلة بأن الاستواء بمعنى الاستيلاء والقهر والغلبة؛ لأنه لا يقال: استولى إلا لمن لم يكن مستوليًا.

وهو يرى تأويل استوى بمعنى: علا، ولكنه يجعل العلو علوًّا معنويًا؛ كما جاء في قوله تعالى: ﴿تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٦٣].

- وكذا يذهب ابن الملقن في إتيان الله؛ فيؤوله ويقول: إنه ليس إتيانًا على الحقيقة.

- وكذا يذهب في الكلام على مذهب الأشاعرة المعروف من أنه كلام نفس، وأنه معنى واحد قائم بذات الله لا يتجزأ، وأن القرآن عبارة عنه.

ومذهب أهل السنة خلاف ذلك؛ كما هو معروف ومبسوط في مواضعه في كتب التوحيد والسنة.

* صوفيته:

كان ابن الملقن صوفيًّا، ومن الذين لبسوا خرقة التصوف وألبسوها، وهو يذكر في آخر كتابه: «طبقات الأولياء» سلاسل خرقة بأسانيد كأسانيد الحديث، فمرة ينتهي السند إلى أويس القرني، عن عمر، عن علي، عن رسول الله ﷺ، ومرة إلى عائشة رضي الله عنها موقوفًا، وثالثة إلى علقمة، عن ابن مسعود، عن رسول الله ﷺ.

قال السخاوي: حديث لبس الخرقة الصوفية وكون الحسن البصري لبسها عن علي. قال ابن دحية وابن الصلاح: إنه باطل، وكذا شيخنا ابن حجر: إنه ليس في شيء من طرقها ما يثبت، ولم يرد في خبر صحيح، ولا حسن، ولا ضعيف: أن النبي ﷺ ألبس الخرقة على الصورة المتعارفة بين الصوفية لأحد من أصحابه، ولا أمر أحدًا من أصحابه بفعل ذلك، وكل ما يروى في ذلك صريحًا؛ فباطل[1].

وكان ابن الملقن من المؤمنين بوجود الخضر -عليه السلام-، ويذكر في «طبقات الأولياء» (ص٥٩٩) قصتين في اجتماعه بالخضر، وكل هذا من آثار تصوفه، وفي كتابه المشار إليه من هذا القبيل عجائب وغرائب.

* وفاته:

ابتلي باحتراق كتبه، وأكلت النار أكثر مسوداته؛ فتغير حاله بعدها، وكان سببًا في حجب ابنه له عن التحديث، ثم وافاه الأجل في ليلة الجمعة السادس عشر من شهر ربيع الأول سنة (٨٠٤هـ) بالقاهرة.

* مصادر ترجمته:

١- «الأعلام» للزركلي (٤/ ٥٧).

٢- «البدر الطالع» للشوكاني (١/ ٥٠٨).

---

(١) وأحاديث لبس الخرقة الصوفية لا أصل لها؛ كما بينت ذلك مفصلاً في كتابي: «سلسلة الأحاديث التي لا أصل لها» (٥٢).

٣- «ذيل تذكرة الحفاظ» للسيوطي (ص ٣١٩).

٤- «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (٧/ ٤٤).

٥- «الضوء اللامع» للسخاوي (٦/ ١٠٠).

٦- «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/ ٣٧٣).

٧- «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» لابن فهد المكي (ص١٩٧).

٨- «المجمع المؤسس» لابن حجر (٢/ ٣١١).



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التذكرة

(أَحْمَدُ اللهَ على نَعْمَائِه، وَأَشْكُرُهُ على آلائِهِ، وأُصَلِّي على أَشْرَفِ الخَلْقِ مُحَمَّدٍ وآلِهِ وَأُسَلِّمُ):

❖ الشرح:

جرت عادة أئمة السلف الصالح -رحمهم الله- أن يفتتحوا أوائل كتبهم بالبسملة؛ تأدُّبًا مع الله ﷻ، متبعين منهج الصحابة ﭫ الذين افتتحوا كتاب الله بذلك؛ كما نبه عليه الإمام ابن كثير ﵀[1].

قال الإمام أبو جعفر الطبري ﵀: «إن الله -تعالى ذكره، وتقدست أسماؤه- أدَّب نبيَّه محمدًا ﷺ بتعليمه تقديم ذكر أسمائه الحسنى أمام جميع أفعاله، وتقدم إليه في وصفه بها قبل جميع مهماته، وجعل ما أدَّبه به من ذلك، وعلّمه إياه منه لجميع خلقه سنةً يستنون بها، وسبيلًا يتبعونه عليها في افتتاح أوائل منطقهم، وصدور رسائلهم وكتبهم، وحاجاتهم...»[2].

ثم حمد الله على نعمه المتكاثرة، وشكره على آلائه على توافرها واتصالها، وجعل النعماء ما ظهر، والآلاء ما بطن.

ثم صلّى وسلَّم على رسول الله وآله من القرابة والصحابة وسائر متبعيه؛ فإن آل الرجل من كان على هديه وسمته ومنهجه.

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٧٤ - ط دار الفتح).

(٢) «جامع البيان» (١/ ١١١).

(وَبَعْدُ: فَهَذِهِ تَذْكِرَةٌ فِي عُلُومِ الحَدِيثِ):

❖ الشرح:

أي: مجموعة من القواعد المتعلقة به.

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٨٥٢هـ): «وأولى التعاريف لعلم الحديث: معرفة القواعد التي يتوصَّل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي»[(١)].

قلت: وهذا تعريف علم الحديث دراية.

وموضوعه: هو السند والمتن من حيث التوصل إلى المقبول والمردود، وبه يحفظ حديث رسول الله ﷺ من الدَّسِّ والافتراء والخلط.

وأما علم الحديث رواية؛ فهو يبحث في الحديث الذي تريده قبولًا أو ردًّا، وضبط روايته وغريبه وشرحه.

والفرق بين علم الحديث دراية، وعلم الحديث رواية؛ كالفرق بين النحو والإعراب، وأصول الفقه والفقه.

(يَتَنَبَّهُ بها المُبْتَدِي، وَيَتَبَصَّرُ بِهَا المُنْتَهِي):

❖ الشرح:

أي: يتفطن ويقف عليه، ويطلع على قواعده الحديثي الناشئ في طلب علم مصطلح الحديث؛ ليجِدَّ في تحصيل ما لم يعلم، وتمحيص ما يريد، وليزداد المحدِّث المتمرِّس تذكرًا وتثبتًا في معلوماته حول هذا العلم.

(اقْتَضَبْتُهَا مِنَ «المُقْنِعِ» تَأْلِيفِي):

❖ الشرح:

أي: اختصرتها؛ فكأنها قطعة من كتابي: «المقنع في علوم الحديث» الذي هو

---

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/ ٢٢٥).

-أيضًا- اختصار لـ «مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث».

(إِلَى اللَّـهِ أَرْغَبُ فِي النَّفْعِ بِهَا، إِنَّهُ بِيَدِهِ، القَادِرُ عَلَيْهِ):

❖ *الشرح*:

أي: من الله -تعالى- أطلب: أن ينفع قارئها، وحافظها، والمعتني بها؛ فالله وحده هو الجدير بذلك، والقادر عليه، بمنِّه وكرمه.



فصل

أقسام الحديث

(أَقْسَامُ الحَدِيْثِ ثَلَاثَةٌ):

❖ الشرح:

أي: أقسام الحديث المضاف إلى النَّبيِّ ﷺ قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا، أو وصفًا، حتى الحركات والسكنات من حيث الاحتجاج والرد، وذلك بالنظر لما استقر عليه اتفاقهم بعد الاختلاف(١).

(صَحِيْحٌ، وَحَسَنٌ، وَضَعِيْفٌ):

❖ الشرح:

الحديث عند الأئمة المتقدمين كان ينقسم إلى قسمين: صحيح وضعيف، وقد كان الحديث الحسن قسيمًا لكل من الصحيح والضعيف، متوسطًا بينهما.

وأول من عُرف عنه أنه قسَّم الحديث ثلاثة أقسام؛ هو: الإمام أبو عيسى الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأما الذين سبقوا الإمام الترمذي في استعمال لفظ الحسن؛ فكان استعمالهم قليلًا أو نادرًا، وهو إلى المعنى اللغوي أقرب وأظهر، أو استعمال خاص لا ارتباط له بالمعنى الاصطلاحي الذي استقر عليه المحدثون بأنه نوع متوسط وقسيم لكلٍّ من الصحيح والضعيف(٢).

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (١/ ١٤)، و«التوضيح الأبهر» (ص ٢٩) كلاهما للسخاوي.

(٢) ولمزيد من التفصيل انظر: «الحديث الحسن مطلقًا ومقيدًا عند الإمام الترمذي» للشيخ عمر بن حسن عثمان فلاتة، وكتابي: «كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة» (ص٩٢)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ١٤-١٥).

الأول: الحديث الصحيح

(فَالصَّحِيْحُ: مَا سَلِمَ مِنَ الطَّعْنِ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ):

❖ *الشرح:*

الحديث الصحيح -سواء لذاته أو لغيره-؛ هو: ما سَلِمَ من الطعن في إسناده ومتنه، إذ التعريف المستقر؛ هو: «ما اتصل سنده بنقل العدل تام الضبط -أو القاصر عنه- من غير شذوذ ولا علة»(١).

وهذا يشمل الحديث الصحيح لذاته، والحسن لذاته؛ لأن الصحيح لغيره هو الحسن المنجبر بمثله، وبالتالي الصحيح لذاته والحسن لذاته يجتمعان في جميع صفات القبول العليا، ويفترقان في الضبط؛ فالصحيح تام الضبط، والحسن قاصر عن تمام الضبط(٢).

❖ *شرح التعريف:*

المتصل: هو ما سَلِمَ إسناده من الانقطاع، بحيث يكون جميع رجال الإسناد سمعوا عمن فوقهم.

وبه يخرج المنقطع، والمرسل، والمعضل، والمعلَّق، والمدلس، والمرسل الخفي(٣).

السند: لغة: مأخوذ من قولهم: فلان سند؛ أي: معتمد عليه، أو: ما ارتفع وعلا سفح الجبل؛ لأن المسند يرفع الحديث إلى قائله.

---

(١) «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» لابن حجر (ص:٢٥٦).

(٢) انظر: «قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث» للشيخ جمال الدين القاسمي (ص٧٩ - ٨٠).

(٣) «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٦٢).

واصطلاحًا: سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن؛ فإن المتن يعتمد عليه في الثبوت.

والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد[(١)].

قال السيوطي:

والسند الإخبار عن طريق   متن كالإسناد لدى فريق[(٢)]

المتن لغة: القوة، والصلابة، والشدة؛ فمتن كل شيء: ما يتقوم به ذلك الشيء.

اصطلاحًا: ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني[(٣)].

قال السيوطي:

والمتن ما انتهى إليه السند   من الكلام والحديث قيدوا

العدالة: ملكة تحمل المرء على ملازمة التقوى، ومجانبة الفسق، وخوارم المروءة. وبه يخرج من عُرف ضعفه، أو جُهلت عينه أو حاله.

التقوى: هو امتثال الأوامر الشرعية، واجتناب الأعمال السيئة من شرك، أو فسق، أو معصية، أو بدعة.

المروءة: آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل الآداب.

الضبط لغة: إحكام الشيء وإتقانه.

وعند المحدثين: هو أن يضبط الراوي سماعه ضبطًا لا يتردد فيه، ويفهمه فهمًا

---

(١) «المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي» للإمام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ص٣٠ - ٣١).

وانظر -أيضًا-: «تدريب الراوي» (١/ ٤١-٤٢)، و«المقنع» (١/ ١١٠-١١١)، و«منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر» (ص٧).

(٢) «الألفية» (ص٢).

(٣) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٢٨)، و«المنهل الروي» (ص٢٩).

جيدًا لا يلتبس عليه، ويثبت على هذا من وقت السماع إلى وقت الأداء.

وليس معنى هذا: أن لا يخطئ أبدًا في مروياته؛ فإنه أمر محال، بل المقصود من الضبط: أن يَقِلَّ خطؤه، وأن لا يكون مغفلًا.

والضبط ضبطان: ضبط صدر، وضبط كتاب.

فالأول: هو الذي يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

والآخر: هو صونه له عن تطرق الخلل إليه من حين سمع فيه إلى أن يؤدي.

وهذه الشروط الثلاثة هي الإيجابية؛ بمعنى: اشتراط إثباتها.

وبقي شرطان -وهما الرابع والخامس-: الشذوذ والعلة.

وهما سلبيان؛ بمعنى: اشتراط نفيهما.

الشاذ لغة: المنفرد.

اصطلاحًا: مخالفة الراوي من هو أوثق منه، أو جمعًا من الثقات.

العلة لغة: مرض، يقال: أعل الله فلانًا: أمرضه؛ فهو مُعَلٌّ، وعليل.

واصطلاحًا: سبب غامض خفي، يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

والطريق إلى معرفة العلل: جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف الرواة، وضبطهم وإتقانهم، والاعتبار بمكانهم في الحفظ؛ فيقع في نفس العالم الجهبذ بهذا الشأن المطلع على غوامضه: أن الحديث معلول، ويغلب على ظنه؛ فيحكم بعدم صحته، أو يتردد؛ فيتوقف فيه، وربما تقصر عبارة المعلل منهم؛ فلا يفسح بما استقر في نفسه[1].

---

(١) انظر: «الباعث الحثيث» (١/ ١٩٦-٢٢٠)، و«علل الحديث» (١/ ١٠)، و«النكت على ابن الصلاح» (١/ ٧١١)، و «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٩٥)، و «فتح المغيث» (١/ ٢٧٣)، و «كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة» (ص٤٢-٤٣ و٤٨).

(وَمِنْهُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ؛ وَهُوَ: مَا أَوْدَعَهُ الشَّيْخَانِ فِي «صَحِيْحَيْهِمَا»):

❖ *الشرح:*

أي: من الصحيح لذاته الذي هو أعلى مراتب الحديث صحةً، وقد يكون الحديث المتفق عليه مرويًّا بالسند والمتن من طريق صحابي، وليس معنى متفق عليه: أن الرواة اتفقوا على جميع ألفاظ الحديث، ولكن قد يروى بألفاظ مختلفة؛ لكنها متفقة في المعنى.

وأما إذا روي متن الحديث عند البخاري من طريق صحابي، وعند مسلم من طريق صحابي آخر، فيقال: أخرجه الشيخان، أو أخرجه البخاري من حديث فلان، ومسلم من حديث فلان.

وقوله: (مَا أَوْدَعَهُ الشَّيْخَانِ):

الشيخان هما: البخاري ومسلم.

أما البخاري؛ فهو: أبو عبد الله: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي مولاهم.

ولد سنة (١٩٤هـ)، وتوفي سنة (٢٥٦هـ).

وأما مسلم؛ فهو: أبو الحسين: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري.

ولد سنة (٢٠٤هـ)، وتوفي سنة (٢٦١هـ)[١].

وقوله: (فِي «صَحِيْحَيْهِمَا»):

يعني: «صحيح البخاري»، واسمه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وأيامه».

---

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٤٣٠/ ٥٠٥٩) و(٢٧/ ٤٩٩/ ٥٩٢٣).

و«صحيح مسلم»: واسمه: «المسند الصحيح».

وهما أصح الكتب بعد القرآن، وقد تلقتهما الأمة بالقبول، وأولهما أولاهما وأصحّهما عند الأمة.

قال السيوطي[1]:

وليس في الكتب أصحّ منهما بعد القرآن ولهذا قدما

وأما قول الإمام الشافعي: «وما أعلم في الأرض كتابًا في العلم أكثر صوابًا من كتاب مالك».

وفي لفظ آخر عنه: «ما بعد كتاب الله أصحّ من موطأ مالك».

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم»[2].

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «والحاصل: أن أول من صنف في الصحيح يصدق على مالك باعتبار انتقائه وانتقاده للرجال، فكتابه من أصح الكتب المصنفة في هذا الفن من أهل عصره وما قاربه؛ كمصنفات سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، والثوري، ومعمر، وابن جريج، وابن المبارك، وعبد الرزاق، وغيرهم.

ولهذا قال الشافعي: «ما بعد كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ أصح من كتاب مالك».

فكتابه صحيح عنده وعند من تبعه ممن يحتج بالمرسل والموقوف.

وأما أول من صنف الصحيح المعتبر عند أئمة الحديث الموصوف بالاتصال وغير ذلك من الأوصاف؛ فأول من جمعه البخاري، ثم مسلم؛ كما جزم به ابن الصلاح»[3].



(١) «الألفية» (ص١٠).

(٢) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٨).

(٣) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٢٧٨-٢٧٩).

الثاني: الحديث الحسن

(وَالحَسَنُ: مَا كَانَ إِسْنَادُهُ دُوْنَ الأَوَّلِ فِي الحِفْظِ وَالإِتْقَانِ).

❖ الشرح:

أدق تعريف للحديث الحسن هو ما ذكره الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل قاصر الضبط إذا اعتضد، عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا ولا معلَّلًا»(١).

والأحاديث المروية في هذا الباب ثلاثة أنواع:

١- نوع اتفق أهل العلم على الاحتجاج به.

٢- نوع اتفق أهل العلم على ضعفه.

٣- نوع اختلفوا في ثبوته؛ فبعضهم صححه، وبعضهم ضعفه لعلة تظهر له بها: إما أن تكون خفيَّة على من صححه، وإما أن لا يراها معتبرة قادحة.

ولهذا السبب كان الحديث الحسن من أشكل أنواع الحديث.

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا النوع لما كان وسطًا بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر، عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة؛ وذلك لأنه أمر نسبي، شيء ينقدح عند الحافظ، وربما تقصر عبارته عنه»(٢).

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «بين الصحيح والحسن خصوص وعموم من

---

(١) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٤١٧)، وانظر كتابي: «كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة» (ص٧٤).

(٢) «اختصار علوم الحديث» (١/ ١٢٩)، وقد نقل السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ١٧٣) مثله عن البلقيني.

وجه، وذلك بيِّن واضح لمن تدبره، فلا يرد اعتراض التبريزي، إذ لا يلزم من كون الصحيح أخص من الحسن من وجه أن يكون أخص منه مطلقًا، حتى يدخل الصحيح في الحسن»[1].

وقال في موضع آخر: أن بين الحسن والصحيح عموم مطلق، حيث قال: «فنسبة الشاذ من المنكر نسبة الحسن من الصحيح، فكما يلزم من انتفاء الحسن عن الإسناد انتفاء الصحة؛ كذا يلزم من انتفاء الشذوذ عنه انتفاء النكارة، فعلى هذا يكون اعتراض التبريزي وما قرره صحيحًا»[2].

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج، وإن كان دونه في القوة، ولهذا أدرجته في نوع الصحيح»[3].

وقال ابن الملقن رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي الاحتجاج بالحسن إشكال، وذلك: أن ههنا أوصافًا يجب معها قبول الرواية إذا وجدت في الراوي، فإما أن يكون هذا الحديث المسمى بالحسن مما قد وجدت فيه هذه الصفات على أقل الدرجات التي يجب معها القبول أولًا، فإن وجدت؛ فذاك حديث صحيح، وإلا؛ فلا يجوز الاحتجاج به، وإن سمي: حسنًا، اللهم إلا أن يُرَدَّ هذا إلى أمر اصطلاحي، وهو أن يقال: إن الصفات التي معها قبول الرواية لها مراتب ودرجات؛ فأعلاها الصحيح، وكذا أوسطها، وأدناها الحسن، وحينئذ يرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاح، ويكون الكل صحيحًا في الحقيقة، والأمر فيه في الاصطلاح.

ومن أراد هذه الطريقة؛ فعليه أن يعتبر ما سماه أهل الحديث: حسنًا، ويحقق وجود الصفات التي يجب معها قبول الرواية في تلك الأحاديث، وقد نبه على ذلك

---

(١) «النكت» (١/ ٤٥٠).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٤٣).

(٣) كما في «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٤١٧).

الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في «اقتراحه»»[١].

قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ لا تطمع بأنَّ للحسن قاعدةً تندرج كلُّ الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إيَاسٍ من ذلك، فكم من حديث تردَّد فيه الحفاظ، هل هو حسن، أو ضعيف، أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغيَّر اجتهاده في الحديث الواحد؛ فيومًا يصفه بالصحة، ويومًا يصفه بالحسن، ولربما استضعفه.

وهذا حقٌّ؛ فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ على أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، ولو انفكَّ عن ذلك؛ لصحَّ باتفاق»[٢].

مسألة:

هل الترمذي أول من خصَّ هذا النوع باسم الحسن؟ أم يوجد قبله من الأئمة من قال بذلك -أيضًا-؟

الجواب:

الصواب: أن استعمال الحسن موجود ومعروف قبل الإمام الترمذي بزمن طويل، وإن كان الإمام أبو عيسى الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ وكتابه «الجامع» هو الأصل في معرفة الحديث الحسن؛ لأنه هو الذي نوَّه باسمه، وأكثر من ذكره في «جامعه».

وقد دأب العلماء على تعريف الحديث الحسن ابتداءً من:

١- الإمام الخطابي (ت٣٨٨هـ).

٢- ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ).

٣- ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ).

٤- ابن جماعة (ت٧٣٣هـ).

٥- ما نقله الإمام الزركشي عن:

---

(١) «المقنع» (١/ ٨٣-٨٤).

(٢) «كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة» (ص٧٣ - ٧٤ - بتحقيقي).

٦- البياسي: يوسف بن محمد بن إبراهيم الأنصاري (ت٦٥٣هـ) أحد فضلاء الأندلس وحفاظها.

٧- الجرجاني: علي بن محمد بن علي الحسيني (ت٨١٦هـ).

٨- الكافيجي: محمد بن سليمان بن سعد بن سعود الرومي البَرْعَمي، أبو عبدالله الحنفي (ت٨٧٩هـ).

٩- السخاوي (ت٩٠٢هـ).

١٠- الصنعاني (ت١١٨٢هـ) فيما نقله عن:

١١- ابن الوزير: محمد بن إبراهيم الوزير الحسيني اليمني الصنعاني (ت٨٤٠هـ).

ويتجلّى هذا الصنيع في مؤلفات ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، والذهبي (ت٧٤٨هـ)، وابن كثير (ت٧٧٤هـ)، والأبناسي (ت٨٠٢هـ)، وابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، والبلقيني (ت٨٠٥هـ)، والعراقي (ت٨٠٦هـ)، والفارسي (ت٨٣٧هـ)، وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، والسخاوي (ت٩٠٢هـ)، وابن المبرد (ت٩٠٩هـ)، والسيوطي (ت٩١١هـ)، والأمير الصنعاني (ت١١٨٢هـ)، وغيرهم -رحمهم الله جميعاً-.

قوله: (وَيَعُمُّهُ وَالَّذِي قَبْلَهُ: اسْمُ الخَبَرِ القَوِيِّ):

❖ *الشرح:*

أي: الصحيح والحسن يدخلان في اسم الخبر القوي؛ لأنه محتج بهما، وإن كان الثاني لا يلحق الأول في المرتبة[1].



(١) انظر: «التوضيح الأبهر» (ص ٣٣-٣٤).

الثالث: الحديث الضعيف

(وَالضَّعِيْفُ: مَا لَيْسَ وَاحِدًا مِنْهُمَا):

❖ الشرح:

الحديث الضعيف هو الحديث الذي فَقَدَ شرطًا من شروط الصحة؛ لأنه ما لم يجتمع فيه صفة الحسن؛ فهو عن صفات الصحيح أبعد.

وأقسامه كثيرة؛ فذكر العراقي في «ألفيته» اثنين وأربعين قسمًا.

قال السيوطي: «أوصله غيره إلى ثلاثة وستين»(١).

مسألة:

هل يحتج بالحديث الضعيف؟

الجواب:

الاحتجاج بالحديث الضعيف سواء في العقائد، أو الأحكام، أو الترغيب والترهيب -بعد أن استقرت قواعد علم مصطلح الحديث- لا يجوز مطلقًا؛ لأن في الاحتجاج به إثباتَ التعبد بما لم يشرعه الله ﷻ(٢).



---

(١) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ١٩٦ - ط الفريابي).

(٢) وقد بسطت الكلام في هذه المسألة ومناقشة أقوال من أجازها في كتابي: «كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة» (ص٩٢ - ٩٣) فانظره -تفضلاً-.

أنواع علوم الحديث

(وَأَنْوَاعُهُ زَائِدَةٌ عَنِ الثَّمانِينَ):

أي: أنواع علوم الحديث -أو مصطلح الحديث- أكثر من ثمانين نوعاً.

١- المسند

(المُسْنَدُ: وَهُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ):

❖ *الشرح*:

للمسند تعريفات عدة:

قال أبو بكر الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ: «المسند عند أهل الحديث: هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله ﷺ دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم»(١).

وذكر ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «أن المسند ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة»(٢).

وقال الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: «المسند من الحديث: أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه ليس يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه متصلاً إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ»(٣).

وقال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «المسند هو: ما اتصل سنده بذكر النبي ﷺ»(٤).

قلت: وظاهر كلام الذهبي يدل على ما ذهب إليه الحاكم، وهو ما رجحه

---

(١) «الكفاية» (ص ٥٨).

(٢) «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٥٦).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص١٧).

(٤) «كفاية الحفظة» (ص ١٥٢).

شيخه ابن دقيق العيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]؛ كما قال ابن الملقن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وظاهر كلام صاحب «الاقتراح» ترجيح الأخير؛ فإنه قال: «هو ما اتصل سنده إلى النبي ﷺ، ثم حكى قول ابن عبدالبر»[2].

وقد حكى الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الخلاف[3]، ثم رجح ما ذهب إليه الحاكم ومن تبعه كما ظهر له، فقال: «والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم: أن المسند عندهم ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه بسند ظاهر الاتصال».

قلت: من خلال هذه التعريفات تبين الفرق بينها؛ فمنهم: من اشترط حقيقة الاتصال، ومنهم: من اكتفى بظهور ذلك، وبهذا تحصل السلامة من تداخلها واتحادها؛ إذ الأصل عدم الترادف والاشتراك، والله تعالى أعلم وأحكم.



(١) «الاقتراح» (ص ١٩٦).
(٢) «المقنع» (١/ ١٠٩).
(٣) «النكت» (١/ ٥٠٧).

٢- المتصل

(المُتَّصِلُ: وَهُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ -مَرْفُوعًا كَانَ أَوْ مَوْقُوفًا-، وَيُسَمَّى: مَوْصُولًا -أَيْضًا-)[(١)]:

❖ الشرح:

قوله: (ما اتَّصل إسناده -مرفوعًا كان أو موقوفًا-) بغض النظر عن صحة ذلك أو عدمها.

ووصفه بالمتصل -أو الموصول- ينفي عنه الإرسال، والانقطاع، والإعضال، والمعلق، والمدلس.

ويقال -أيضًا-: «المؤتصل»؛ كما قال الشافعي: «ولا تستطيع أن تزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمؤتصل»[(٢)].

وهذه هي لغة الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومما يؤكد ذلك: أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عبَّر عن المتفق بالمؤتفق[(٣)].

وقال ابن الحاجب في «التصريف» له عن هذه اللغة: «وهي عبارة عن ما سمعه كل راوٍ من شيخه في سياق الإسناد من أوله إلى منتهاه».

وقال ابن حجر -تعليقًا عليه-: «فهو أعم من المرفوع كما قررناه»[(٤)].



---

(١) في «التوضيح الأبهر» زيادة: «وضده»، وفي «ثبت البلوي»: «وضده المفصول»، وهي زيادة لا مكان لها هنا.

(٢) «الرسالة» (١٢٧٥).

(٣) «الرسالة» (٥٦٢ و٥٦٦ و٥٧٤).

(٤) «النكت» (١/ ٥١٠).

٣- المرفوع

(وَالمَرْفُوعُ: وَهُوَ مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً؛ مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ):

❖ *الشرح*:

قال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فبان أن المسميات الثلاث (المسند، والمتصل، والمرفوع) يُنظر فيها إلى ما يشعر به أسماؤها؛ فالمرفوع إلى الإضافة الشريفة خاصة، والمتصل إلى الإسناد خاصةً، والمسند إليهما جميعًا»[(١)].

❖ فروع:

الأول: المرفوع قد يكون صحيحًا، أو حسنًا، أو ضعيفًا، أو موضوعًا، وقد يكون متصلًا، أو منقطعًا، أو مرسلًا، وذلك حسب السند.

الثاني: نفى الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ أن يكون مرسلًا؛ فقال: «وما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله»[(٢)].

وتعقب ابن الصلاح[(٣)]، وابن الملقن[(٤)] -رحمهما الله- كلام الخطيب بما خصصه بالصحابة دون غيرهم؛ فيخرج مرسل التابعي.

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ متعقبًا لكلامهما: «يجوز أن يكون الخطيب أورد ذلك على سبيل المثال لا على سبيل التقييد، فلا يخرج منه شيء، وعلى تقدير أن يكون أراد جعل ذلك قيدًا؛ فالذي يخرج عنه أعم من مرسل التابعي؛ بل يكون ما أضيف إلى النبي ﷺ لا يسمى: مرفوعًا إلا إذا ذكر فيه الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) «التوضيح الأبهر» (ص ٣٦).

(٢) «الكفاية في علم الرواية» (ص ٢١).

(٣) «المقدمة في علوم الحديث» (ص ٢٢).

(٤) «المقنع» (١/ ١١٣).

والحق خلاف ذلك بل الرفع كما قررناه إنما يُنْظَرُ فيه إلى المتن دون الإسناد، والله أعلم»[١].

الثالث: ينقسم المرفوع إلى مرفوع لفظًا، ومرفوع حكمًا.

أما المرفوع لفظًا؛ فهو: ما صرح الصحابي -أو الراوي- بأن الرسول ﷺ قاله، أو فعله، أو أقرَّه.

وأما المرفوع حكمًا؛ فهو: الذي لم يصرح الصحابي بذلك، ولكنه لا يمكن أن يكون من قول الصحابي أو فعله، وهو أنواع:

١- منه قول الصحابي: «أُمِرْنَا»، أو: «نُهينا».

٢- قول الصحابي: «من السنة كذا».

٣- تفسير الصحابي إذا تعلق بسبب نزول الآية.

٤- إذا قال الراوي عن الصحابي: «يرفع الحديث»، أو: «ينميه»، أو: «يبلغ به»[٢].

٥- إذا كان عن غيب سابق أو لاحق؛ كأشراط الساعة، أو إخبار عن الجنة أو النار؛ لأن ذلك لا يقال بالرأي والاجتهاد؛ بشرط أن يعلم يقيناً أن الصحابي القائل لم يحدث عن أهل الكتاب، ولم ينقل من الإسرائيليات.



---

(١) «النكت» (١/ ٥١١).

(٢) انظر تحرير هذه المسائل وتفصيلها في كتابي: «كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة» (ص١٣٥- ١٤٩).

٤- الموقوف

(وَالمَوْقُوفُ؛ وَهُوَ: المَرْوِيُّ عَنِ الصَّحَابَةِ قَوْلًا، أَوْ فِعْلًا، أَوْ نَحْوَهُ، مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ مُنْقَطِعًا، وَيُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِمْ مُقَيَّدًا، فَيُقَالُ: «وَقَفَهُ فُلَانٌ عَلَى عَطَاءٍ مَثَلًا، وَنَحْوُهُ»):

❖ *الشرح*:

وأجمل ذلك الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقال: «الموقوف: ما أسنده الراوي إلى الصحابي، ولم يتجاوزه»[(١)].

وفصَّله الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال: «أما أقوالهم؛ فالمراد به هنا: ما خلت عن قرينة تدل على أن حكم ذلك الرفع.

وأما أفعالهم المجردة؛ فهل تكون أحكامًا عند من يحتج بقول الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أم لا؟

فيه نظر، ثم إن سكت عما يعمل أو يقال بحضرتهم؛ فلا ينكرون.

والحكم فيه: أنه إذا نقل في مثل حضور أهل الإجماع؛ فيكون نقلًا للإجماع، وإن لم يكن؛ فإن خلا عن سبب مانع من السكوت والإنكار؛ فحكمه حكم الموقوف، والله أعلم»[(٢)].

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: ما ورد عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم من أقوالهم أو أفعالهم أو نحوه إذا اتفقوا عليه؛ فهو حجة لا ريب فيه، وما ورد عن صحابي ولم يُعلم له مخالف؛ فهو كذلك -أيضًا-.

---

(١) «الكفاية» (ص٥٨)، وبنحوه قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٢٥).

(٢) «النكت» (١/ ٥١٢).

وهذا هو منهج السلف الصالح وفهمهم، وهو شرط هام لفهم كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وقد أوعبت في بيان حججه، وبسطت أدلته وبراهينه في كتابي: «بصائر ذوي الشرف بشرح مرويات منهج السلف»، و«لماذا اخترت المنهج السلفي؟»؛ فلينظر هناك.

المسألة الثانية: قول المصنف: (وَيُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِمْ مُقَيَّدًا)[١].

قلت: ومثله قول الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومطلقه يختص بالصحابي، ولا يستعمل فيمن دونه إلا مقيدًا»[٢].

المسألة الثالثة: شرط الموقوف.

قال الحاكم: «فأما الموقوف على الصحابة، فإنه قَلّ ما يخفى على أهل العلم، وشرطه: أن يروى الحديث إلى الصحابي من غير إرسال ولا إعضال»[٣].

وتعقب العلماء شرط الحاكم:

قال الحافظ: «وهذا شرط لم يوافقه عليه أحد»[٤].

وقال السخاوي: «وشذ الحاكم؛ فاشترط عدم الانقطاع»[٥].

المسألة الرابعة: إطلاق اسم الأثر على الموقوف والمرفوع.

قال النووي: «وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر»[٦].

ويؤيده: تسمية أبي جعفر الطبري كتابه «تهذيب الآثار»، وهو مقصور على

---

(١) وهو نص كلامه في «المقنع» (١/ ١١٤).

(٢) «اختصار علوم الحديث» (١/ ١٤٧).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص ١٩).

(٤) «النكت» (١/ ٥١٢).

(٥) «فتح المغيث» (١/ ١٢٣).

(٦) كما في «تدريب الراوي» (١/ ١٨٤-١٨٥).

المرفوع، وإنما يورد فيه الموقوف تبعًا، وأيضًا تسميته الطحاوي كتابه: «شرح معاني الآثار»؛ فاشتمل على المرفوع والموقوف -أيضًا-، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المسألة الخامسة: المؤلفات في الموقوف.

وقد صنف في هذا الباب ابن بدر الموصلي كتابًا سماه: «الوقوف على الموقوف»، وكذا ابن حجر الحافظ.

المسألة السادسة: رفع الراوي الحديث عن التابعي إلى الصحابي، أو إلى النبي ﷺ.

قال ابن الصلاح: «وإذا قال الراوي عن التابعي: يرفع الحديث أو يبلغ به؛ فليس بمرفوع، ولكنه مرسل، والله أعلم»[(١)].



(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص ٢٥).

٥- المقطوع

(وَالمَقْطُوْعُ؛ وَهُوَ: المَوْقُوفُ عَلَى التَّابِعِيِّ قَوْلًا لَهُ أَوْ فِعْلًا):

❖ *الشرح:*

وحدُّ المقطوع لا ينتهي إلى التابعي فقط؛ بل إلى أتباع التابعين فمن بعدهم -أيضًا-، ثم المقطوع بخلاف المنقطع على الراجح، وإن كان هناك من الأئمة من أطلق المقطوع على المنقطع؛ كالشافعي، والطبراني، والدارقطني، وأبي بكر الحميدي.

قال الخطيب البغدادي: «وقال بعض أهل العلم بالحديث: الحديث المنقطع ما روي عن التابعي ومن دونه موقوفًا عليه من قوله أو فعله»[١].

وتعقبه ابن الصلاح، فقال: «وهذا غريب بعيد»[٢].

وكذلك ابن جماعة، فقال: «وهو غريب»[٣].

قال الحافظ العراقي[٤]:

وسم بالمقطوع قول التابعي ... وفعله وقد رأى الشافعي

تعبيره به عن المنقطع ... قلت: وعكسه اصطلاح البردعي

وقال النووي عن هذا المذهب: «وقيل: (أي المنقطع) هو: ما روي عن تابعي أو من دونه قولًا له، أو فعلًا، وهذا غريب ضعيف، والمعروف: أن ذلك مقطوع، لا منقطع»[٥].

---

(١) «الكفاية» (ص ٧٩).

(٢) «المقدمة في علوم الحديث» (ص ٥٩).

(٣) «المنهل الروي» (ص ٤٦).

(٤) انظر: «الألفية» (ص ٢٦).

(٥) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٢٣٦).

وقال السيوطي: «أما قول التابعي؛ فليس بمرفوع قطعًا، ثم إن لم يضفه إلى زمن الصحابة، فمقطوع لا موقوف»(١).

فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع؛ فالمنقطع من مباحث الإسناد، والمقطوع من مباحث المتن(٢).

❖ **فوائد زوائد:**

الأولى: قال الزركشي: «إدخال المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامح كبير؛ فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا دخل لها في الحديث؛ فكيف تُعدُّ نوعًا منه؟

قال: نعم؛ يجيء هنا ما في الموقوف، من أنه إذا كان ذلك لا مجال للاجتهاد فيه، فيكون في حكم المرفوع؛ وبه صرَّحَ ابن العربي، وادَّعَى أنه مذهب مالك»(٣).

قلت: ما كان له حكم الرفع من هذه الجهة، فهو مرسل من جهة أخرى، ومثله قول التابعي: «من السنة كذا»؛ فإن كان معروفًا من سنة رسول الله ﷺ؛ قلنا في خبره ذلك: هو مرسل.

الثانية: من مظان الموقوف والمقطوع: «المصنف» لابن أبي شيبة، و«المصنف» لعبدالرزاق، وتفاسير ابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن المنذر.



---

(١) المصدر السابق (١/ ٢٠٧).

(٢) للمزيد انظر: «النكت» (١/ ٥١٤)، و«إرشاد طلاب الحقائق» (١/ ١٦٦)، و«المقنع» (١/ ١١٦)، و«فتح الباقي شرح ألفية العراقي» (١/ ١٢٤).

(٣) «النكت» (١/ ٤٢١).

٦- المنقطع

(وَالْمُنْقَطِعُ؛ وَهُوَ: مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ على أَيِّ وَجْهٍ كَانَ):

❖ *الشرح*:

شرع المصنف في ذكر أنواع الأحاديث الضعيفة الناتجة عن فقد شرط اتصال السند، وهي:

١- المنقطع. ٢- المرسل. ٣- المعضل.

٤- المدلس ٥- المعلق ٦- المرسل الخفي.

* **أحكام المنقطع:**

١- المنقطع يشمل المرسل والمعضل وغيرهما.

٢- لا يشترط أثناء سنده أن يسقط واحدًا فقط؛ بل أكثر من واحد مع عدم التوالي.

٣- والسقوط يحصل قبل الوصول إلى الصحابي.

٤- والسقوط المعتبر يكون من خلال إسناده لا في الطرفين؛ أي: لا في الإسناد؛ لأنه إن كان من أول السند؛ فيُسمى: معلقًا، وإن كان في آخره؛ فمرسل.

لذا قد جمع الحافظ الذهبي[١] بين المعضل والمنقطع لتقاربهما، والله أعلم.

* **طرق معرفة الانقطاع:**

يعرف الانقطاع بطرق:

١- دلالة التاريخ؛ وهي: أن تتبين وفاة الشيخ ومولد التلميذ؛ فإن لم يدرك التلميذ الشيخ؛ فمنقطع.

---

(١) في «المقدمة الموقظة» (ص١٢٩-١٣١ - بشرحي).

٢- تنصيص أهل الفن على عدم الإدراك، أو اللقاء، أو السماع، بقوله: «فلان لم يدرك فلانًا، لم يلق فلانًا، لم يسمع فلانًا، عن فلان مرسل».

٣- سَبْر طرق الحديث؛ فتثبت في بعضها الواسطة بين راويين، وتسقطها بعضها؛ فالإسناد الناقص منقطع بدلالة المزيد، ما لم يكن من المزيد في متصل الأسانيد.

٤- مجيء الرواية بصيغة تدل على وجود واسطة بين الراوي ومن فوقه؛ كقول الراوي: «حدثت عن فلان».

٥- افتراق بلد الراوي وشيخه، مما يكون قرينة على عدم التلاقي.

*** من صور الانقطاع:**

١- أن يدرك التلميذ الشيخ أو يلقاه؛ لكنه يروي عنه ما لم يسمع منه مطلقًا، وهذا يسمى: المرسل الخفي.

٢- جعل بعض أهل العلم الإسناد الذي يقع فيه راو مبهم كأن يقال: «عن رجل»، أو: «عن شيخ» منقطعًا، وهو قوي من جهة المعنى، وذلك لجهالة الواسطة، وكذلك الانقطاع فيه: جهالة الواسطة بين الشيخ والتلميذ؛ فتدبر.

وغالبًا ما يقع الإبهام في المجروحين والهلكى.

قال الخطيب البغدادي: «قلَّ من يروي عن شيخ فلا يسميه، بل يكني عنه؛ إلا لضعفه وسوء حاله»[1].



---

(١) «الكفاية» (ص ٥٣٢).

٧- المرسل

(وَالْمُرْسَلُ؛ وَهُوَ: قَوْلُ التَّابِعِيِّ -وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَبِيْرًا-: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ):

❖ الشرح:

هذا هو التعريف الراجح في المرسل، وهو عدم تقييد طبقة التابعي أثناء رفعه الحديث إلى رسول الله ﷺ.

قال ابن الصلاح: «والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك رضي الله عنهم»[(١)].

وقال الحافظ ابن حجر: «وهذا الذي عليه جمهور المحدثين، ولم أر تقييده بالكبير عن أحد، لكن نقله ابن عبد البر عن قوم بخلاف ما يوهمه كلام المصنف»[(٢)].

ثم المرسل:

١- منه صحيح، وحسن، وضعيف، وموضوع.

٢- كل مرسل منقطع، وليس العكس.

٣- مراسيل الصحابة حجة بالإجماع؛ لأنهم كلهم عدول، وجهالة الصحابي لا تضر.

٤- أصح مراسيل التابعين: مراسيل سعيد بن المسيب، وفي هذه المسألة اتفاق معتمد.

* مراتب المرسل:

١- أعلاها: ما أرسله الصحابي، وثبت سماعه.

٢- ثم الصحابي له رؤية فقط، ولم يثبت سماعه.

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص٢٥).

(٢) «النكت» (٢/ ٥٤٢).

٣- ثم المخضرم.

٤- ثم المتقن؛ كسعيد بن المسيب.

٥- ويليها من كان يتحرى في شيوخه؛ كالشعبي، ومجاهد.

٦- ومراسيل من كان يأخذ عن كل أحد؛ كالحسن البصري.

* طريق تمييز المرسل:

إذا علم أن الذي يحدث به عن النبي ﷺ تابعي؛ فهو مرسل.

وتمييز التابعين من غيرهم يعرف من كتب الطبقات والتراجم.

مسألة:

هل يتقوّى الحديث المرسل بطرق أخرى مرسلة؟

الجواب:

الصحيح الذي عليه جمهور المحدثين: أنه لا يتقوى ويبقى ضعيفًا، وذلك: أن تحقق هذا الشرط في كل مرسل ليس بالهين ويندر، ولو تحققنا من وجوده؛ فيحتمل أن يكون الواسطة ضعيفًا، ويحتمل أن يكون ضعفه ممن ينجبر، أو مما لا ينجبر، ومع ورود هذه الاحتمالات يسقط الاحتجاج بالمرسل مطلقًا، وإن تعددت طرقه، والله تعالى أعلم وأحكم.

* أسباب الإرسال:

١- أن يكون الراوي سمع الحديث عن جماعة ثقات وصحّ عنده؛ فيرسله اعتمادًا على صحته عن شيوخه.

٢- أن يكون نسي من حدثه به وعرف المتن؛ فذكره مرسلًا؛ لأن الأصل في طريقته أنه لا يحمل إلا عن ثقة.

٣- أن يقصد التحديث بأن يذكر الحديث على وجه المذاكرة، أو على جهة الفتوى، فيذكر المتن؛ لأن المقصود في تلك الحالة المتن دون السند، ولا سيما إن كان

السامع عارفًا بمن طوى ذكره لشهرته، أو غير ذلك من الأسباب.

وهذا كله في حقٍّ من لا يرسل إلا عن ثقة، وأما من كان يرسل عن كل أحد؛ فربما كان الباعث له على الإرسال ضعف من حدثه؛ لكن هذا يقتضي القدح في فاعله؛ لما تترتب عليه من الخيانة، والله أعلم[١].

* أشهر المصنفات في المراسيل:

١- كتاب «المراسيل» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ).

٢- كتاب «المراسيل» لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ).

٣- «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» للحافظ صلاح الدين أبي سعيد بن خليل العلائي (ت٧١١هـ).

٤- «تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل» لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ).



(١) للمزيد انظر -غير مأمور- «النكت» للحافظ ابن حجر (٢/ ٥٥٥ - ٥٥٦).

٨- المرسل الخفي

(وَمِنْهُ مَا خَفِيَ إِرْسَالُهُ):

❖ الشرح:

المرسل الخفي؛ هو: «أن يروي الراوي عمن أدركه ولم يلقه، أو لقيه ولم يسمع منه، مما يُعلم بإخباره، أو بتحقيق الحافظ»[١].

ثم اعلم: أن التدليس والمرسل الخفي يشتركان في الحكم من جهة، ويفترقان من جهة أخرى؛ إذ **التدليس**: أن يروي الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمع منه، **والمرسل الخفي**: روايته عمن لم يسمعه ممن أدركه.

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «التدليس متضمن للإرسال لا محالة، من حيث كان المدلس ممسكًا عن ذكر من بينه وبين من دلس عنه، وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه فقط، وهو الموهن لأمره؛ فوجب كون التدليس متضمنًا للإرسال، والإرسال لا يتضمن التدليس؛ لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه، ولهذا المعنى لم يذم من أرسل الحديث، وذموا من دلسه»[٢].

* **أسباب إرسال الخفي:**

١- صغر سن الراوي، فلم يتهيأ له السماع من الشيخ ألبتة، أو سمع منه، أو رأى شيئًا معينًا؛ فبقي يذكره؛ فرواه.

٢- أن يكونا تعاصرا، لكن لا يثبت اللقاء من أجل اختلاف البلد، وعدم قيام الدليل على اجتماعهما في مكان؛ كما قال الدارقطني: «لا يثبت سماع سعيد بن المسيب

---

(١) «التوضيح الأبهر» (ص ٣٩).

(٢) «الكفاية» (ص ٣٥٧-٣٥٨).

من أبي الدرداء؛ لأنهما لم يلتقيا»[١].

٣- أن يكون اللقاء ممكنًا، ولكن الراوي عن ذلك الشيخ لا يذكر في شيء من حديثه عنه ما يدل على السماع، وثبت أنه أحيانًا يروي عنه بعض حديثه بالوسائط.

ومعرفة وقوع الإرسال الخفي حاصل إما بتنصيص النقاد، أو يتبين باستقراء وسبر طرق الحديث التي يعرف من خلالها علل الأحاديث. والله أعلم.



(١) «العلل» (٦/ ٢٠٤).

٩- المعضل

(وَالْمُعْضَلُ: وَهُوَ مَا سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ فَأَكْثَرَ، وَيُسَمَّى: مُنْقَطِعًا -أَيْضًا-؛ فَكُلُّ مُعْضَلٍ مُنْقَطِعٌ، وَلَا عَكْسَ):

❖ *الشرح*:

أي: ما سقط من إسناده اثنان متواليان في موضع واحد، وهذا احتراز؛ لتمييزه عن المنقطع، ويكون السقوط من غير أوله تمييزًا له عن المعلق، ومنه قول تابع التابعي: قال رسول الله ﷺ، وكذلك ما يرويه من دون تابع التابعي، وكذلك قول المصنفين من الفقهاء وغيرهم: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا[(١)].

قال الجوزقاني: «أن لا يكون الحديث مرسلًا؛ فإن المرسل لا يقوم به الحجة، وأن لا يكون الحديث منقطعًا؛ فإن المنقطع أسوأ حالًا من المرسل، وأن لا يكون الحديث معضلًا؛ فإن المعضل عندنا أسوأ حالًا من المنقطع»[(٢)].

قال الخطيب: «أما ما رواه تابع التابعي عن النبي ﷺ؛ فيسمونه: المعضل، وهو أخفض رتبة من المرسل»[(٣)].

وصورته: أن يروي مالك حديثًا يقول فيه: عن عمر بن الخطاب، وهو إنما وصل إليه بواسطة (نافع، عن عبدالله بن عمر، عن عمر)؛ فأسقط نافعًا وعبدالله.

*** يعرف المعضل في الإسناد بطريقين:**

١- التأريخ: وذلك ببعد طبقة الراوي عن طبقة شيخه، بحيث إنه لو روى

(١) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» (ص٢٨).

(٢) «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (١/ ١٢).

وأقره كل من جاء بعده؛ انظر -غير مأمور-: «المقنع» (١/ ١٤٨)، و«النكت» (٢/ ٥٨١)، و«توضيح الأفكار» (١/ ٣٢٩).

(٣) «الكفاية» (ص٥٨).

حديثًا من طريق ذلك الشيخ كان بينهما راويان على أقل تقدير.

٢- دلالة السبر لطرق الحديث.

*** فوائد:**

الفائدة الأولى: من العلماء من يسمي المعضل: مرسلًا؛ كالخطيب، ومنهم من يجعله نوعًا من أنواع المنقطع؛ كما جعله المُصَنف هنا.

الفائدة الثانية: من مظان المعضل والمنقطع والمرسل: كتاب «السنن» لسعيد بن منصور، ومؤلفات ابن أبي الدنيا.



١٠- المعلق

(الْمُعَلَّقُ؛ هُوَ: مَا حُذِفَ مِنْ مُبْتَدَإِ إِسْنَادِهِ وَاحِدٌ؛ فَأَكْثَرُ):

❖ *الشرح*:

بشرط التوالي، كذا قال النصر بوري[١]، والسيوطي[٢]، وبهذه الإضافة يستقيم المعنى ويصح.

وصورته: عزو الحديث إلى من فوق المحذوف من روايته، بقوله: قال فلان إذا كان بصيغة الجزم، أو يقال: كذا بصيغة التمريض، ونحو ذلك، وبينه وبين المعضل عموم وخصوص من وجه؛ فيجتمع معه في حذف اثنين فصاعدًا، ويفارقه في حذف واحد، وفي اختصاصه بأول السند[٣].

والحديث المعلق عند الاستعمال له صيغتان:

١- صيغة الجزم: مثل قول الراوي: قال فلان، وفعل، وأمر، ونهى، وذكر، وحكى.

٢- صيغة التمريض، مثل قول الراوي: يقال، يُروى، ويُحكى، وشبهها.

مثاله: قول البخاري: قال بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ: «**الله أحق أن يستحيا منه**»[٤].

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ معلقًا: «وهو حديث مشهور: أخرجه أصحاب «السنن الأربعة» من حديث بهز، وبهز وأبوه وثقهما جماعة، وصحَّح حديث بهز غير

---

(١) «إمعان النظر» (ص٩٦).

(٢) «تدريب الراوي» (١/ ٢٥٠)، وانظر: «شرح النخبة» للقاري (ص١٠٦).

(٣) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٢٥٠).

(٤) رواه البخاري: كتاب الغسل: باب من اغتسل عريانًا وحده في الخلوة، ذكره بعد الترجمة مباشرة بدون رقم.

واحد من الأئمة. نعم وتكلم في بهز غير واحد؛ لكنه لم يُتَّهم، ولم يترك»(١).

وبهذا الحديث الذي ذكره البخاري في «صحيحه» نعلم أن معلقات البخاري لها حكم خاص.

قال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما ما عزاه البخاري لبعض شيوخه بصيغة: قال فلان، وزاد فلان، ونحو ذلك؛ فليس حكمه حكم التعليق عن شيوخ شيوخه ومن فوقهم؛ بل حكمه حكم العنعنة من الاتصال بشرط اللقاء والسلامة من التدليس»(٢).

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والبخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد يفعل مثل ذلك؛ لكون ذلك الحديث معروفًا من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذي علَّقه عنه، وقد يفعل ذلك؛ لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسندًا متصلًا»(٣).

وقال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وما جزم به ابن الصلاح ههنا هو الصواب، وقد خالف ذلك في نوع الصحيح، فجعل من أمثلة التعليق قول البخاري: قال عفان كذا، وقال القعنبي كذا، وهما من شيوخ البخاري؛ والذي عليه عمل غير واحد من المتأخرين: كابن دقيق العيد والمزي: أن لذلك حكم العنعنة»(٤).

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد قال أبو جعفر بن حمدان النيسابوري -وهو أعرف بالبخاري-: «كل ما قال البخاري: قال لي فلان، أو قال لنا؛ فهو عرض ومناولة»(٥).

وقال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والذي ظهر لي بالاستقراء من صنيع البخاري: أنه لا يأتي بهذه الصيغة، إلا إذا كان المتن ليس على شرطه في أصل موضوع كتابه؛ كأن

---

(١) انظر: «النكت» (١/ ٣٢٩).

(٢) «تدريب الراوي» (١/ ٢٥٢).

(٣) «المقدمة في علوم الحديث» (ص٣٢).

(٤) كما في «تدريب الراوي» (١/ ٢٥٢)، وانظر: «التقييد والإيضاح» (ص٧٧).

(٥) كما في «تدريب الراوي» (١/ ٢٥٢)، وانظر: «المقدمة في علوم الحديث» (ص ٣٣).

يكون ظاهره الوقف، أو في السند من ليس على شرطه في الاحتجاج»[١].

* حكم المعلقات:

وقد جعل العلماء المعلَّق من قبيل الحديث الضعيف؛ للجهل بحال الراوي المحذوف، ولجواز أن يكون غير ثقة -ليس بعدل، ولا ضابط-، فلوجود هذا الاحتمال، لا يقبل الحديث الذي سنده هكذا على سبيل الاحتياط وصيانتها عن التَّزَيُّد والاختلاف، أو الخطأ والغلط.

وقد يحكم بصحة المعلق، أو بحسنه إن عرف المحذوف؛ بأن يجيء مسمى من وجه آخر.

أما حكم المعلق في «الصحيحين»، فمنه ما هو صحيح، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف[٢].

* فوائد تتعلق بـ «بالمعلَّق»، وتتصل به:

١ - اشتهر «صحيح البخاري» بكثرة الأحاديث المعلقة.

٢- اعتنى الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذكر من وصل معلقات البخاري في كتاب مفرد سماه: «تغليق التعليق»، وهو مطبوع.

٣- في «صحيح مسلم»، و«السنن الأربعة» بعض الأحاديث معلقة[٣].



(١) «فتح الباري» (١١/ ٢٥٦)، وللمزيد في هذا الباب، انظر: «النكت» للحافظ (١/ ٣٢٩ - ٣٤٢).

(٢) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» (ص٣١-٣٣)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٥٠-٢٥٤)، و«التقييد والإيضاح» (ص٧٥)، و«النكت» (١/ ٣٢٩-٣٤٣).

(٣) وقد قدمت عدة رسائل جامعية في تغليق تعليق هذه الكتب.

١١- المعنعن

(وَالْمُعَنْعَنُ؛ وَهُوَ: مَا أُتِيَ فِيْهِ بِصِيْغَةِ «عَنْ»؛ كـ: «فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ»، وَهُوَ مُتَّصِلٌ، إِنْ لَمْ يَكُنْ تَدْلِيْسًا، وَأَمْكَنَ اللِّقَاءُ):

❖ *الشرح*:

ذهب بعض أهل الحديث إلى أن الحديث المعنعن من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله، ولكن الصحيح الذي عليه جمهور المحدثين: أنه متصل محمول على السماع، وادعى أبو عمرو الداني المقرئ وابن عبدالبر: إجماع أهل العلم على هذا[1]، ولكن إذا توفر الشرطان المذكوران:

١- براءة الراوي من وصمة التدليس.

٢- المعاصرة مع ثبوت اللقاء.

مسألة:

اختلف أهل العلم في قول الراوي: «أن فلانًا قال: كذا»؛ أهو مثل قوله: «عن فلان»؛ فيكون محمولًا على الاتصال حتى يثبت خلافه، أم هو دون قوله: «عن فلان».

الجواب:

١- ذهب بعضهم إلى أنهما ليسا سواء، فجعلوا «عن» تفيد الاتصال، و «أن» في حكم الانقطاع حتى يثبت خلافه.

٢- وذهب الجمهور من المحدثين إلى أنهما سواء، وأنهما يفيدان الاتصال بالشرطين المتقدمين:

أ- المعاصرة مع اللقي.

---

(١) ولكن ابن حجر رحمه الله في «النكت» (٢/ ٥٨٣-٥٨٤) تعقب هذا الإجماع، وبين أنه غلط وخطأ.

ب- البراءة من التدليس.

ويقوي ما ذهب إليه الجمهور: ما حكاه ابن عبدالبر من إجماع العلماء على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء قال فيه الصحابي: قال رسول الله ﷺ، أو: عن رسول الله ﷺ، أو: أن رسول الله ﷺ قال كذا مثلًا، أو سمعت يقول كذا؛ فكل هذا محمول على السماع.

قلت: وهذا الاتفاق ثابت وصحيح، فقد استقر عليه الأمر بعد انقراض الخلاف في ذلك، والله أعلم.



١٢- التدليس

(وَالتَّدْلِيْسُ؛ وَهُوَ: مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ يُوهِمُ اللِّقَاءَ وَالْمُعَاصَرَةَ، بِقَوْلِهِ: «قَالَ فُلَانٌ»، وَهُوَ فِي الشُّيُوخِ أَخَفُّ):

❖ الشرح:

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «التدليس؛ وهو: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه، موهمًا أنه سمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهمًا أنه قد لقيه، وسمع منه»[١].

وقد وافق على هذا التعريف كثير ممن اختصر مقدمته، أو نظمها، أو علق عليها؛ كالنووي[٢]، والحافظ العراقي[٣]، والحافظ ابن كثير[٤]، وابن الملقن[٥]؛ إلا ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حيث تعقبه بقوله: «قوله: «عمن عاصره» ليس من التدليس في شيء، وإنما هو المرسل الخفي»[٦].

ثم التدليس في اصطلاح المحدثين له أقسام عدة، أشهرها ثلاثة:

١- **تدليس الإسناد**: وينطبق عليه تعريف ابن الصلاح المذكور آنفًا.

٢- **تدليس الشيوخ**: وهو: أن يروي عن شيخ حديثًا سمعه منه؛ فيسميه، أو يكنيه، أو يصفه بما لا يُعرف كي لا يُعرف.

وهذا القسم أخف من الأول: كما أشار إليه المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «وهو في الشيوخ أخف»؛ لأن فيه تضييع للراوي وللمروي عنه.

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص٣٤).

(٢) «التقريب مع تدريب الراوي» (١/ ٢٢٣-٢٢٤)، و«إرشاد طلاب الحقائق» (١/ ٢٠٥).

(٣) «شرح الألفية» (١/ ١٨٠)، و«التقييد والإيضاح» (ص٩٨).

(٤) «اختصار علوم الحديث» (١/ ١٧٢).

(٥) «المقنع» (١/ ١٥٤).

(٦) «النكت» (٢/ ٦١٤)، وانظر -تفضُّلًا- كتابي: «كفاية الحفظة» (ص٢٠٢-٢٢٥).

٣- **تدليس التسوية**: وهو أن يسقط المدلس غير شيخه؛ لضعفه أو لصغره، فيصير الحديث ثقة عن ثقة؛ فيحكم له بالصحة، وممن اشتهر بذلك: الوليد بن مسلم.

وهذا النوع شر أنواع التدليس؛ لأن فيه تغرير شديد.

قال العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهو قادح فيمن تعمد فعله»[١].

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا شك أنه جرح، وإن وصف به الثوري والأعمش، فلا اعتذار عنهما أنهما لا يفعلانه إلا في حق من يكون ثقة عندهما ضعيفًا عند غيرهما، وابن القطان سمى هذا النوع: «تسوية» بدون لفظ «التدليس»؛ فيقول: سوّاه فلان، وهذه تسوية، والقدماء يسمونه: «تجويدًا»، فيقولون: «جوده فلان»؛ أي ذكر من فيه من الأجواد، وحذف غيرهم»[٢].

قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن فروع تدليس الإسناد:

١ - **تدليس العطف**؛ وهو: أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر؛ فيصرح عن الأول بالسماع، ويعطف الثاني عليه؛ فيوهم أنه حدث عنه بالسماع -أيضًا-، وإنما حدث بالسماع عن الأول، ثم نوى القطع، فقال: وفلان؛ أي: حدث فلان.

٢- **تدليس القطع**؛ وهو: أن يقول الراوي: حدثنا فلان، ثم يسكت ينوي القطع، ثم يقول: فلان بن فلان، عن فلان»[٣].

*** حكم الرواية عمن وصف بالتدليس.**

الراجح من أقوال أهل الحديث في هذه المسألة؛ هو: إذا صرح الراوي المدلس

---

(١) «التقييد والإيضاح» (ص٨٣).

(٢) «النكت» (٢/ ٦٢٠)، وانظر -تفضُّلًا-: «تدريب الراوي» (١/ ٢٢٦).

(٣) «النكت» (٢/ ٦١٧)، وانظر: «تعريف أهل التقديس» (ص٢٥).

بالسماع؛ قُبل منه، وإلا؛ فلا.

ويشترط في تدليس التسوية أن يصرح بالسماع في جميع طبقات السند.

*** كيف يُعرف التدليس؟**

يعرف التدليس بطرق، منها:

١ - تفقُّدُ السماع من فم الراوي نفسه.

٢- مقارنة الأسانيد؛ فيكشف بذلك من أسقط في موضع العنعنة للشيخ المعين، مع إدراك ذلك الشيخ وسماعه في الأصل ممن عنعن عنه.

٣- معرفة قدر ما روى الراوي عن شيخه متصلًا.

*** أشهر المصنفات في التدليس:**

١ - «التبيين لأسماء المدلسين» للحافظ أبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي.

٢- «التبيين في أسماء المدلسين» لبرهان الدين الحلبي.

٣- «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٤ - «أسماء المدلسين» للحافظ جلال الدين السيوطي.



١٣- الشاذ

(وَالشَّاذُّ؛ وَهُوَ: مَا رَوَى الثِّقَةُ مُخَالِفًا لِرِوَايَةِ الثِّقَاتِ):

❖ الشرح:

بدأ المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذكر أنواع الأحاديث الضعيفة الناتجة عن الطعن في الراوي، وتشمل:

١- الموضوع.	٢- المتروك.	٣- المنكر.
٤- المعلل.	٥- المدرج.	٦- المقلوب.
٧- المضطرب.	٨- المصحف.	٩- والشاذ.

وهذا التعريف الذي ذكره المؤلف هو تعريف الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو المعتمد(١).

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن الذي قاله الشافعي أولًا هو الصواب: أنه إذا روى الثقة شيئًا قد خالف فيه الناس؛ فهو الشاذ -يعني: المردود-، وليس من ذلك أن يروي الثقة ما لم يروه غيره؛ بل هو مقبول إذا كان عدلًا»(٢).

والشذوذ يكون في الإسناد والمتن.

ويقابل الشاذ: المحفوظ: وهو: ما رواه الراجح من الرواة مخالفًا للمرجوح.

وأما إذا انفرد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم، فهذا ما يعبر عنه بـ (زيادة الثقة)، وهو من لطيف ما يستحسن العناية به.

---

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١١٩).

(٢) «اختصار علوم الحديث» (١/ ١٨٢)، وانظر -تفضلاً- للمزيد كتابي: «كفاية الحفظة» (ص١٥٥).

والأصل في زيادة الثقة قبولها ما لم تقم قرائن قوية ودواعي واضحة تدل على أن الثقة أخطأ، أو شذ، أو وهم؛ فَتُرَدُّ حينئذٍ[1].



(١) انظر كتابي: «كفاية الحفظة» (ص١٦١-١٦٦).

١٤- المنكر

(وَالْمُنْكَرُ؛ وَهُوَ: مَا تَفَرَّدَ بِهِ وَاحِدٌ غَيْرُ مُتْقِنٍ، وَلَا مَشْهُورٍ بِالْحِفْظِ):

❖ الشرح:

أو: هو ما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة[١].

* الفرق بين الشاذ والمنكر:

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وعُرف بهذا: أن بين الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجه:

لأن بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة.

وافتراقًا في أن الشاذ راويه الثقة أو صدوق، والمنكر راويه الضعيف، وقد غفل من سوّى بينهما، والله أعلم»[٢].

ومن سوّى بينهما هو ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ[٣].

ويقابل المنكر: المعروف؛ وهو: ما رواه الراجح مخالفًا للضعيف.

* حكم المنكر:

الحديث المنكر ضعيف لا يحتج به؛ لأن راويه إما أن يكون فاحش الغلط، أو كثير الغفلة، أو ظاهر الفسق، وإما أن يكون ضعيفًا روى ما خالف فيه الثقة.



(١) «نزهة النظر» (ص١٢٢)، و«النكت» لابن حجر (٢/ ٦٧٥).

(٢) «نزهة النظر» (ص٩٨-٩٩).

(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٨٧-٩٠).

١٥- الفـرد

(وَالفَرْدُ؛ وَهُوَ: مَا تَفَرَّدَ بِهِ وَاحِدٌ عَنْ جَمِيعِ الرُّوَاةِ، أَوْ جِهَةٍ خَاصَّةٍ؛ كَقَوْلِهِمْ: «تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ مَكَّةَ»، وَنَحْوُهُ):

❖ الشرح:

الفرد ينقسم إلى قسمين:

١- تفرد مطلق: وهو الذي أشار إليه المصنف ابتداءً.

٢- تفرد نسبي: وهو التفرد بجهة خاصة؛ كقولهم: «تفرد به أهل مكة»، وهو ما أشار إليه المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ انتهاءً.

قال السخاوي: «إلا أن يكون تجوّز بإرادة واحد منها، «ونحوه»؛ كتفرد به فلان عن فلان، مما له طرق سواه»[(١)].

وحكمه كما قال السيوطي[(٢)]:

الفرد إما مطلق ما انفـــردا ... راويـــه فـــإن لـضـبـط بـعـــدا

رد، وإن يقرب منه فحسن ... أو بلغ الضبط فصحح حيث عن

أي: تنطبق عليه أحكام التصحيح والتضعيف، فإن ضبط؛ فحديثه صحيح، وإن خف؛ فحسن، وإن ضعِّف؛ رُدَّ[(٣)].



(١) «التوضيح الأبهر» (ص٤٨).

(٢) في «الألفية» (ص٤٢).

(٣) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٢٤٩).

١٦- الغريب

(وَالغَرِيْبُ؛ وَهُوَ: مَا تَفَرَّدَ بِهِ وَاحِدٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَشِبْهِهِ، مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيْثُهُ):

❖ *الشرح*:

ينقسم الحديث باعتبار طرقه أو وصوله إلى قسمين:

١- الحديث المتواتر.

٢- الآحاد: وهو ما لم يبلغ حد التواتر، أو ما لم تجتمع فيه شروط التواتر.

وينقسم إلى:

أ- المشهور.

ب- العزيز.

ت- الغريب.

والغريب؛ هو: الحديث الذي تفرد بروايته شخص واحد.

وذكر المصنف مثالًا لهذا: «كتفرد واحدٍ من الرواة عن الزهري وشبهه ممن يجمع حديثه».

وبهذا المثال الذي ذكره المصنف يكمل تعريف الغريب ويتضح.

❊ فروع:

١- قد تكون الغرابة في الإسناد؛ كما إذا كان أصل الحديث محفوظًا من وجه آخر أو وجوه، ولكنه بهذا الإسناد غريب.

وقد تكون في المتن؛ كأن ينفرد بروايته واحد، أو في بعضه[1].

---

(١) ذكره الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (٢/ ٤٦٠)، والحافظ الذهبي في «المقدمة الموقظة» (ص١٧٨ - بشرحي).

٢- وينقسم الغريب إلى: صحيح، وحسن، وضعيف[(١)].

٣- علم بالاستقراء: أن بعض أهل الحديث إذا قال: «وهذا حديث غريب»؛ فمراده الضعيف، كالترمذي في «الجامع» إلا في مواطن تعرف بالسياق، والزيلعي في «نصب الراية».

٤- «الغريب والفرد النسبي سواء؛ بل هما مشتركان في المطلق -أيضًا-، وقد أشار ابن الصلاح[(٢)] إلى افتراقهما فيما إذا كان المنفرد به من مكة أكثر من واحد، فإنه -حينئذ- يكون فردًا لا غريبًا؛ فكل غريب فرد، ولا عكس»[(٣)].

٥- ثم الغريب النسبي أنواع:

أحدها: تفرد شخص عن شخص.

ثانيها: تفرد أهل بلد عن شخص.

ثالثها: تفرد شخص عن أهل بلد.

رابعها: تفرد أهل بلد عن أهل بلد أخرى[(٤)].



(١) ذكر ذلك ابن الملقن في كتابه «المقنع» (٢/ ٤٤١).

(٢) «علوم الحديث» (ص٢٧٠).

(٣) انظر: «التوضيح الأبهر» للسخاوي (ص٤٨).

(٤) ذكر هذه الأنواع الحافظ ابن حجر في «النكت» (٢/ ٧٠٥).

١٧- العـزيـز

(فَإِنِ انْفَرَدَ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ؛ سُمِّيَ: عَزِيْزًا):

❖ الشرح:

الحديث العزيز؛ هو: الحديث الذي يرويه اثنان فأكثر في كل طبقة من طبقات السند، ولا يبلغ الشهرة.

فالشرط: أن لا يقلَّ العدد في أي طبقة من طبقات السند عن اثنين، وعلى هذا نَصَّ الحافظ ابن حجر: «أن العزيز هو: أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين»(١).

وهذا التعريف هو الذي اعتمده المتأخرون من الأئمة، واستقر الاصطلاح عليه(٢).

ومَثَّلُوا لهذا النوع: ما رواه الشيخان عن أنس: أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يؤمن أحدكم حتَّى أكون أحبَّ إليه من والده، وولده، والنَّاس أجمعين**»(٣).

رواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل ابن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة.

فائدة: لماذا سمي الحديث العزيز: عزيزًا ؟

قال السخاوي: «سمي بذلك: إما لقلة وجوده؛ لأنه يقال: عَزَّ الشيء، يعزُّ عَزًّا وعَزَازَةً؛ إذا قَلَّ، بحيث لا يكاد يوجد، وإما لكونه قَوِيَ واشتد بمجيئه من طريق

---

(١) «نزهة النظر» له (ص٢٤).

(٢) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٥-٧)، و«تدريب الراوي» (٢/ ١٨١)، و«التوضيح الأبهر» (ص٤٨).

(٣) أخرجه البخاري (١٤)، ومسلم (٤٤).

آخر، من قولهم: عَزَّ يَعَزُّ -بفتح العين في المضارع- عَزًّا وعَزَازَةً -أيضًا-: إذا اشتد وقوي.

ومنه قوله -تعالى-: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]؛ أي: قَوَّيْنَا وشَدَّدْنَا»[١].



(١) «فتح المغيث» (٤/ ٥).

١٨- المشهور

(فَإِنْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ؛ سُمِّيَ: مَشْهُورًا):

❖ الشرح:

المشهور: هو الحديث الذي رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من طبقات السند، ولم يبلغ درجة التواتر.

وينقسم إلى قسمين:

الأول: المشهور المطلق: وهو ما كان مشهورًا بين المحدثين وغيرهم، نحو قوله ﷺ: «**إنَّما الأعمال بالنِّيَّات**»[١] الحديث.

والثاني: المشهور المقيد: وهو ما كان مشهورًا بين المحدثين فقط؛ كحديث أنس: «أن رسول الله ﷺ قنتَ شهرًا بعد الركوع يدعو على رِعْلٍ وذكْوانَ»[٢].

فروع:

١- يُعَبَّر عن الحديث المشهور بالمستفيض -أيضًا-، ومن أهل الحديث من قال: المشهور هو المستفيض، فهما بمعنى واحد؛ ولذلك قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«**الْمُسْتَفِيضُ: هُوَ مَا زَادَ رُوَاتُهُ فِي كُلِّ مَرْتَبَةٍ عَلَى ثَلاثَةَ**»[٣].

قال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء والأصوليين وبعض المحدثين، سمي بذلك؛ لانتشاره وشياعه في الناس، من فاض الماء يفيض

---

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٠٣)، ومسلم (٦٧٧).

ورعل وذكوان: قبيلتان من بني سليم.

(٣) هذا التعريف سقط بالكلية من بعض النسخ المخطوطة.

فيضاً وفيضوضة، إذا كثر حتى سال على ضفة الوادي.

ومنهم من غاير بينهما: بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه -أي: تكون الطباق كلها مستوية في الزيادة على الثلاثة[١]-، والمشهور أعم من ذلك، بحيث يشمل ما كان أوله منقولًا من الواحد؛ كحديث الأعمال.

ومنهم من غاير على كيفية أخرى: بأن المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار عدد، ولذا قال أبو بكر الصيرفي والقفال: إنه هو والمتواتر بمعنى واحد»[٢].

والصحيح: أن المستفيض ليس كالمتواتر سواء بمعناه، أو شرطه، أو صورته، وذلك: أن المتواتر يختص بالصحيح فقط، بخلاف المشهور والمستفيض، فهما يشملان الصحيح وغيره، وهذا ما قرَّره الحافظ الجهبذ الناقد ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فليعلم.

٢- التعريف الذي سبق ذكره؛ إنما هو للحديث المشهور في مصطلح الحديث، إذ هناك أحاديث مشهورة؛ لكنها غير اصطلاحية، وهو ما اشتهر على ألسنة الناس على اختلافهم؛ كالعامة، والمحدثين، والفقهاء، والأصوليين، واللغويين.

٣- لا يلزم للمشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي: الصحة، فقد يكون صحيحًا، وحسنًا، وضعيفًا، وغير ذلك.

٤- وفي قول المصنف: «فإن رواه جماعة» إشارة إلى أن لفظ الجماعة يُطلق على اثنين فما فوق.

---

(١) زيادة من «توضيح الأبهر» للسخاوي (ص٥٠).

(٢) انظر: «فتح المغيث» (٣/ ٣٤ - بتصرف يسير).

قال مقيده أبو أسامة الهلالي -كان الله له-: وهذا مصطلح خاص في علم الحديث، أما في باب العقيدة والمنهج؛ فإن لفظ «الجماعة» يطلق على الواحد -أيضًا- بدليل قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «الجماعة: ما وافق الحق، وإن كنت وحدك»[1].



(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٦٠)، وابن عساكر (١٣/ ٣٢٢/ ٢)، وصححه شيخنا الإمام الألباني رحمه الله في تخريج «مشكاة المصابيح» (١/ ٦١).

١٩- المتواتر

(وَمِنْهُ المُتَوَاتِرُ؛ وَهُوَ: خَبَرُ جَمَاعَةٍ يُفِيْدُ بِنَفْسِهِ العِلْمَ لِصِدْقِهِ):

❖ الشرح:

التعريف الأكمل للحديث المتواتر: «هو ما رواه جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب، وأسندوه إلى شيء محسوس»[(١)].

والمتواتر بهذا التعريف يفيد العلم الضروري، وهو مقبول وحجة بلا مثنوية؛ لعدم توقف الاستدلال به على البحث عن أحوال رواته.

وينقسم المتواتر إلى قسمين:

١ - **المتواتر اللفظي**: وهو ما اتفق رواته في لفظه ومعناه؛ كحديث: «**من كذب عليَّ متعمِّدًا؛ فليتبوَّأ مقعده من النَّار**»[(٢)]. وبهذا الحديث يحصل العلم المحسوس من مشاهدة، أو سماع.

فقوله ﷺ: «**فليتبوأ**»؛ أي: فليتخذ الكاذب عليَّ لنفسه مقعدًا أو منزلًا من النار، وهو أمر بمعنى الخبر، أو بمعنى التهديد والتخويف.

٢- **المتواتر المعنوي**: وهو ما اختلف فيه الرواة على لفظ الحديث مع وجود معنًى كلي للحديث؛ كأحاديث عذاب القبر[(٣)]، فقد روي فيه أحاديث في قضايا

---

(١) انظر: «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٦٦)، «والمنهل الروي» لابن جماعة (ص٣١).

(٢) رواه ما يزيد عن سبعين صحابيًّا، وقد جمع طرقه الطبراني في جزء مفرد، وكذلك ذكرها ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٥٤-١٢٩) عن ثمانية وتسعين نفسًا من الصحابة، وجمع الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١/ ٣٥٢-٣٦٩) منها طرقًا.

(٣) صرح بتواترها العيني في «عمدة القارئ» (٨/ ١٤٥)، وابن أبي العز الحنفي في «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٣٩٩)، والسفاريني في «لوامع الأنوار البهية» (٢/ ١٣)، والسيوطي في «شرح الصدور» (ص٤٩) وغيرهم كثير.

مختلفة، كل قضية منها لم تتواتر؛ لكن القدر المشترك فيها تواتر باعتبار المجموع(١).

❖ فروع:

١ - التواتر في الحديث معرفته موقوفة على جمع طرق الحديث ورواياته، ومن ثم تعدد أسانيده مع ثبوتها؛ فإن كثيرًا من الأحاديث كثرت أسانيدها؛ لكنها واهية لا يثبت منها شيء.

٢- أفرد بعض أهل العلم كتبًا مفردة في الحديث المتواتر؛ كالسيوطي في «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»، والزبيدي في «لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة»، والكتاني في «نظم المتناثر في الحديث المتواتر»، وليس كل ما فيها متواترًا إذا حُقِّقَ القول فيه.



وانظر -غير مأمور- كتابي: «الأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد في الأحكام والعقائد» (ص١٢٣-١٢٤).

(١) انظر: «شرح ألفية السيوطي» لأحمد شاكر (ص٤١)، و«فن أصول مصطلح الحديث» للجرجاني مع شرح التبريزي (ص٣٥-٣٩)، و«منحة المغيث في علم مصطلح الحديث» للحافظ ابن حسن المسعودي (ص١١)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٥-٢٣)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٦٢٦-٦٣١).

٢٠- المعلل

(وَالْمُعَلَّلُ؛ وَهُوَ: مَا اطُّلِعَ فِيْهِ عَلَى عِلَّةٍ قَادِحَةٍ فِي صِحَّتِهِ، مَعَ السَّلَامَةِ عَنْهَا ظَاهِرًا):

❖ *الشرح:*

تعريف العلة لغة:

قال ابن فارس: «عَلَّ: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة:

أحدها: تكرار أو تكرير.

والثاني: عائق يعوق.

والثالث: ضعف في الشيء.

فالأول: العلل؛ هو: الشربة الثانية، ويقال: عَلَل بعد نهل، ويقال: أعَلَّ القوم إذا شربت إبلهم عللًا.

والثاني: العائق يعوق، قال الخليل: العلّة حديث يشغل صاحبه عن وجهه، ويقال: اعتلَّهُ عن كذا؛ أي: اعتاقه.

والثالث: العلة مرض، وصاحبها مُعْتَلٌّ، قال ابن الأعرابي: عَلَّ المريض يَعَلُّ؛ فهو عَلِيلٌ»[1].

والمحدثون يطلقون على الحديث الذي فيه علَّة: «معلول»، وكذا وقع في كلام البخاري، والترمذي، والدارقطني، والحاكم، وغيرهم.

فالحاصل: أن «معلول» موافق للغة ومنجسم مع قواعدها إذا كان مشتقًا من عَلَّهُ بمعنى: «سقاه الشربة الثانية»، وهو معنى «معلول»، فيكون هذا الاستعمال لا غبار عليه، لا في اللغة ولا في الاصطلاح، وتكون العلاقة بين المعنى اللغوي

---

(١) انظر: «معجم مقاييس اللغة»، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٩٤).

والاصطلاحي: أن العلة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مَرَّةً بعد مَرَّةٍ.

وكما يقال: «معلول» بهذا المعنى، فإنه يقال: «مُعلّ» لما دخل على الحديث من العلة بمعنى المرض، وأما استعمال «معلل»؛ فلا تمنعه القواعد إذا كان مشتقًا من «علله»؛ بمعنى: ألهاه به وشغله، ويكون معنى «الحديث المعلَّل»: هو الحديث الذي عاقته العلة وشغلته؛ فلم يَعُدْ صالحًا للعمل به(١).

واصطلاحًا: «هو الحديث الذي اطلع فيه على علة قادحة في صحته، مع السلامة عنها ظاهرًا»؛ كما ذكره المصنف في كلامه على الحديث المعلل(٢).

*** منزلة علم العلل وشرفه على سائر العلوم:**

علم علل الحديث من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها وأشرفها؛ حتى قال ابن مهدي: «لأن أعرف علة حديث واحد أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثًا ليست عندي»(٣).

قال ابن حجر: «وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله -تعالى- فهمًا غايصًا، واطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحُذَّاقهم، وإليهم المرجع في ذلك؛ لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك»(٤).

وميدان هذا العلم: أحاديث الثقات.

---

(١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي (١/ ١٩- ٢١) بتصرف يسير.

(٢) وكذا في «النكت» لابن حجر (٢/ ٧١٠).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٩)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١١٢)، والخطيب في «الجامع» (١٩٠٠) وإسناده صحيح.

(٤) «النكت» (٢/ ٧١١).

وغايته: كشف ما يعتري هؤلاء الثقات من الخطأ والوهم[١]، وهذا النقد أوسع من الجرح والتعديل؛ لأن الجرح والتعديل ينتهي بكلمة، أو سطر، أو صفحة، أو مجموعة من الأقوال في الرجل موضع الجرح والتعديل، وأما معرفة علل الحديث؛ فإنه يراقب الثقات في حلهم وترحالهم وأحاديثهم عن كل شيخ من شيوخهم، ومتى ضبط، ومتى نسي، وكيف تَحَمَّل، وكيف أدَّى.

قال علي بن المديني: «جاء رجل لعبدالرحمن بن مهدي، فقال: يا أبا سعيد، إنك تقول للشيء: هذا صحيح، وهذا لم يثبت، فعمَّن تقول ذلك؟

قال عبدالرحمن: أرأيت لو أتيت الناقد؛ فأريته دراهمك، فقال: هذا جيد، وهذا ستُّوق[٢]، وهذا نَبَهْرَجٌ[٣]، أكنت تسأل عمَّن ذلك؟ أو كنت تسلم الأمر إليه؟

قال: لا، بل كنت أسلم الأمر إليه.

قال: فهذا كذلك؛ لطول المجالسة، أو المناظرة، أو الخبرة»[٤].

ولذلك نجد علي بن المديني يخرج علل سفيان بن عيينة في ثلاثة عشر جزءًا، ومن هو سفيان بن عيينة المعروف بـ: «ثقة وثبت»، مما يدل على أنه بشر يخطئ ويصيب، وإن كان خطؤه نادرًا.

وحقًّا إن هذا العلم رأس علوم الحديث وأوسعها وأخفاها وأدقها وأهمها، ولولاه؛ لاختلط الصحيح بالسقيم[٥].

وقال شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن ابن حزم نظر إلى ظاهر السند؛

---

(١) ولنا مشروع كبير في هذا الميدان، سميته: «مزالق الثقات» يسّر الله إتمامه على خير وبركة.

(٢) درهم زيف بهرج لا خير فيه، وهو معرب.

(٣) درهم رديء باطل.

(٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٩٨)، ومن طريقه البيهقي في «الدلائل» (١/ ٣١) بإسناد صحيح.

(٥) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (١/ ٢٥ - ٢٧).

فصححه، وذلك مما يتناسب مع ظاهريته، أما أهل العلم والنقد؛ فلا يكتفون بذلك، بل يتبعون الطرق، ويدرسون أحوال الرواة، وبذلك يتمكنون من معرفة ما إذا كان في الحديث علة أو لا، ولذلك كان معرفة علل الحديث من أدق علوم الحديث، إن لم يكن أدقها إطلاقًا»(١).

* طرق معرفة علل الحديث:

١- قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «والسبيل إلى معرفة علة الحديث: أن تجمع طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط»(٢).

وقال علي بن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»(٣).

٢- ويعرف -أيضًا- بكثرة الممارسة للحديث، ومعرفة رجاله، وأحاديث كل واحد منهم.

٣- بإلهام من الله -تعالى- الناشئ عن الإخلاص لله -تعالى-، وبحفظ متون الأحاديث، ودراسة أحوال رجاله؛ ولذا قال عبدالرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «معرفة علل الحديث إلهام، فلو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قُلْتَ هذا؟ لم يكن له حجة»(٤).

* أجناس العلل:

للعلل أجناس كثيرة لا يمكن حصرها؛ لدقة هذا النوع وخفائه، ولكن الحاكم في كتابه ذكر عشرة منها على سبيل التمثيل لا الحصر؛ فلينظر هناك هذه الأجناس مع التمثيل(٥).

---

(١) «الإرواء» (٦/ ٥٧).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٩٧٣).

(٣) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٩١).

(٤) المصدر السابق (ص١١٣)، وانظر ما تقدم عنه (ص١٠٤).

(٥) المصدر السابق نفسه (ص١٤١-١٤٧).

* **أقسامه:**

تنقسم علل الحديث إلى ثلاثة أقسام:

الأول: العلة في السند.

والثاني: العلة في المتن.

والثالث: العلة في السند والمتن معًا.

* **أشهر المصنفات في علم العلل:**

- «علل الحديث» لعلي بن المديني.
- «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد بن حنبل.
- «علل الحديث» لابن أبي حاتم الرازي.
- «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني.
- «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي.



٢١- المضطرب

(وَالْمُضْطَرِبُ؛ وَهُوَ: مَا يُرْوَى عَلَى أَوْجُهٍ مُخْتَلِفَةٍ مُتَسَاوِيَةٍ):

❖ *الشرح:*

ولا يمكن فهم الاضطراب إلا بعد حصره في الصورتين:

الصورة الأولى: أن يُروى الحديث على أوجه مختلفة متساوية في القوة؛ بحيث يتعذر الترجيح، وهذه هي التي ذكرها المصنف في مطلع كلامه عن المضطرب، وهذه الصورة تشمل الاضطراب في السند والمتن.

والصورة الثانية: التردد في الإسناد أو المتن من الراوي المُعَيَّن؛ كما كان يقول بعض الأئمة: «فلان يضطرب في حديثه، فتارة يقول كذا، وتارة كذا.

قال ابن الصلاح عن الصورة الأولى: «المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه؛ فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه: مضطربًا إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى؛ بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة؛ فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه»[١].

*** أقسامه:**

١- قد يكون في السند فقط.

٢- وقد يكون في المتن.

٣- وقد يكون فيهما معًا.

٤- وقد يكون من راوٍ واحد.

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص٨٤).

٥- وقد يكون أكثر من راوٍ.

※ حكمه:

الاضطراب من حيث وقوعه في سند الحديث أو متنه موجب للضعف؛ لإشعاره بعدم ضبط راويه، وذلك أنه لما كان يروي الحديث تارة على وجه، وتارة على وجه آخر، ولا يمكننا الجمع أو الترجيح؛ دلَّ ذلك على عدم استقرار الحديث في حفظه، وأيضًا إذا وقع التعارض بين الرواة المتعددين، ولا يُعلم أيهم ضبط الحديث؛ فيحكم بضعفه من أجل ذلك.

ولكن هذا ليس على الإطلاق بدليل وجود بعض الأحاديث المضطربة مع عدم قدحها في صحتها، كأن يقع الاختلاف في اسم راوٍ، أو اسم أبيه، أو نسبته، ونحو ذلك، مع كون ذلك الراوي ثقة؛ فيحكم للحديث حينئذ بالصحة، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربًا، والله أعلم وأحكم(١).

※ أشهر المصنفات في المضطرب:

«المقترب في بيان المضطرب» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



(١) انظر: «فتح المغيث» (١/ ٢٢٥)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٦٥)، و«الموقظة» للذهبي مع شرحي (ص٢٣٠ - ٢٣٣).

٢٢- المدرج

(وَالْمُدْرَجُ؛ وَهُوَ: زِيَادَةٌ تَقَعُ فِي الْمَتْنِ وَغَيْرِهِ):

❖ *الشرح:*

وذلك بأن يدخل في حديث رسول الله ﷺ شيء من كلام بعض الرواة من غير فصل؛ كأن يذكر الراوي -صحابيًّا أو غيره- كلامًا لنفسه أو لغيره، فيروي من بعده من الرواة متصلًا بالحديث دون فصل وتمييز بين الألفاظ؛ فيتوهم من لا يعرف حقيقة ذلك أنه من الحديث(١).

والمدرج ينقسم إلى قسمين:

١- مدرج المتن:

وله أشكال:

أ- مدرج في أول الحديث.

ب- مدرج في وسط الحديث.

ت- مدرج في آخر الحديث.

٢- ومدرج السند:

وهو أن يقع الحديث للراوي عن جماعة يحمله عنهم؛ فيجمع الكل بإسناد واحد، ولا يُبين الاختلاف، وله أنواع -أيضًا-:

أ- أن يروي الثقة الحديث عن رجلين يجمع بينهما، رواية أحدهما مرسلة، ورواية الآخر متصلة؛ فيسوقه متصلًا.

ب- أن يكون المتن عند راوٍ بإسناد إلا طرفًا منه، فإنه عنده بإسناد آخر؛

---

(١) انظر: «شرح النخبة» للقاري (ص١٣٥)، و«الباعث الحثيث» (ص٦١).

فيرويه عنه تامًّا بالإسناد الأول.

ت- أن يكون عند الراوي متنان مختلفان كل منهما بإسنادٍ يخصُّه، فيرويهما راوٍ عنه بأحد الإسنادين؛ أي: يدخل مَتْنَ أحدهما على إسناد الآخر.

ث- أن يسوق الراوي الإسناد فيعرض له عارض، فيقول كلامًا من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه: أن ذلك الكلام هو متن الحديث؛ فيرويه بذلك الإسناد.

* طرق معرفة الإدراج:

١- تنصيص الأئمة: أن الجملة المعينة ليست من أصل الحديث.

٢- تصريح الراوي: أن تلك اللفظة أو الجملة من كلامه.

٣- وجود قرينة مشعرة دالة أن الجملة مدرجة؛ كاستحالة إضافته إلى النبي ﷺ.

* حكمه:

لا يخلو الإدراج إما أن يكون عن خطأ، أو عن عمد، فإن كان عن خطأ؛ فلا يؤخذ على الراوي؛ إلا أن ذلك إذا كثر فإنه يقدح في ضبطه وإتقانه.

وأما إن كان متعمدًا؛ فإنه حرام كله على اختلاف أنواعه باتفاق أهل الحديث والفقه والأصول؛ لما يتضمن من التدليس والتلبيس وعزو القول إلى غير قائله، والافتراء على رسول الله ﷺ، وفاعله ساقط العدالة[1].

* أشهر المصنفات في الإدراج:

- «الفصل للوصل المدرج في النقل» للخطيب البغدادي.



(١) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٩٦)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٣٩-٤١)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص١٠٦- ١٠٩)، و«التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٤٦-٢٦٠)، و«النكت» لابن حجر (٢/ ٨١١)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٨١)، و«الباعث الحثيث» (١/ ٢٢٤)، و«المقدمة الموقظة» للذهبي (ص٢٣٤- ٢٣٩ - بشرحي).

٢٣- الموضوع

(وَالمَوْضُوعُ؛ وَهُوَ: المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ، وَقَدْ لُقِّبَ بـ:

أ- المَرْدُودِ.

ب- وَالمَتْرُوكِ.

ج- وَالبَاطِلِ.

د- وَالمُفْسَدِ):

❖ *الشرح*:

الموضوع؛ هو: الحديث المفترى على رسول الله ﷺ، وجيء في التعريف بهذه الألفاظ المتقاربة للتأكيد في التنفير منه.

والحقيقة: أن الموضوع ليس من الحديث النبوي، وقد سمَّاه بعض الأئمة حديثًا تجوزًّا حسب دعوى من اختلقه، أو ما هو أعم من ذلك، وهو ما يتحدث به، أو لأجل معرفة الطرق التي يتوصل بها لمعرفته؛ لينفى عن القبول ونحوه[(١)].

* أسباب وضع الحديث:

لوضع الحديث أسباب كثيرة، وأهمها:

١- الطعن على الإسلام، والتشكيك في أمره؛ كما هو ديدن الروافض، والزنادقة، والمنافقين.

٢- نصرة الأهواء والبدع؛ كنصرة مذهب معين عقدي، أو فقهي، أو سياسي.

٣- قصد الترغيب في الأعمال الصالحة؛ ظنًا من الجهال: أن ذلك جائز، وتقرب إلى الله.

٤- الرغبة في التكسب والارتزاق؛ كبعض القصاص الذين يتكسبون

---

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٨٣٨)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٩٥).

بالتحديث[1].

٥- الرغبة في استمالة السامعين، وحب الظهور؛ لصرف وجوه الناس إليه.

*** طرق معرفة الوضع في الحديث:**

فقد ذكر الجهابذة النقاد من أئمة الحديث قواعد يعرف الموضوع من خلالها:

منها: ما يتعلق بالسند.

ومنها: ما يتعلق بالمتن.

- أولًا: الوضع في السند، ويعرف بأمور:

١- بإقرار واضعه.

٢- أو ما يتنزل بمنزلة الإقرار.

٣- أن يفهم من حال الراوي عند تحديثه به ما يدل على أنه وضعه.

٤- كون الراوي معروفًا بالكذب؛ فيحدث بما لا أصل له.

٥- تشبيه الحديث بحديث الكذابين.

٦- جمع الطرق وتتبع الروايات.

أما الوضع في المتن؛ فيعرف بأمور:

١- ركاكة ألفاظ الحديث ومعانيها، بحيث لا يشبه صيغة سرد الألفاظ طريقة النبي ﷺ.

٢- أن يكون مناقضًا للقرآن والسنة الصحيحة والإجماع.

٣- مخالفته لصريح العقل.

٤- مخالفته للحس والمشاهدة وحقائق التأريخ.

٥- أن يكون الحديث قد تضمن الإفراط بالوعيد الشديد أو بالثواب العظيم.

---

(١) وما أكثرهم في زماننا -لا كثرهم الله-، وقد ذكرت جماعة منهم في كتابي: «القصاص الجدد: دراسة تطبيقية معاصرة في علم الجرح والتعديل» يسّر الله نشره على خير وبركة.

٦- عدم وجود الحديث بعد البحث في كتب الحديث ودواوين السنة.

* حكم رواية الحديث الموضوع:

اتفق العلماء على تحريم رواية الأحاديث الموضوعة مع العلم بوضعها، سواء أكانت في الأحكام، أم في القصص والترغيب والترهيب ونحوها؛ إلَّا مبينًا وضعها، فمن فعل هذا؛ فهو مجاهد في سبيل الله، ولكن من يروي بدون أن يبين حاله؛ فهو آثم وكاذب؛ لقوله ﷺ: «**من حدَّث عني بحديث يرى أنَّه كذبٌ؛ فهو أحد الكاذبين**»[1].

وقوله: (وَقَدْ لُقِّبَ بـ: المَرْدُودِ):

لأنه لا يجوز الاحتجاج به في شيء من الدين، ولا تجوز نسبته للرسول ﷺ؛ فهو مردود.

وقوله: (المَتْرُوكِ):

لأن العمل به مهجور، ومن وضعه متروك الاعتماد عليه في الرواية عن رسول الله ﷺ.

وقوله: (البَاطِلِ):

وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ خطأ، وسمي بالباطل؛ لأنه لا حقيقة له، وكل شيء فيه لا مرجوع له، ولا معول عليه.

وقوله: (المُفْسَدِ):

لفساد سنده ومتنه ومقصده.

---

(١) رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ٦٢)، وأحمد في «مسنده» (٥/ ١٤)، وابن ماجه (رقم ٣٨ - ٤١).

انظر: «علوم الحديث» للحاكم (ص٨٩)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٢٧٤)، و«نزهة النظر» لابن حجر (ص٤٤- وما بعدها)، و«النكت» له (٢/ ٨٣٨-٨٦٣)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص١٠٨)، و«الباعث الحثيث» (١/ ٢٣٧)، و«المقنع» لابن الملقن (١/ ٢٣١)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٩٥)، و«كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة» (ص١٠٠-١١٩).

ومن أفضل الكتب في هذا الباب: «الوضع في الحديث» للدكتور عمر حسن فلاتة، فهو مفيد جدًّا، ومهم غاية.

٢٤- المقلوب

(وَالمَقْلُوبُ؛ وَهُوَ: إِسْنَادُ الحَدِيْثِ إِلَى غَيْرِ رَاوِيْهِ):

❖ *الشرح:*

قال السخاوي رَحِمَهُ اللهُ: «وحقيقة القلب: تغيير من يعرف براويه ما بغيره؛ عمدًا أو سهوًا»[(١)].

والقلب على ضربين:

الأول: القلب في الإسناد، وهو يقع على وجهين:

الوجه الأول: أن يقدم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه.

الوجه الثاني: أن يكون الحديث معروفًا عن راو من الرواة، أو معروفًا بإسناد من الأسانيد؛ فيأتي بعض الضعفاء أو الوضاعين ويبدل الراوي بغيره؛ ليرغب فيه المحدثون، أو يبدل الإسناد بإسناد آخر، وقد يقلب بعض المحدثين إسناد الحديث قصدًا؛ لامتحان بعض العلماء لمعرفة درجة حفظهم، كما يروى عن علماء بغداد حين قدم عليهم البخاري.

والثاني: القلب في المتن؛ فيأتي على وجهين:

الوجه الأول: أن يجعل كلمة في المتن في غير موضعها، مثل: ما ورد في رواية مسلم (١٠٣١) في حديث السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة: «**ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**».

والصواب: ما أخرجه البخاري (٦٦٠): «**حتَّى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**»[(٢)].

---

(١) «فتح المغيث» (١/ ٢٧٢).

(٢) ومن عزا هذا اللفظ لـ «الصحيحين»؛ فقد وهم؛ فإن مسلمًا لم يروه إلا بلفظ المقلوب. =

* الأسباب الدافعة إلى قلب الأحاديث:

١- رغبة الراوي في إيقاع الغرابة على الناس؛ ليصير الحديث غريبًا مرغوبًا فيه، ويظنوا أنه يروي ما ليس عند غيره؛ فَيُقْبِلوا على التحمل منه.

٢- خطأ الراوي وغلطه.

٣- رغبة الراوي في تبيين حال المحدث أحافظ هو أم غير حافظ، وهل يتنبه لما وقع في الحديث من القلب أو لا؟

* حكمه:

إن كان بقصد الإغراب؛ فلا شك في تحريمه.

وإن كان للاختبار؛ فقد فعله كثير من المحدثين مما يدلُّ على جوازه، بشرط أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة، ومما يروى في هذا ما فعله علماء بغداد اختباراً للإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ.

وإن كان من غير قصد؛ ففاعله معذور، إلا إذا كثر منه، فإنه يُضعفُ حديثه؛ لضعف حفظه وضبطه[1].



= وانظر للمزيد: «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٨٦٤- ٨٨٥)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٩٨- ١٠٠)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٧٢-٢٨٢)، و«الاقتراح» (ص٢٣٦)، و«الباعث الحثيث» (١/ ٢٦٦- ٢٨٢).

(١) انظر -تفضُّلًا- كتابي: «كفاية الحفظة شرح مقدمة الموقظة» للذهبي (ص٢٥٦- ٢٥٧).

٢٥- العالي

(وَالعَالِي؛ وَهُوَ: فَضِيْلَةٌ مَرْغُوبٌ فِيْهَا، وَيَحْصُلُ بِالقُرْبِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مِنْ أَحَدِ الأَئِمَّةِ فِي الحَدِيْثِ، وَبِتَقَدُّمِ وَفَاةِ الرَّاوِي وَالسَّمَاعِ):

❖ الشرح:

قال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لقول أحمد: هو سنة عمّن سلف، وقول محمد بن أسلم الطوسي: إنه قرب إلى الله وإلى رسوله ﷺ، ولقلة تجويز الخطأ؛ لقلة الوسائط»[(١)].

وقوله: (وَيَحْصُلُ بِالقُرْبِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ):

أي: بالرواة المقبولين المرضيين، وهذا أجلُّ أقسام العلو وأرفعها.

وقوله: (أَوْ مِنْ أَحَدِ الأَئِمَّةِ فِي الحَدِيْثِ):

كشعبة، ومالك، والثوري، والشافعي، والشيخين، وهذا القسم الثاني من أقسام العلو[(٢)].

قال العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «العلو يبعد الإسناد من الخلل؛ لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهوًا أو عمدًا، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جلي واضح»[(٣)].

ومما سبق يتبين: أن العلو له أقسام خمسة:

١- أجلُّها: القرب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيف صحيح، وهو العلو المطلق.

٢- القرب من إمام من أئمة الحديث، وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله ﷺ؛ كالأعمش، والثوري، وغيرهم.

---

(١) «التوضيح الأبهر» (ص٦١-٦٢).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص١٢).

(٣) «التقييد والإيضاح» (ص٢٠٠).

٣- العلو بالنسبة إلى أحد الكتب المصنفة كـ «الصحيحين» وغيرهما من «الكتب الستة»، وسماه ابن دقيق العيد: «علو التنزيل»، وليس المطلق، وهو ما كثر الاعتناء من المتأخرين به من الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة.

أ- **الموافقة**: وهي أن يقع للراوي حديث عن شيخ المصنف من طريق هي أقلُّ عددًا من طريق هذا الراوي من جهته، مثل أن يجتمع سنده وسند مسلم في قتيبة عن مالك.

ب- **البدل**: وهو أن يقع ذلك في شيخ شيخه بأن يجتمع سند الراوي وسند مسلم -مثلًا- في مالك، وقد سمي موافقة بالنسبة إلى شيخ شيخه.

ج- **المساواة**: وهي أن يكون بين الراوي وبين الصحابي في العدد مثل ما وقع بين مسلم وبينه، وهو نادر في زمان السابقين، ومنعدم في زماننا.

د- **المصافحة**: وهي أن يقع ذلك لشيخ الراوي، فيكون كمن صافح مسلمًا به وأخذ عنه، ولا يوجد -أيضًا- في زماننا.

٤- العلو بتقدم وفاة الراوي، كمن روى عن ثلاثة، عن الشافعي، عن مالك أعلى ممن روى عن ثلاثة عن قتيبة، عن مالك؛ لتقدم وفاة الشافعي على وفاة قتيبة بست وثلاثين سنة.

٥- العلو بتقدم السماع إما من شيخين، أو من شيخ واحد؛ فمن سمع من ستين أعلى ممن سمع من أربعين سنة[1].



---

(١) انظر -تفضلًا-: «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص١٩٩- ٢٠٤)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٦٠٤-٦١٩)، و«الاقتراح» لابن دقيق العيد (ص٤٦)، و«الباعث الحثيث» (٢/ ٤٤٣).

٢٦- النازل

(وَالنَّازِلُ؛ وَهُوَ: ضِدُّ العَالِي):

❖ الشرح:

وهو مفضول بالنسبة إلى العلو، اللهم إلا أن يكون رجال الإسناد النازل أجل من رجال العالي، وإن كان الجميع ثقات، أو كان رجال النازل متصلًا بالسماع، وفي العالي إجازة أو تساهل من بعض رواته في الحمل، ونحو ذلك.

قال ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليس جودة الحديث قرب الإسناد؛ بل جودة الحديث صحة الرجال»(١).

ويقول ابن دقيق العيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن الناس من يعد العلو الإتقان والضبط، وإن كان نازلًا في العدد، وهذا علو معنوي، والأول صوري، ورعاية الثاني إذا تعارضا أولى، والله أعلم»(٢).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولابن حبان(٣) تفصيل حسن، وهو: أن النظر إن كان للسند؛ فالشيوخ أولى، وإن كان للمتن؛ فالفقهاء»(٤).



(١) رواه الخطيب في «الجامع» (١/ ١٢٤)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص٥٧).
(٢) «الاقتراح» (ص٤٨).
(٣) انظر: «صحيح ابن حبان» (١/ ٨٨)، و«المجروحين» (١/ ٩٣- ٩٤).
(٤) «نزهة النظر» (ص٥٦).
وانظر -تفضلًا-: «التقييد والإيضاح» (ص٢٠٤)، و«الاقتراح» (ص٤٧-٤٨)، و«الباعث الحثيث» (٢/ ٤٥٢- ٤٥٣)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٦١٩- ٦٢٠).

٢٧- المختلف

(وَالْمُخْتَلِفُ؛ وَهُوَ: أَنْ يَأْتِيَ حَدِيْثَانِ مُتَعَارِضَانِ فِي المَعْنَى ظَاهِرًا؛ فَيُوَفَّقُ بَيْنَهُمَا، أَوْ يُرَجَّحُ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ):

❖ الشرح:

إنما قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في التعريف: «ظاهرًا»؛ لأنه لا يوجد في الحقيقة ونفس الأمر حديثان صحيحان متضادان أو متناقضان؛ لأنه يستحيل أن يقع تضاد أو تعارض في كلام رسول الله ﷺ، وذلك باعتبار أنه نبي يوحى إليه.

قال الإمام أبو بكر ابن خزيمة: «ليس ثَمَّ حديثان متعارضان من كلِّ وجه، ومن وجد شيئًا من ذلك؛ فليأتني لأُؤَلِّف له بينهما»[١].

وهو فن لطيف ودقيق؛ قال العراقي: «وإنما يكمل للقيام به الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، الغوَّاصُونَ على المعاني الدقيقة»[٢].

وقال النووي: «هذا فن من أهم الأنواع، ويضطرُّ إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف»[٣].

❖ فروع:

* شرط لا بد منه في المختلف من الحديث:

لا يعد الحديث من قبيل المختلف إلا إذا كان صحيحًا أو حسنًا؛ أي: مقبولًا يحتج به، أما إذا كان ضعيفًا أو موضوعًا؛ فلا.

---

(١) «اختصار علوم الحديث» (ص١٧٥).

(٢) «التقييد والإيضاح» (ص٢٢٤).

(٣) «تدريب الراوي» (٢/ ٦٥١).

* مشكل الحديث:

وقد يطلق بعض أهل الحديث على مختلف الحديث: «مشكل الحديث»؛ كما فعله الإمام الطحاوي في تسمية كتابه «مشكل الآثار»؛ وكما فعل الإمام أبو بكر محمد ابن الحسن بن فورك في تسمية كتابه بـ«مشكل الحديث».

* أقسامه:

ينقسم مختلف الحديث إلى قسمين:

أ- أن يمكن الجمع بين الحديثين، ولا يتعذر إبداء وجه ينفي تنافيهما؛ فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معًا، ومثَّلوا لهذا النوع حديث: «**لا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ**»(١) مع حديث: «**لا يُوْرَدُ مُمرض عَلَى مُصِحٍّ**»(٢)، وحديث: «**وَفِرَّ مِنَ المَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الأَسَدِ**»(٣).

وأقوى المسالك التي سلكها الأئمة في الجمع بين هذه الأحاديث هو مسلك ابن الصلاح؛ وهو: «أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، لكن الله -تعالى- جعل مخالطة المريض للصحيح سببًا لإعدائه ومرضه، وقد يتخلف ذلك عن سببه؛ كما في غيره من الأسباب»(٤)؛ لأنه قد ثبت من العلوم الطبية الحديثة: أن الأمراض المُعْدية تنتقل بواسطة الميكروبات، ويحملها الهواء، أو البصاق، أو غير ذلك»(٥).

ب- أن يتضاد، بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وللعلماء في التوفيق بينهما

---

(١) أخرجه البخاري (٥٤٢٤)، ومسلم (٢٢٢٤) عن أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٧١٧)، ومسلم (٢٢٢٠).

(٣) أخرجه البخاري (٥٣٨٠) معلقًا قطعة من الحديث السابق نفسه؛ لكن عن أبي هريرة.

(٤) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٤٣)، وبه قال ابن العربي في «عارضة الأحوذي» (٨/ ٣١١)، والمنذري في «مختصر أبي داود» (٥/ ٣٧٦)، وابن القيم في «تهذيب السنن» (٥/ ٣٧٧).

(٥) انظر: «الباعث الحثيث» (٢/ ٤٨٤ - ط دار العاصمة).

وقد فصلت المسألة تفصيلاً حسناً في كتابي: «الطب النبوي وحي أم تجربة؟»

مسالك:

١- ينظر إلى الناسخ منهما إن ثبت النسخ؛ فيصار إلى الناسخ، ويترك المنسوخ.

٢- وإن لم يثبت النسخ أخذنا بالراجح منهما، وأوجه الترجيح كثيرة مذكورة في كتب المصطلح والأصول وغيرهما، وقد ذكر الحازمي منها خمسين وجهًا[١]، وزاد عليها الحافظ العراقي، حتى أوصلها إلى مائة وعشرة[٢].

٣- إن لم يمكن ترجيح أحد الحديثين على الآخر: وجب التوقف حتى يظهر الراجح فيها، والله أعلم.

*** أول من صنف فيه، وأشهر المصنفات في هذا الفن:**

١- أول كتاب ألف في هذا الفن هو للإمام الشافعي رحمه الله (ت ٢٠٤هـ)، وهو الموسوم بـ «اختلاف الحديث»، ولم يقصد استيفاءه، بل ذكر جملة منه نبه بها على طريقه.

وفي كتاب «الأم» له كثير من أبحاث اختلاف الحديث.

٢- كتاب «تأويل مختلف الحديث» للإمام أبي محمد بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)[٣].

قال ابن الصلاح: «وكتاب «مختلف الحديث» لابن قتيبة في هذا المعنى، إن يكن قد أحسن من وجه، فقد أساء في أشياء منه، قصر باعه فيها، وأتى بما غيره أولى وأقوى»[٤].

٣- كتاب «مشكل الآثار» للإمام الحافظ أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي المصري (ت ٣٢١هـ)، ولم يقتصر فيه على مختلف الحديث بمعناه الفني،

---

(١) «الاعتبار» (ص٨-٢٢).

(٢) «التقييد والإيضاح» (ص٢٢٤-٢٢٦).

(٣) وكتاب ابن قتيبة حققته على عدة نسخ خطية، وخرجت أحاديثه، وبينت الأوجه الراجحة في كل حديث، وهو مطبوع متداول، صدر عن دار ابن عفان.

(٤) «المقدمة في علوم الحديث» (ص٢٤٤).

بل جمع إلى ذلك الأحاديث المشكلة التي هي أعم من المتعارضة.

٤- كتاب «مشكل الحديث وبيانه» للإمام الأصولي أبي بكر محمد بن الحسن ابن فورك الأنصاري الأصبهاني (ت٤٠٦هـ).



٢٨- المصحف

(المُصَحَّفُ: وَتَارَةً يَقَعُ فِي المَتْنِ، وَتَارَةً فِي الإِسْنَادِ، وَفِيْهِ تَصَانِيْفٌ) [١]:

❖ الشرح:

عرفه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «هو ما وقعت المخالفة فيه بتغيير النقط في الكلمة مع بقاء صورة الخط فيها»[٢].

وعرفه السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «هو تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها»[٣].

ويلاحظ أن بين تعريف ابن حجر والسخاوي -رحمهما الله- فرقًا، وهو: أن المصحف عند السخاوي: مجرد التغيير بأي صفة كان، والمعنى اللغوي يعضد هذا، ثم معظم المؤلفين في المصحف كانوا لا يفرقون بين ما إذا كان التصحيف بتغيير النقط أو بالشكل؛ فالكل عندهم تصحيف.

وأما ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد خَصَّ التصحيف بتغيير النقط فقط، وإن كان بالنسبة إلى الشكل -أي: الحركات والسكنات- فالمحرف، وهذه تفرقة تدل على الدقة؛ كما هو العَهْدُ به رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهذا الاختلاف في تفسير المُصَحَّف لا يضر؛ لأنه اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح.

❋ منشأ التصحيف:

لا شك أن منشأ التصحيف يرجع في تلقّي العلم من الصُّحُف، وهو أمر أُحدث بعد انقراض القرون الأولى المفضّلة التي كان الاعتماد فيها على التلقي من

---

(١) في «المطبوع» زيادة: «هو تغيير لفظ أو معنى» ولم أجدها في الأصول الخطية.

(٢) «نزهة النظر» (ص٤٧).

(٣) «فتح المغيث» (٣/ ٦٧).

أفواه العلماء، وما كانت الكتب والصحف إلا لتأكيد المسموع؛ خشية السهو والنسيان[1].

وتلقي العلم عن طريق السماع ونقلها عن طريق الرواية من أهم الخصائص التي امتاز بها الإسلام.

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد وقع من ذلك شيء كثير لجماعة من الحفاظ وغيرهم ممن ترسّم بضاعة الحديث، وليس منهم.

وقد صنّف العسكري في ذلك مجلدًا كبيرًا.

وأكثر ما يقع ذلك لمن أخذ من الصحف، ولم يكن له شيخ حافظ يوقفه على ذلك»[2].

*** أهميته:**

قال الحافظ العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا فنّ جليل ينهض بأعبائه الحذاق من الحفاظ»[3].

وفيه حُكْمٌ على كثير من العلماء بالخطأ، ومما ينبغي أن يُعلم: أن العلماء الذين ذكروا التصحيف والمصحفين لم يقصدوا الطعن فيهم، وإن كان المكثر منهم ملومًا، والمشتهر به بين النقاد مذمومًا؛ بل إيثارًا لبيان الصواب، وإشهارًا له بين الطلاب[4].

*** أقسام التصحيف.**

١ - ينقسم التصحيف باعتبار موقعه إلى قسمين:

---

(١) ولا يُذَمُّ التلقي من الكتب مطلقًا، ولكن له شروطه ودواعيه، وطرق الاستفادة منها، والاحتراز من أوهامها، وقد فصلت ذلك كله في كتابي: «المرقاة لمن أراد التعلم على سبيل نجاة».

(٢) «الباعث الحثيث» (٢/ ٤٧٠).

(٣) «التقييد والإيضاح» (ص٢٢١).

(٤) انظر -تفضلًا-: «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٧٣).

أ- تصحيف في السند، ومثاله: العوام بن مراجم، صحفه ابن معين، فقال: ابن مزاحم[(١)].

ب- **تصحيف المتن**، ومثاله حديث: «**من صام رمضان، ثمَّ أتبعه ستًّا من شوَّال**»[(٢)]؛ فصحفه الصولي، فقال: «شيئًا»؛ بدل: «**ستًّا**».

٢- وينقسم باعتبار اللفظ والمعنى إلى قسمين:

الأول: تصحيف لفظي، ومن أمثلته المثالان السابقان.

الثاني: تصحيف معنوي، ومثاله: قول أبي موسى العنزي: «نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صلى إلينا رسول الله ﷺ»[(٣)]؛ يريد بذلك حديث: «**أن النبي ﷺ صلىَّ إلى عنزة**[(٤)]»؛ فتوهم أنه صلّى إلى قبيلتهم.

والمراد بالعنزة هنا: عصا عليه زج[(٥)]، كانت تغرز بين يدي النبي ﷺ إذا صلّى في الفضاء؛ سترة له[(٦)].

٣- وينقسم باعتبار منشئه إلى قسمين -أيضًا-:

الأول: تصحيف بصر، وهو الأكثر، وهو أن يشتبه الخط على بصر القارئ؛ إما لرداءة الخط، أو لضعف البصر.

الثاني: تصحيف سمع، ومنشؤه: رداءة السمع، أو بُعد السامع، أو نحو ذلك.

*** أشهر المصنفات في التصحيف:**

١- «**التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه**»، للإمام أبي أحمد العسكري،

---

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٢٥٢).

(٢) رواه مسلم (١١٦٤) من حديث أبي أيوب الأنصاري.

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص٢٥٤).

(٤) رواه البخاري (٣٧٦)، ومسلم (٥٠٣) من حديث أبي جحيفة ﷺ.

(٥) انظر: «القاموس المحيط» مادة: (عنز).

(٦) انظر: «الباعث الحثيث» (٢/ ٤٧٧).

الحسن بن عبد الله بن سعيد (ت٢٨٣هـ).

٢- «إصلاح خطأ المحدثين» للإمام أحمد بن سليمان، المعروف بالخطابي (ت٣٨٨هـ)[1].



(١) وانظر: «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٢٢٠)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٦٧)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٢٥٢)، و«الباعث الحثيث» (٢/ ٤٧٠).

٢٩- المسلسل

(وَالْمُسَلْسَلُ: وَهُوَ ما تَتَابُعُ رِجَالِ إِسْنَادِهِ عَلَى صِفَةٍ أَوْ حَالَةٍ، وَقَلَّ فِيْهِ الصَّحِيْحُ):

❖ *الشرح*:

قال الحاكم: «إنه نوع من السماع الظاهر الذي لا غبار عليه»[(١)].

وقال المصنف: «خيرها ما دل على الاتصال وعدم التدليس، وفي فضيلته اشتماله على مزيد الضبط»[(٢)].

وهذا النوع من أنواع علوم الحديث قد اعتنى به العلماء المؤلفون قديمًا وحديثًا، فمنهم من كتب فيه على أنه نوع من أنواع علوم الحديث وأصوله، ومنهم من كتب فيه وألَّفَ على سبيل الاستقلال.

*** أنواعه:**

قسَّمه أبو عبد الله الحاكم إلى ثمانية أنواع، والذي ذكره إنما هو صور وأمثلة ثمانية، ولا انحصار لذلك؛ أي: إنما ذكر أنواع السلسلة الدالة على الاتصال، لا مطلق التسلسل[(٣)].

فالأول: المسلسل بـ: «سمعت».

والثاني: المسلسل بقولهم: «قم؛ فصب عليَّ حتى أريك وضوء فلان».

والثالث: المسلسل بمطلق ما يدل على الاتصال في «سمعت»، أو: «أنا»، أو: «ثنا»، وإن اختلفت ألفاظ الرواة في ألفاظ الأداء.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص١٧٨).

(٢) «المقنع» (٢/ ٤٤٧).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص١٧٨).

والرابع: المسلسل بقولهم: «فإن قيل لفلان: من أمرك بهذا، قال: يقول: أمرني فلان».

والخامس: المسلسل بالأخذ باللحية، وقولهم: «آمنت بالقدر خيره وشره».

والسادس: المسلسل بقولهم: «وعدَّهن في يدي».

والسابع: المسلسل بقولهم: «شهدت على فلان».

والثامن: المسلسل بالتشبيك باليد.

ثم المسلسل يقع بالرواة تارة، والرواية والتحمل تارةً، وصفات الرواة أقوال وأفعال، ومن ذلك: اتفاق أسماء الرواة، أو صفاتهم، أو نسبتهم؛ كمسلسل الفقهاء، وأحاديث كل رواتها من بلد واحد؛ كالدمشقيين، والمدنيين، والمكيين، ونحوها.

قال الحافظ ابن كثير: «ثم يتسلسل الحديث من أوله إلى آخره، وقد ينقطع بعضه من أوله وآخره»(١).

قال ابن الصلاح: «وقَلَّ ما تسلم المسلسلات من الضعف؛ أعني: في وصل التسلسل لا في أصل المتن»(٢).

وقال الحافظ ابن كثير: «ومع هذا قلَّما يصح حديث بطريق مسلسل، والله أعلم»(٣).

*** فوائد المسلسل:**

١- اتصال السماع وعدم التدليس.

---

(١) «اختصار علوم الحديث» (٢/ ٤١٥).

(٢) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٣٩).

(٣) «اختصار علوم الحديث» (٢/ ٤٦٥).

وانظر: «التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٨٩)، و«فتح المغيث» (٣/ ٥٥)، و«إرشاد طلاب الحقائق» (٢/ ٥٥٨)، و«المقنع» (٢/ ٤٤٨).

٢- اشتماله على مزيد الضبط.

٣- الاقتداء بالنبي ﷺ فيما فعله.

٤- معرفة مخرج الحديث، وتعيين ما لعله يقع من الرواة مهملًا(١).

* بعض المصنفات في المسلسل:

١- «المسلسلات» للحافظ إسماعيل بن أحمد بن الفضل التيمي (ت٥٣٥هـ).

٢- «الأحاديث المسلسلات» لمحمد بن عبدالواحد المقدسي (ت٦٤٣هـ).

٣- «كتاب المسلسلات» للحافظ المحدث المؤرخ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٩٠٢هـ).

٤- «المسلسلات الكبرى»، و«جياد المسلسلات» كلاهما لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ).



---

(١) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٣٩)، و«المقنع» (٢/٤٤٨)، و«التبصرة والتذكرة» (٢/٢٨٨)، و«الاقتراح» (ص٢٠٥)، و«فتح المغيث» (٣/٥٧)، و«إرشاد طلاب الحقائق» (٢/٥٥٨).

٣٠- الاعتبار

(وَالاعْتِبَارُ؛ وَهُوَ: أَنْ يَرْوِيَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ -مَثَلًا- حَدِيثًا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ):

❖ الشرح:

هو الطريق الموصل إلى معرفة المتابعات والشواهد والكشف عنهما، وليس قسيمًا لهما[(١)].

والمثال الذي ذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يوضح معرفة طريق الاعتبار في الأحاديث، وهو أن يروي حماد بن سلمة حديثًا لم يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فينظر هل روى أي ثقةٍ غير أيوب عن ابن سيرين؛ فإن وجد عُلم أن للخبر أصلًا يرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك؛ فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة؛ وإلا؛ فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ، فأيُّ ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلًا يرجع إليه، وإلَّا؛ فلا.



(١) انظر: «النكت» (٢/ ٦٨١)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٤١).

٣١- المتابعة

(وَالْمُتَابَعَةُ: أَنْ يَرْوِيَهِ عَنْ أَيّوب غَيْرُ حَمَّادٍ، وَهِيَ الْمُتَابَعَةُ التَّامَّةُ):

❖ الشرح:

وهي الخبر المشارك لخبر آخر في اللفظ أو المعنى فقط، مع الاتحاد في الصحابي.

وهي نوعان:

المتابعة التامة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي نفسه.

المتابعة القاصرة: وهي أن تحصل المشاركة في شيخ الراوي، أو فيمن فوقه من الرجال إلى الصحابي.

مثال المتابعة التامة والقاصرة: أن يروي حماد بن سلمة حديثًا عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعًا.

فإن روى ذلك الحديث بعينه عن أيوب غير حماد؛ فهي المتابعة التامة.

وإن لم يروه أحد غير حماد عن أيوب، لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين، أو عن أبي هريرة؛ فذلك المتابعة القاصرة[١].



(١) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٧٥)، و«الباعث الحثيث» (١/ ١٨٤- ١٨٥)، و«المقنع» لابن الملقن (٢/ ١٨٧- ١٨٨)، و«التقييد والإيضاح» (ص١١٠)، و«النكت» (٢/ ٦٨١- ٦٨٣)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٠٨).

٣٢- الشاهد

(وَالشَّاهِدُ: أَنْ يُرْوَى حَدِيثٌ آخَرُ بِمَعْنَاهُ):

❖ *الشرح*:

هو الحديث المشارك لحديث آخر في اللفظ والمعنى، أو المعنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي.

فالفرق بين الشاهد والمتابع: اختلاف الصحابي في الشاهد، واتحاده في المتابع على الأصح.

مثال الشاهد في اللفظ:

حديث مالك بن أنس، عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «**الشَّهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتَّى تروا الهلال، ولا تفطروا حتَّى تروه؛ فإن غمَّ عليكم؛ فأكملوا العدَّة ثلاثين**»[1].

له شاهد من رواية محمد بن حنين -بالتصغير[2]-، عن ابن عباس مرفوعًا[3]، فذكر مثل حديث عبدالله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما سواء.

ومثال الشاهد بالمعنى:

رواية محمد بن زياد، عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «**فإن غمَّ عليكم؛ فأكملوا**

---

(١) أخرجه البخاري (١٩٠٧)، ومسلم (١٠٨٠/ ٧).

(٢) انظر: «تلخيص المتشابه في الرسم» (١/ ٤٢١) للخطيب، و«المؤتلف والمختلف» (١/ ٣٧١) للدارقطني.

(٣) أخرجه النسائي (٢١٢٧).

عدَّة شعبان ثلاثين»[١]؛ فهذا شاهد بالمعنى[٢].



(١) أخرجه البخاري (١٩٠٩).

(٢) انظر -تفضلًا-: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٧٤)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٩١)، و«المقنع» لابن الملقن (٢/ ١٨٨- ١٨٩)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٦٨١- ٦٨٥)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ١٠٨)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٢٨١ - ط الفريابي)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (١/ ١٨٦)، و«توضيح الأفكار» للصنعاني (٢/ ١٤)، و«قفو الأثر» لابن الحنبلي (ص/ ٦٤)، و«اليواقيت والدرر» للمناوي (١/ ٢٩٨).

٣٣- زيادة الثقات

(وَزِيَادَةُ الثِّقَاتِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى قَبُولِهَا):

❖ *الشرح:*

والمراد بزيادة الثقة ما نراه زائدًا في الألفاظ في رواية بعض الثقات لحديث ما عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث، وهي مقبولة على الراجح لدى الجمهور من أصحاب الحديث والفقهاء؛ بشرط أن لا تقع الزيادة منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة؛ لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها؛ فهذه تقبل مطلقًا؛ لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة، ولا يرويه عن شيخه غيره.

مثال ذلك: رواية أبي مالك الأشجعي، عن رِبْعي، عن حذيفة مرفوعًا: «**جعلت لنا الأرض مسجدًا، وجعلت تربتها طهورًا**»[(١)]؛ فإن زيادة: «**تُرْبَتُهَا**» تفرد بها مالك الأشجعي، بينما رواية باقي الرواة: «**جُعِلَتْ لِيَ الأَرضُ مسجدًا وطَهُورًا**».

وإما أن تكون منافية، بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى؛ فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها؛ فيقبل الراجح، ويرد المرجوح.

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «اشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقًا من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح والحسن: أن لا يكون شاذًا، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين؛ كابن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد، وابن

---

(١) أخرجه مسلم (٥٢٢).

وانظر: «التمهيد» (٥/ ٢٢١) لابن عبد البر، و«التلخيص الحبير» (١/ ١٤٨) لابن حجر، و«الكفاية» (ص٦٠١) للخطيب، ولفظ: «التربة» له شاهد من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

معين، وابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني وغيرهم: اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة المنافية؛ بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى»[(١)].

*** أقسامه:**

وقد قَسَّم ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يقع مخالفًا منافيًا لما رواه سائر الثقات؛ فهذا حكمه الرَّدُّ؛ وهو: الشاذ.

الثاني: أن لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلًا لما رواه غيره؛ كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلًا؛ فهذا مقبول، وادعى الخطيب اتفاق العلماء عليه.

والثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين، مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث[(٢)].

*** أهميته:**

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو فن لطيف تستحسن العناية به»[(٣)]؛ لما يستفاد بالزيادة من الأحكام، وتخصيص العام، وتقييد الإطلاق، وإيضاح ما في المعاني من إغلاق.

*** ومن المشهورين من الأئمة في هذا الفن:**

١- الإمام الحافظ ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ لجمعه بين الفقه والحديث؛ حيث قال تلميذه ابن حبان: «ما رأيت على أديم الأرض من يحفظ الصحاح بألفاظها، ويقوم

---

(١) وقد وهم محقق «تدريب الراوي» (٢/ ٢٨٧) في عزوه هذا القول لابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «النكت» (٢/ ٦٩٠)، وإنما هو في «نزهة النظر» (ص٣٤ -ط دار الكتب)؛ فليصحح هناك.

(٢) «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٧٨).

(٣) «تدريب الراوي» (١/ ٢٨٥).

بزيادة كل لفظة زادها في الخبر ثقة؛ حتى كأن السنن نصب عينيه»[1].

٢- الفقيه أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري.

٣- أبو الوليد حسان بن محمد القرشي النيسابوري.

٤- أبو نعيم بن عدي الجرجاني[2].



---

(١) انظر: «فتح المغيث» (١/ ١٩٩).

(٢) انظر الكلام عن زيادة الثقة وتفصيل ذلك في: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٧٧)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٩٢)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٦٨٧- ٦٩٤)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٢١٢- ٢١٨)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٢٨٥- ٢٨٩)، و«نزهة النظر» لابن حجر (ص٣٤-٣٥)، و«المقنع» لابن الملقن (٢/ ٩١- ٢٠٨)، و«توضيح الأفكار» للصنعاني (٢/ ١٧)، و«اليواقيت والدرر» للمناوي (٢/ ٢٧١ - ٢٧٢)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (١/ ١٩٠)، و«إرشاد طلاب الحقائق» للنووي (١/ ٢٢٥- ٢٣٠)، و«كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة» (ص١٦١ - وما بعدها).

٣٤- المزيد في متصل الأسانيد

(وَالمَزِيْدُ فِي مُتَّصِلِ الأَسَانِيْدِ)[(١)]:

❖ الشرح:

وهو: ما كانت المخالفة فيه بزيادة راوٍ في أثناء السند الذي ظاهرة الاتصال، ومن لم يزدها أتقن ممن زادها، وشرطه: أن يصرح من لم يزدها بالسماع في موضع الزيادة، وإلا؛ فمتى كان الإسناد الخالي من الزيادة معنعنًا في مواضع الزيادة؛ ترجحت الزيادة، وكان الحكم للإسناد المزيد فيه.

* **مثاله**[(٢)]:

روى ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ؛ قال: حدثنا سفيان، عن عبدالرحمن بن يزيد: حدثني بسر ابن عبدالله؛ قال: سمعت أبا إدريس، قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مَرْثَدٍ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تجلسوا على القبور، ولا تصلُّوا إليها**»[(٣)].

والزيادة في هذا المثال في موضعين:

الموضع الأول: في لفظ: (سفيان).

الموضع الثاني: في لفظ: (أبي إدريس).

لأن ثقات رَوَوْهُ عن ابن المبارك عن ابن يزيد -ليس فيه: سفيان-، ومنهم من صَرَّحَ فيه بالأخبار.

---

(١) وقع في «المطبوع» زيادة: «وهو أن يزاد في الإسناد رجل؛ فأكثر غلطاً»، ولم أجدها في «الأصول الخطية، وهذا الحد على الإطلاق فيه نظر.

والصواب: «هو أن يزيد راو في الإسناد رجلاً لم يذكره».

(٢) انظر: «التقييد والإيضاح» (ص٢٢٧).

(٣) رواه مسلم (٩٧٢)، وأبو داود (٣٢٢٩)، والترمذي (١٠٥٠) وابن حبان (٢٣١٥)، وابن خزيمة (٧٩٤)، والحاكم (٣/ ٢٢٠)، والبيهقي (٢/ ٤٣٥) كلهم من طرق عن ابن المبارك به.

ولأن ثقات رَوَوْهُ عن ابن يزيد عن بسر عن واثلة -ليس فيه: أبو إدريس-، ومنهم من صَرَّحَ بسماع بسر من واثلة.

وقد حكم الأئمة على ابن المبارك بالوهم في ذلك؛ كالبخاري وغيره، وقال أبو حاتم: وَهِمَ ابن المبارك في إدخاله أبا إدريس في الإسناد(١).

ومما ينبغي أن يُعلم: أن الحديث على الوجهين عند مسلم والترمذي.

*** المصنفات فيه:**

صنف الخطيب البغدادي في هذا كتابًا سماه: «تمييز المزيد في متصل الأسانيد»، ولابن الصلاح ملاحظات عليه(٢).



---

(١) علل الحديث (١/ ٨٠، ٣٤٩).

(٢) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٤٤)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (٢/ ٤٨٥)، و«المقنع» لابن الملقن (٢/ ٤٨٣-٤٨٦)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٢٢٥)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٨٨)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٦٦١)، و«التوضيح الأبهر» للسخاوي (ص٧٤).

٣٥- صفة الراوي

(وَصِفَةُ الرَّاوِي؛ وَهُوَ: العَدْلُ الضَّابِطُ، وَيَدْخُلُ فِيْهِ مَعْرِفَةُ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيْلِ، وَبَيَانُ سِنِّ السَّمَاعِ -وَهُوَ التَّمْيِيزُ-، وَيَحْصُلُ لَهُ في خَمْسٍ غَالِبًا، وَكَيْفِيَّةِ السَّمَاعِ وَالتَّحَمُّلِ):

❖ الشرح:

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ: «أجمع جماهير أئمة الحديث على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته: أن يكون عدلًا ضابطًا لما يرويه، وتفصيله: أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، سالمًا من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، متيقظًا غير مُغَفَّلٍ، حافظًا إن حدث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك: أن يكون عالمًا بما يحيل المعاني، والله أعلم»[(١)].

فصفة راوي الحديث الصحيح لذاته تام الضبط، وراوي الحديث الحسن لذاته خفيف الضبط هي:

١- ثبوت كون كل راوٍ من رواته عدلًا.

٢- ثبوت كون كل راوٍ من رواته ضابطًا تام الضبط.

٣- ثبوت اتصال السند من أوله إلى منتهاه.

٤- ثبوت سلامة الحديث من الشذوذ في سنده ومتنه.

٥- ثبوت سلامة الحديث من العلة في سنده ومتنه.

ومتى اجتمعت هذه الأوصاف في حديث؛ صار صحيحًا لذاته، متفقًا على صحته عند أهل الحديث[(٢)].

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص٤٩-٥٠).

(٢) انظر: «معراج الراقي على ألفية العراقي» للمكي البطاوري (ص٤٥٥ - ٤٥٦).

وأما لراوي الحديث المقبول الذي يشمل الأقسام الأربعة الصحيحة والحسنة لذاتها ولغيرها؛ فيشترط فيه الشروط الخمسة المذكورة مع شرط آخر، وهو: وجود العاضد من متابع أو شاهد عند الحاجة إليه؛ كما في الصحيح لغيره، والحسن لغيره.

وهذه هي الشروط المجمع عليها عند جماهير أئمة الحديث فيمن يحتج بروايته.

وأما قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلًا...» إلخ، كل هذه الشروط مُسْتَغْنى عنها بما ذكره أئمة الحديث من اشتراط العدالة والضبط والسلامة من العلة؛ فالأوصاف الثلاثة الأولى: (الإسلام، البلوغ، العقل) داخلة في العدالة.

سلامته من أسباب الفسق وخوارم المروءة داخلة في نفي العلة، والأربعة الباقية داخلة في الضبط، وبهذا يتم تقييد تفصيل ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وقوله: (**وَيَدْخُلُ فِيْهِ مَعْرِفَةُ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيْلِ**):

الجرح والتعديل: علم يبحث في معرفة أحوال الرواة من حيث القبول والرد.

ومقصود قول المصنف: معرفة طرق إثبات عدالة الراوي وجرحه، وضوابط ذلك.

*** ضوابط تعديل الرواة:**

الضابط الأول: صحة الاكتفاء بتعديل واحد ثبتت له أهلية النقد للنقلة، وكذلك الجرح لا يطلب له غير كفاءة الناقد(١).

الضابط الثاني: في التعديل لا يطلب الإبانة عن السبب؛ لأن أسباب الصلاح والضبط كثيرة يَعْسُرُ حصرها؛ إذ هي خبرة به لا تقف عند صفة من صفاته لتذكر،

---

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص١٦٢)، و«البرهان في أصول الفقه» لإمام الحرمين (١/ ٦٢٢).

بخلاف التجريح؛ فإن صفة واحدة قد تكون مؤثرة فيه قادحة.

الضابط الثالث: الراوي إذا عرف شخصه من رواية ثقة واحد أو أكثر عنه، ولم يثبت عليه قادح في دينه، وسلم حديثه من المنكرات؛ فهو عدل ثقة يُحتجُّ بخبره[(١)].

الضابط الرابع: من استقرت عدالته وثبتت إمامته، فهذا لا يشتغل في تتبع أمره؛ لما في ذلك من تحصيل ما هو حاصل، وإتْعَابِ النفس بما ليس وراءه طائل[(٢)].

الضابط الخامس: درجات العدول متفاوتة، بحيث لا يقع التفاوت في العدالة الدينية في الرواة؛ لأنها إما عدالة وإما فسق، ولكن التفاوت يقع في الضبط، فإنه يتفاوت في نِسَبِه بين النقلة، وهم درجات في القبول وفي الرد.

الضابط السادس: رواية الثقة عن رجل ليس تعديلًا له على الصحيح عند أئمة الحديث.

الضابط السابع: تصحيح الناقد لإسناد حديث هو تعديل منه لرواته[(٣)].

* **ضوابط جرح الرواة:**

الضابط الأول: يثبت الجرح بقول ناقد واحد؛ كما سبق ذكره في ضوابط تعديل الرواة.

الضابط الثاني: لا يقبل الجرح لمن ثبتت عدالته إلا مُفَسَّرًا.

الضابط الثالث: درجات المجروحين متفاوتة.

الضابط الرابع: لا يلزم إذا جُرِحَ الراوي في بعض حديثه أن يعتبر ذلك في جميع أحاديثه.

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (١/ ٣١٤).

(٢) انظر: «الكفاية» (ص١٤٧).

(٣) انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٣٢٧)، و«الموقظة» للذهبي (ص٣٠٤ - بشرحي).

الضابط الخامس: ضرورة جرح رواة الآثار؛ كما يطلب ذلك في جرح رواة الحديث.

الضابط السادس: إن خلا الراوي من التعديل؛ فالجرح مقبول فيه بلا تفصيل.

الضابط السابع: ضرورة الرجوع في معرفة طبقات المجروحين وكيفية جرحهم إلى الكتب المختصة بذلك(١).

وقوله: **(وَبَيَانُ سِنِّ السَّمَاعِ -وَهُوَ التَّمْيِيزُ-، وَيَحْصُلُ لَهُ فِي خَمْسٍ غَالِبًا)**:

اختلفوا في أول زمان يصحّ فيه سماع الصغير.

فحدد الجمهور في ذلك خمس السنين لأقله؛ لحديث محمود بن الربيع؛ أنه قال: «عقلت من النَّبيِّ ﷺ مَجَّة مـجَّها في وجهِي وأنا ابن خمسٍ سنين من دلو»(٢)، وترجم عليه الإمام البخاري في «صحيحه»: «متى يصحُّ سماع الصغير».

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين؛ فيكتبون لابن خمس؛ فصاعدًا: «سَمِعَ»، ولمن لم يبلغ خمسًا: «حَضَرَ»، أو: «أُحْضِرَ».

والذي ينبغي في ذلك: أن يعتبر في كل صغير حاله على الخصوص؛ فإن وجدناه مرتفعًا عن حال من لا يعقل فهمًا للخطاب وردًّا للجواب ونحو ذلك؛ صححنا سماعه، وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك؛ لم نصحح سماعه، وإن كان ابن خمس، بل ابن خمسين»(٣).

---

(١) انظر -غير مأمور- حول ضوابط تعديل الرواة وتجريحهم: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح مع «التقييد» (ص١١٣ - ١٣٣)، و«الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص٧٨- ٨٩ و ١٠١ - ١١٥)، و«نزهة النظر» لابن حجر (ص٦٩ - ٧٣)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٣٦١- ٣٧٠)، و«قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث» للقاسمي (ص٨٥-١٠٠ و١٨٨ - ٢٠٠).

(٢) رواه البخاري (٧٧ و١٨٩ و١١٨٥ و٦٤٢٢ و٦٣٥٤)، ومسلم (٢٦٣).

(٣) «المقدمة في علوم الحديث» (ص٦٢).

والحاصل: أن مرد ذلك يرجع إلى التمييز، فإن كان مميِّزًا يفهم الخطاب ويرد الجواب؛ صح سماعه، وإلا فلا، وهذا الذي اختاره الحافظ الجهبذ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ، حيث قال: «.. وهذا هو المعتمد»[١]، وهو الذي صوبه النووي رَحِمَهُ اللهُ -أيضًا- وقال: «والصواب: اعتبار التمييز...»[٢].

وقال القسطلاني: «ما اختاره ابن الصلاح هو التحقيق والمذهب الصحيح»[٣].

وقال ابن دقيق العيد: «والمعتبر في الحقيقة إنما هو أهلية الفهم والتمييز حيث وُجِدت»[٤].

❖ نكت علمية:

١- قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «ومقصود الباب -أي: باب متى يصحُّ سماع الصغير-: الاستدلال على أن البلوغ ليس شرطًا في التحمل. وقال الكرماني: «إنَّ معنى الصحة هنا (في الباب) جواز قبول مسموعه.

قلت (ابن حجر): «وهذا تفسير لثمرة الصحة، لا لنفي الصحة»[٥].

٢- حديث محمود بن الربيع رَضِيَ اللهُ عَنْهُ دليل على استحباب المبادرة إلى سماع الولدان الحديث النبوي[٦].

---

(١) «فتح الباري» (١/ ١٧١).

(٢) «تدريب الراوي» (١/ ٤١٦).

(٣) المصدر السابق.

(٤) «الاقتراح» (ص٢٧).

(٥) «فتح الباري» (١/ ١٧١).

(٦) وانظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٦٢)، و «المنهل الروي» لابن جماعة (ص٧٩)، و«فتح المغيث» (٢/ ١٣٠- ١٣٤)، و«التوضيح الأبهر» للسخاوي (ص٧٦)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٤١٦)، والباعث الحثيث» (١/ ٣٢٣).

وقوله: (وَكَيْفِيَّةِ السَّمَاعِ وَالتَّحَمُّلِ):

المقصود بـ «كيفية السماع»: ما كان بلفظ الشيخ، أو بقراءة غيره عليه، ويشترط أن يكون الشيخ مصغيًا غير ناعس، بحيث لا يفوته القراءة، ولا يفقد صوت القارئ في نفسه، ولا متحدث، ولا ناسخ ونحوها مما يمنعه، ويغتفر الاغفال اليسير، والإجازة تجبره.

وكذلك كيفية التحمل الذي هو أعم من ذلك؛ لشموله الإجازة، والمناولة وغيرهما، وعدم اشتراط التأهُّل له، بحيث يصح للكافر والفاسق من باب أولى[(١)].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «يصح تحمل الصغار الشهادة والأخبار[(٢)]، وكذلك الكفار إذا أدوا ما حملوه في حال كمالهم، وهو الاحتلام والإسلام[(٣)]»[(٤)].



---

(١) انظر: «التوضيح الأبهر» (ص٧٧ - بتصرف يسير).

(٢) قال شيخ الإسلام في «المسودة» (ص٢٥٨): «ولإجماع السلف على عملهم بخبر ابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير وغيرهم من أحداث الصحابة».

(٣) قلت: وهذا محل اتفاق بين أهل الحديث، انظر «المقنع» لابن الملقن (١/ ٢٨٨)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (١/ ٣٢٣)، و«تدريب الراوي» للسيوطي(١/ ٤١٣ - وما بعدها)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ٢٩ - وما بعدها).

(٤) «الباعث الحثيث» (١/ ٣٢٣).

٣٦- كتابة الحديث

(وَكِتَابَةُ الحَدِيْثِ؛ وَهُوَ جَائِزٌ إِجْمَاعًا، وَتُصْرَفُ الهِمَّةُ فِي ضَبْطِهِ):

❖ *الشرح:*

اختلف السلف في الصدر الأول على كتابة الحديث:

فمنهم: من كره الكتابة.

ومنهم: من أجاز.

ثم استقر الإجماع على جواز كتابته واستحبابه، بل وجوبه أحيانًا.

ومن الأئمة الذين حكوا الإجماع في جواز كتابة الحديث بعد الاختلاف الذي كان فيه: ابن الصلاح[١]، والقاضي عياض[٢]، والنووي[٣]، وابن كثير[٤]، والعراقي[٥]، وابن الملقن[٦]، وابن حجر[٧]، وقال: «إن الإجماع لم ينعقد على جواز كتابة الحديث؛ بل على استحبابه؛ بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم»، والسخاوي[٨].



---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص٨٨).

(٢) «الإلماع» (ص١٤٩).

(٣) كما في: «تدريب الراوي» (١/ ٤٩٣).

(٤) «الباعث الحثيث» (٢/ ٣٨٩).

(٥) «الألفية»، و«التقييد والإيضاح» (ص١٦٢).

(٦) «المقنع» (١/ ٣٤٢).

(٧) «فتح الباري» (١/ ٢٠٤).

(٨) «فتح المغيث» (٢/ ١٦٠)، و«التوضيح الأبهر» (ص٧٧).

وقد فصّلت هذه المسألة، وزدتها بسطة في مقدمة تحقيق كتاب «السنة» لابن نصر المروزي رحمه الله.

٣٧- طرق الرواية

(وَأَقْسَامُ طُرُقِ الرِّوَايَةِ؛ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ:

أ- السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ):

❖ *الشرح*:

السماع من لفظ الشيخ أعلى أقسام طرق التحمّل عند الجماهير من أهل الحديث[1].

وصورته: أن يقرأ الشيخ ويسمع الطالب، سواء قرأ الشيخ من حفظه أو كتابه، وسواء سمع الطالب وكتب ما سمعه، أو سمع فقط ولم يكتب.

ثم اختلف العلماء في أي هذه العبارات أرفع:

فقال الخطيب البغدادي: «أرفع العبارات: «سمعت»، ثم: «حدثنا»، و«حدثني»»[2].

وقال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وينبغي أن يكون: «حدثنا» و«أخبرنا» أعلى من: «سمعت»؛ لأنه لا يقصده بالإسماع بخلاف ذلك، والله أعلم»[3].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بل الذي ينبغي أن يكون أعلى العبارات على هذا أن يقول: «حدثني»؛ فإنه إذا قال: «حدثنا»، أو: «أخبرنا» قد لا يكون قصده الشيخ بذلك -أيضًا-؛ لاحتمال أن يكون في جمع كثير، والله أعلم»[4].

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّ: «سمعت» أصح وأبلغ من «حدثني»؛ لأنها

---

(١) انظر: «التقييد والإيضاح» (ص١٣٦).

(٢) «الكفاية» (ص٤١٢-٤١٣).

(٣) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٢٠).

(٤) «الباعث الحثيث» (١/ ٣٢٩).

لا تحتمل الواسطة؛ ولأن «حدثني» قد يطلق في الإجازة تدليسًا»[١].

والذي ينشرح له الصدر ويدلّ عليه الاستقراء: أن أعلى المراتب وأرفعها: «حدثني»؛ لأنها أصرح في القصد، ثم «سمعتُ»؛ لأنه قد يسمع ولم يقصده الشيخ، ثم «حدثنا»، و«أخبرنا»، والله أعلم.

ب- (وَالقِرَاءَةُ عَلَيْهِ):

❖ الشرح:

المرتبة الثانية: القراءة على الشيخ، وهي -أيضًا- تُسمّى عند المحدثين: «عرضًا»[٢].

وصورته: أن يعرض القارئ على الشيخ ما يقرؤه؛ كما يعرض القرآن على المقرئ، وسواء كنت أنت القارئ، أو قرأ غيرك وأنت تسمع، أو قرأت من كتاب، أو من حفظك، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أو لا يحفظ، لكن يمسك أصله هو أو ثقة غيره، ولا خلاف أنها رواية صحيحة؛ إلا ما حكي عن بعض من لا يُعْتَدُّ بخلافه، والله أعلم.

وقال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما العبارة عنها عند الرواية بها؛ فهي على مراتب؛ أجودها وأسلمها أن يقول: «قرأت على فلان»، أو: «قُرئ على فلان، وأنا أسمع»؛ فأقر به؛ فهذا شائعٌ من غير إشكال.

ويتلو ذلك: ما يجوز من العباراتِ في السماع من لفظ الشيخ مطلقة إذا أتى بها هنا مقيدة، بأن يقول: «حدثنا فلان قراءة عليه»، أو: «أخبرنا قراءة عليه»، ونحو ذلك»[٣].

---

(١) «النكت على نزهة النظر» (ص١٧٠).

(٢) «المقدمة في علوم الحديث» (ص٦٤).

(٣) «المقدمة في علوم الحديث» (ص٦٥).

ومستند العلماء: حديث ضمام بن ثعلبة ﷺ، عن أنس ﷺ؛ قال: بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد، دخل رجل على جمل؛ فأناخه في المسجد، ثم عقله، ثم قال لهم: أيُّكم محمد؟ والنبي ﷺ متكئ بين ظهرانيهم، فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكئ، فقال له الرجل: يا ابن عبد المطلب! فقال له النبي ﷺ: «**قد أَجبتك**»، فقال الرجل للنبي ﷺ: إني سائلك؛ فمشدِّد عليك في المسألة، فلا تجد عليَّ في نفسك؟ فقال: «**سل عمَّا بدا لك**»، فقال: أسألك بربِّك وربِّ مَن قبلك، آلله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال: «**اللَّهمَّ نعم**»، قال: أنشدك بالله، آلله أمرك أن نصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة؟ قال: «**اللَّهمَّ نعم**»، قال: أنشدك بالله، آلله أمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: «**اللَّهمَّ نعم**»، قال: أنشدك بالله، آلله أمَك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا، فتقسمها على فقرائنا؟ فقال النبي ﷺ: «**اللَّهمَّ نعم**»، فقال الرجل: آمنت بما جئت به، وأنا رسول مَنْ ورائي مِنْ قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة، أخو بني سعد بن بكر[1].

قال البخاري[2]: «القراءة والعرض على المحدث. ورأى الحسن، والثوري، ومالك، القراءة جائزة، واحتج بعضهم في القراءة على العالم بحديث ضمام بن ثعلبة، قال للنبي ﷺ: آلله أمرك أن نصلي الصلوات؟ قال: «**نعم**»، قال: فهذه قراءة على النبي ﷺ، أخبر ضمام قومه بذلك؛ فأجازوه.

واحتج مالك بالصَّك يقرأ على القوم، فيقولون: أشهدنا فلان، ويقرأ ذلك قراءة عليهم، ويقرأ على المقرئ، فيقول القارئ: أقرأني فلان.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣).

(٢) في «صحيحه» كتاب العلم، باب: ما جاء في العلم.

وانظر: «فتح الباري» (١/ ١٤٩)، وللمزيد: «مقدمة علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٦٤-٦٧)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (١/ ٣٢٩)، و«كفاية الحفظة شرح مقدمة الموقظة» (ص٢٤١ - وما بعدها).

حدثنا محمد بن سلام: حدثنا محمد بن الحسن الواسطي، عن عوف، عن الحسن، قال: لا بأس بالقراءة على العالم.

وحدثنا عبيد الله بن موسى، عن سفيان، قال: إذا قرئ على المحدث؛ فلا بأس أن يقول: حدثني، قال: وسمعت أبا عاصم يقول عن مالك وسفيان: القراءة على العالم وقراءته سواء».

ت- (وَالإِجَازَةُ بِأَنْوَاعِهَا):

❖ *الشرح*:

الإجازة: هي الإذن في الرواية لفظًا أو كتابة، أو: إذن الشيخ لتلميذه بأن يروي عنه مسموعاته، وإن لم يسمعها منه، أو يقرأها عليه، وهي أنواع:

١- **الإجازة لمعين بمعين**: نحو أجزتك بأن تروي عني «صحيح البخاري» -مثلًا-.

وهي أعلى أنواع الإجازة، ولا خلاف في جواز الرواية والعمل بها.

٢- **الإجازة لمعين بغير معين**: نحو أجزتك رواية مسموعاتي.

٣- **الإجازة لغير معين بمعين**: نحو أجزت لمن أدركني رواية صحيح البخاري.

٤- **الإجازة لغير معين بغير معين**: نحو أجزت لأهل زماني رواية مسموعاتي.

٥- **الإجازة لمعدوم تبعًا لموجود**: نحو أجزت لفلان ومن يولد بعد بكذا.

وفي جواز الرواية بهذه الأنواع كلها خلاف ما عدا الأول.

٦- **الإجازة ما لم يسمعه المجيز، ولم يتحمله أصلًا بعد**؛ ليرويه المجاز له إذا تحمله المجيز بعد ذلك، والصحيح الذي عليه العمل: بطلان هذه الإجازة، ومن أجاز اشترط شروطًا.

٧- **إجازة المجاز**، نحو أجزتك مجازاتي، أو ما أجيز لي، والصحيح الذي عليه

العمل: جوازه، ولكن بشرط الوقوف عند شروطها؛ حتى لا يروي بها ما لم يدخل تحتها[١].

ث- (المُنَاوَلَةُ):

❖ الشرح:

هي إعطاء الشيخ الطالب شيئًا من مروياته.

قال السيوطي: «والأصل فيها ما علقه البخاري[٢] في العلم: أن رسول الله ﷺ كتب لأمير السرية كتابًا، وقال: «**لا تقرأه حتَّى تبلغ مكان كذا وكذا**»، فلما بلغ المكان؛ قرأه على الناس، وأخبرهم بأمر النبي ﷺ».

وصله البيهقي والطبراني بسند حسن[٣].

قال السهيلي[٤]: احتج به البخاري على صحة المناولة، فكذلك العالم إذا ناول التلميذ كتابًا أجاز له أن يروي عنه ما فيه، قال: وهو فقه صحيح.

قال البلقيني[٥]: وأحسن ما يستدل به عليها: ما استدل به الحاكم[٦] من حديث ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه مع عبدالله بن حذافة، وأمره أن

---

(١) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح» (ص٧٢-٧٩)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (١/ ٣٤٧)، و«المقنع» لابن الملقن (٣١٤-٣٢٣)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص١٤٦-١٥٣)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ٦٤- ٦٥)، و«اليواقيت والدرر» للمناوي (٢/ ٥٧٤- ٥٨٩)، و «توضيح الأفكار» للصنعاني (٢/ ٣٠٩).

(٢) (١/ ١٥٣-١٥٤ - فتح الباري).

(٣) رواه الطبراني (١٦٧٠)، والبيهقي (٩/ ١١-١٣). قال الحافظ في «تغليق التعليق» (١/ ٧٤): «فبمجموع هذه الطرق يكون صحيحًا».

(٤) «الروض الأنف» (٥/ ٧٨).

(٥) «محاسن الاصطلاح» (ص٢٧٩).

(٦) «معرفة علوم الحديث» (ص٢٥٨).

يدفعه إلى عظيم البحرين، ويدفعه عظيم البحرين إلى كسرى»[١]»[٢].

وهي نوعان:

١- **المناولة المقرونة بالإجازة**: وهي أن يناول الشيخ الطالب أصله أو فرعًا مقابلًا به، أو يُحْضِر الطالب أصل الشيخ، ويقول الشيخ: هذا روايتي عن فلان؛ فارْوِهِ عني، أو أجزت لك روايته.

* **حكمها**:

هي أعلى أنواع الإجازة، وأجمع العلماء على صحة الرواية بها، ولكنهم اختلفوا في رتبتها.

فمنهم: من جعلها كالسماع في القوة والرتبة، وهو الذي ذهب إليه الزهري، وربيعة الرأي، ومجاهد، والشعبي، وإبراهيم النخعي، ومالك، وجماعة من كل قطر ومصر سردهم السيوطي في «التدريب».

ومنهم: من جعلها أرفع من السماع؛ لأن الثقة بكتاب الشيخ من إذنه، فوق الثقة بالسماع منه وأثبت لما يدخل في الوهم على السامع والـمُسْمِع.

والذي يترجَّح لديَّ: أنها مُنْحَطَّةٌ عن السماع من الشيخ والقراءة عليه، وإليه ذهب الأوزاعي، والثوري، وأبو حنيفة[٣]، والشافعي، وغيرهم، قال الحاكم: «وعليه عهدنا أئمتنا، وبه قالوا، وإليه ذهبوا، وإليه نذهب، وبه نقول»[٤]، وهو الذي رجحه ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ؛ فقال: «والصحيح: أن ذلك غير حال محل السماع، وأنه

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤). وانظر -تفضلًا-: «فتح الباري» (١/ ١٥٥).

(٢) «تدريب الراوي» (١/ ٤٦٧-٤٦٨).

(٣) قال العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص١٩٢): «وقد اعترض ذكر أبي حنيفة مع هؤلاء بأن صاحب القنية من أصحابه نقل عنه».

(٤) انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص٢٦٠).

منحط عن درجة التحديث لفظًا، والإخبار قراءة»[١].

٢- المناولة المجردة عن الإجازة: بأن يناوله أصله، أو ما قام مقامه مقتصرًا على قوله: «هذا سماعي، أو روايتي عن فلان».

*** حكمها:**

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذه مناولة مُخْتَلَّة لا تجوز الرواية بها، وعابها غير واحد من الفقهاء والأصوليين على المحدثين الذين أجازوها وَسَوَّغُوا الرواية بها.

وحكى الخطيب[٢] عن طائفة من أهل العلم: أنهم صحَّحوها، وأجازوا الرواية بها»[٣].

ثم قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الرواية بها تترجح على الرواية بمجرد إعلام الشيخ الطالب أن هذا الكتاب سماعه من فلان، فإنها لا تخلو من إشعار بالإذن في الرواية».

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلا تجوز الرواية بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء والأصوليون، وعابوا المحدثين المجوزين»[٤].

ومال السيوطي إلى الجواز بشروط، وقال: «وعندي أن يقال: إن كانت المناولة جوابًا للسؤال: كأن يقول له: ناولني هذا الكتاب لأرويه عنك، فناوله ولم يُصَرِّح بالإذن؛ صحَّت، وجاز له أن يرويه كما تقدم في الإجازة بالخط؛ بل هذا أبلغ، وكذا إذا قال له: حدثني بما سمعت من فلان، فقال: هذا سماعي من فلان؛ كما وقع من أنسٍ؛ فتصحّ -أيضًا-، وما عدا ذلك؛ فلا، فإن ناوله الكتاب ولم يخبره أنه سمعه؛ لم تجز الرواية به بالاتفاق؛ قاله الزركشي»[٥].

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص٨٠).

(٢) انظر: «الكفاية» (ص٣٢١).

(٣) «المقدمة في علوم الحديث» (ص٨١).

(٤) «تدريب الراوي» (١/ ٤٧٤).

(٥) «تدريب الراوي» (١/ ٤٧٥).

ومن صيغ الأداء لهذا النوع: «ناولني»، أو: «أجازني فلان»، أو: «ناولني مع الإجازة»، أو: «ناولني فلان»، عند من يجيز المناولة المجردة من الإجازة، وكذا: «حدثني فلان بالمناولة والإجازة»، أو «أخبرني فلان بالإجازة والمناولة».

وأما إطلاق: «حدثنا» و«أخبرنا»؛ فَجَوَّزه بعضهم على رأي من جعلها سماعًا، والصحيح الذي عليه جمهور أئمة الحديث: المنع منه[1].

ج- (وَالْمُكَاتَبَةُ):

❖ *الشرح:*

وهي أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر أو غائب، سواء كتب بخطه، أم كتب عنه بأمره.

وصيغ الأداء: «حدثني فلان مكاتبة»، أو: «كتب إليَّ فلان».

وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: مقرونة بالإجازة: فأجزتك ما كتبتُ لَكَ، أو إليك، ونحو ذلك.

*** حكمها:**

هي في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة بالإجازة، بل يرى بعض المحدثين: أنها أرجح منها.

القسم الثاني: مجردة عن الإجازة: كأن يكتب له بعض الأحاديث، ويُرسلها له، ولا يجيزه بروايتها.

---

(١) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٧٩- ٨٣)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (١/ ٣٥٧)، و«المقنع» لابن الملقن (١/ ٣٢٥)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص١٥٣- ١٥٦)، و«فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٥٤)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٤٦٧- ٤٨٠ - الفريابي)، و«توضيح الأفكار» للصنعاني (٢/ ٣٣٣).

* حكمها:

وهذا الضرب منع الرواية به قوم؛ منهم: الماوردي، والآمدي، وابن القطان، وأجازها الجمهور من المتقدمين والمتأخرين من الفقهاء والأصوليين؛ وهو: الصحيح المشهور بين أهل الحديث، ويوجد في مصنفاتهم كثيرًا: «كتب إلى فلان قال: حدثنا فلان..».

وزاد السمعاني رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقال: «هي أقوى من الإجازة»، وقال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو المختار؛ بل وأقوى من أكثر صور المناولة»[(١)].

وفي «صحيح البخاري»[(٢)]: وكتب إليَّ محمد بن بشار، وليس فيه بالمكاتبة عن شيوخه غيره، وفيه وفي «صحيح مسلم» أحاديث كثيرة بالمكاتبة في أثناء السند[(٣)].

قلت: ولا أدل على صحتها من اعتبار صاحبي «الصحيحين» لها، والله أعلم[(٤)].

ح- (وَالإِعْلَامُ):

❖ الشرح:

هو: إعلام الشيخ الطالب بأن هذا الحديث، أو الكتاب سماعه من فلان، من غير أن يأذن له في روايته عنه.

ومن صيغ الأداء في هذا النوع: «أعلمني فلان»، «حدثني فلان بالإعلام»، «أخبرني بالإعلام»، ونحو ذلك.

---

(١) انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٤٨٢).

(٢) برقم: (٦٦٧٣).

(٣) انظر: «صحيح البخاري» (٦٣٧ و٨٤٤ و٢٥٤١ و٢٩٦٥)، و«صحيح مسلم (٥٩٣ و٦٠٤ و١٧٣٠ و١٧٤٢).

(٤) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٨٣- ٨٤)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (١/ ٣٦١)، و«المقنع» لابن الملقن (١/ ٣٣٠- ٣٣٣)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص١٥٧- ١٥٨)، و«فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٥٤)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٤٨٠- ٤٨٤)، و«توضيح الأفكار» للصنعاني (٢/ ٣٣٨).

* حكمه:

اختلفوا في جوازه ومنعه، فذهب كثير من المحدثين والفقهاء إلى جوازه، بل بالغ بعض أهل الظاهرية[١] حتى قالوا: «لو قال: هذه روايتي؛ لكن لا تروها عني، كان له أن يرويها عنه؛ كما لو سمع منه حديثًا، ثم قال: لا تروه عني لم يضره ذلك».

وأيد هذا القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ[٢]؛ فقال: «وهذا صحيح لا يقتضي النظر سواه؛ لأن منعه أن لا يحدث بما حدثه، لا لعلةٍ ولا من ريبة لا يؤثر؛ لأنه قد حدثه، فهو شيء لا يرجع فيه».

وذهب إلى المنع ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ[٣]، ووافقه النووي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقال: «والصحيح: ما قاله غير واحدٍ من المحدثين وغيرهم: أنه لا تجوز الرواية به، لكن يجب العمل به إن صح سنده»[٤].

وبه قطع الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقال لأنه قد يكون مسموعة، ولا يأذن في روايته عنه؛ لكونه لا يجوز روايته لخللٍ يعرفه فيه[٥].

واستدلوا على منع الرواية به بقياسه على مسألة الشهادة على الشهادة؛ فإنها لا تصح إلا إذا أذن الشاهد الأول للثاني بأن يشهد على شهادته.

وأجاب القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ[٦]: «بأن هذا القياس غير صحيح؛ لأن الشهادة على الشهادة لا تصحّ إلا مع الإذن على كل حالّ، والحديث على السماع والقراءة لا

(١) انظر: «المحدث الفاصل» (ص٣٣٣).
(٢) «الإلماع» (ص١٠٨).
(٣) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٥٦).
(٤) «التقريب» (١/ ٤٨٥-٤٨٦ - مع «التدريب»).
(٥) «المستصفى» (٢/ ١٦٥).
(٦) «الإلماع» (ص١١٢).

يحتاج فيه إلى إذن باتفاق، وأيضًا؛ فالشهادة تفترق عن الراوية في أكثر الوجوه»[(١)].

وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: «والذي اختاره القاضي عياض هو الراجح الموافق للنظر الصحيح؛ بل إن الرواية على هذه الصفة أقوى وأرجح عندي من الرواية بالإجازة المجردة عن المناولة؛ لأن في هذه شبة مناولة، وفيها تعيين للمروي بالإشارة إليه، ولفظ الإجازة لن يكون وحده أقوى منها ولا مثلها، كما هو واضح»[(٢)].

خ- (وَالوَصِيَّةُ):

❖ الشرح:

هي أن يوصي الشيخ بكتاب يرويه عند سفره أو موته لشخص معين بكتاب مَرْوِيٍّ له.

ومن صيغ الرواية بها: «أوصى لي فلان»، أو: «حدثني فلان بالوصية»، أو: «أخبرني بالوصية» ونحوها.

* حكمها:

اختلفوا بين مُجَوِّزٍ ومانع، واحتجّ المجوزون على ذلك بمشابهة الوصية بالمناولة والإعلام.

وذهب ابن الصلاح رحمه الله إلى المنع، حيث قال: «وهذا بعيد جدًّا، وهو إما زلَّة عالم، أو مُتَأَوِّل على أنه أراد الرواية على سبيل الوجادة التي يأتي شرحها -إن شاء الله

---

(١) كما في «تدريب الراوي» (١/ ٤٨٦).

(٢) «الباعث الحثيث» (١/ ٣٦٢- ٣٦٤).

وانظر: «المقنع» لابن الملقن (١/ ٣٣٣)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص١٥٨- ١٥٩)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٤٨٥)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ١٤٤)، و«الكفاية» للخطيب (ص١٤٩)، و«اليواقيت والدرر» للمناوي (٢/ ٥٨٤)، و«توضيح الأفكار» للصنعاني (٢/ ٣٤٣).

تعالى-»[١]، ووافقه النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقال: «والصواب: أنه لا يجوز»[٢].

وقد اختلفوا -أيضًا- في وجوب العمل بما صح إسناده من الحديث المروي بها، والصحيح: وجوب العمل به كوجوبه في سائر الأنواع.

- **مثال الوصية**: ما فعله أبو قلابة الجرمي البصري -أحد الأعلام من التابعين- حيث أوصى عند موته وهو بالشام بكتبه إلى تلميذه أيوب السختياني إن كان حيًّا، وإلا؛ فلتحرق، ونُفِّذَتْ وصيته، وجيء بالكتب الموصى بها من الشام إلى أيوب الموصى له وهو بالبصرة، فسأل ابن سيرين: أيجوز له التحديث بذلك؟ فأجاز له أن يرويه، ثم قال له: «لا آمرك، ولا أنهاك»[٣].

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا: «وعلى كل حال؛ فالبطلان هو الحق؛ لأن الوصية ليست بتحديث لا إجمالًا ولا تفصيلًا، ولا يتضمن الإعلام صريحًا ولا كناية، على أن ابن سيرين المفتي بالجواز -كما تقدم- توقف فيه بعد، وقال للسائل نفسه: «لا آمرك ولا أنهاك»، بل قال الخطيب عقب حكايته: يقال: إن أيوب كان قد سمع تلك الكتب، غير أنه لم يكن يحفظها؛ فلذلك استفتى ابن سيرين في التحديث منها»[٤].

د- (وَالوِجَادَةُ):

❖ *الشرح*:

هي: أن يجد الطالب كتابًا بخط مؤلفه، أو يقف على حديث بخط راويه، لم

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص٨٥).

(٢) «التقريب» (١/ ٤٨٦ - مع «التدريب»).

(٣) انظر: «المحدث الفاصل» (ص٤٥٩)، و«الكفاية» (ص٣٥٢)، و«الإلماع» للقاضي عياض (ص١١).

(٤) «فتح المغيث» (٢/ ١٥٠).

وانظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٨٥)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص١٥٦)، و«المقنع» لابن الملقن (١/ ٣٣٣)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ١٤٨)، و«تدريب الراوي» (١/ ٤٨٦)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (١/ ٣٦٥).

يلقه أو لقيه، ولكن لم يسمع منه هذا الحديث، فله أن يرويه على سبيل الحكاية.

*** صيغ الرواية بها:**

لعل التعبير الدقيق لمن وجد شيئًا وأراد روايته أن يقول: «وجدت أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه: حدثنا فلان».

وفي «مسند الإمام أحمد» أحاديث لا تُحصى عن ابنه عبدالله وهو يقول فيها: «وجدت بخط أبي في كتابه»، ثم يسوق الحديث، ولكن مع ذلك لم يستجز أن يرويها عن أبيه، وهو راوية كتبه، وابنه وتلميذه، وخط أبيه معروف عنده، وكتبه أيضًا، فسبحان الله ما أعظم هذا الورع والأمانة في النقل والدين[1].

*** حكمها:**

والوجادة من قبيل المنقطع؛ لكن فيها شوب اتصال؛ بقوله: «وجدت بخط فلان».

أما التساهل في الرواية بالوجادة بلفظ: «عن»؛ فتدليس شنيع قبيح، فكيف بمن جاوز القنطرة فيها، وقال: «حدثنا»، أو: «أخبرنا»!؟

ولا شَكَّ أن هذا دشٌّ في غِشٍّ.

*** العمل بالوجادة:**

وقد نقل عن معظم المحدثين والفقهاء من المالكية وغيرهم: أنه لا يجوز العمل بها، وعن الشافعي ونظار أصحابه: أنه يجوز، وهذا هو الصحيح الذي لا يحتمل سواه في هذه الأعصار؛ كما قال ابن الصلاح رحمه الله: «فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية؛ لانسدَّ باب العمل بالمنقول؛ لتعذر شرط الرواية فيها. والله أعلم»[2].

---

(١) انظر مثالًا (١/ ٩٩)، وارجع غير مأمور إلى «مناقب الشافعي» (ص١١٣-١١٥) لابن أبي حاتم.

(٢) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» (ص٨٧).

وانظر: «المقنع» لابن الملقن (١/ ٣٣٤-٣٣٦)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٤٨٧)،=

قال ابن كثير رحمه الله: «يعني: فلم يبق إلا مجرد وجادات»(١).

قال مقيده أبو أسامة الهلالي -عفا الله عنه-: استدل كثير من أهل العلم على صحّة العمل بالوجادة بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه؛ قال: قال النبي ﷺ: «**أيُّ الخلقِ أعجب إيمانًا؟**»، قالوا: الملائكة، قال: «**الملائكة كيف لا يؤمنون وهم عند ربهم عز وجل؟!**»، قالوا: النبيُّون، قال: «**النبيُّون يوحى إليهم، فكيف لا يؤمنون؟!**»، قالوا: الصحابة، قال: «**الصَّحابة مع الأنبياء، فكيف لا يؤمنون؟! ولكن أعجب الناسِ إيمانًا: قومٌ يجيئون من بعدكم، فيجدون كتابًا من الوحي؛ فيؤمنون به ويتَّبعونه، فهم أعجب الناس إيمانًا -أو الخلق إيمانًا-**»(٢).

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «فيؤخذ منه مدح من عمل بالكتب المتقدمة بمجرد الوجادة لها، والله أعلم»(٣).

وقال -أيضًا-: «وهذا الحديث فيه دلالة على العمل بالوجادة التي اختلف فيها أهل الحديث؛ لأنه مدحهم على ذلك، وذكر أنه أعظم أجرًا، من هذه الحيثية لا مطلقًا»(٤).

وقال البلقيني رحمه الله: «وهو استنباط حسن»(٥).

=و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص١٥٩)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ١٥٢)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (١/ ٣٦٧)، و«قفو الأثر» لابن الحنبلي (ص١١٠)، و«توضيح الأفكار» للصنعاني (٢/ ٣٤٧).

(١) «الباعث الحثيث» (١/ ٣٦٩).

(٢) أخرجه البزار (٣/ ٣١٨-٣١٩ - كشف الأستار) وهو حسن؛ كما صرَّح بذلك شيخنا الإمام الألباني رحمه الله في «الصحيحة» (٣٢١٥).

وأما ما سبق من تضعيفه في «الضعيفة» (٦٤٧)؛ فمرجوع عنه.

وانظر -تفضلاً- كتابي: «المبسوط في تراجعات الإمام الألباني في الحديث».

(٣) «الباعث الحثيث» (١/ ٣٧١).

(٤) «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٦٦).

(٥) «محاسن الاصطلاح» (ص٢٩٥).

قال السخاوي رحمه الله: «وفي هذا الإطلاق نظر؛ فالوجود بمجرده لا يسوّغ العمل»[(١)].

وقال الصنعاني رحمه الله: «وهو مقيد بما علم من وجودٍ يوثق به؛ كما دلت له قواعد العلم»[(٢)].

وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: «وهذا الاستدلال الذي ذهب إليه ابن كثير هنا وفي «تفسيره»، وارتضاه البلقيني والسيوطي فيه نظر!! ووجوب العمل بالوجادة لا يتوقف عليه؛ لأن مناط وجوبه إنما هو البلاغ وثقة المكلف بأن ما وصل إلى علمه صحت نسبته إلى رسول الله ﷺ.

والوجادة الجيدة التي يطمئن إليها قلب الناظر، لا تقل في الثقة عن الإجازة بأنواعها؛ لأن الإجازة -على حقيقتها- إنما هي وجادة معها إذن من الشيخ بالرواية.

ولن تجد في هذه الأزمان من يروي شيئًا من الكتب بالسماع، إنما هي إجازات كلها، إلا فيما ندر.

والكتب الأصول الأمهات في السنة وغيرها؛ تواترت روايتها إلى مؤلفيها بالوجادة، ومختلف الأصول العتيقة الخطية الموثوق بها.

ولا يشكك في هذا إلا غافل عن دقة المعنى في الرواية والوجادة، أو متعنت لا تقنعه حجة»[(٣)].



(١) «فتح المغيث» (٢/ ١٥٦).
(٢) «توضيح الأفكار» (٢/ ٣٤٩).
(٣) «الباعث الحثيث» (١/ ٣٧٥).

٣٨- صفة الرواية وأدائها

(وَصِفَةُ الرِّوَايَةِ وَأَدَائِهَا، ويَدْخُلُ فِيهِ الرِّوايَةِ بِالمعْنَى، واخْتِصَارُ الحدِيثِ).

❖ *الشرح:*

أي: صفة رواية الحديث وتحديث الشيخ واعتماد المحدث ولو كان ضريراً، أو أمياً من كتابه المتقن المقابل المصون الذي صحّ عنده سماع ما تضمنه معتمداً عليه، أو من حفظه بحيث لم يذكر تفصيل أحاديثه حديثاً حديثاً، أو كان يحفظه إلا أنه سيئ الحفظ[١].

وقد شدّد قومٌ في الرواية؛ فأفرطوا؛ فقالوا: لا حجة إلا ما رواه من حفظه وَتَذَكُّرِه.

نُقِلَ ذلك عن أبي حنيفة أنه قال: لا يُحَدِّثُ الرجل إلا بما يعرف ويحفظ[٢].

وسئل مالك: أيؤخذ ممن لا يحفظ وهو ثقة صحيح أيؤخذ عنه الأحاديث؛ فقال: لا يؤخذ منه؛ أخاف أن يُزاد في كتبه بالليل[٣].

وتساهل آخرون؛ فَفَرَّطوا حتى رووا من نسخ مشتراة أو مستعارة غير مقابلة بأصولهم، وهم يتوهمون أنهم في روايتها صادقون.

قال ابن الصلاح رحمه الله: «والصواب: ما عليه الجمهور؛ وهو: التوسط بين الإفراط والتفريط؛ فإذا قام الراوي في الأخذ والتحمل بالشرط الذي تقدم شرحه، وقابل كتابه، وضبط سماعه على الوجه الذي سبق ذكره؛ جازت له الرواية منه.

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٢/ ٢٢٧)، و«التوضيح الأبهر» (ص ٧٨).

(٢) «الكفاية في علم الرواية» (ص ٢٣١)، و«والمدخل إلى الإكليل» للحاكم (ص ٢٣).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٢٧).

وإن أعاره وغاب عنه إذا كان الغالب من أمره سلامته من التبديل والتغيير لا سيما إذا كان مما لا يخفى عليه في الغالب لو غير شيء منه ويدل تغييره وتبديله.

وذلك؛ لأن الاعتماد في باب الرواية على غالب الظن؛ فإذا حصل أجزأ، ولم يشترط مزيد عليه، والله أعلم»(١).

*** مسألة: حكم رواية الضرير من الكتاب.**

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي، قلت: ما تقول في سماع الضرير البصر؟

قال: «إذا كان يحفظ من المحدث؛ فلا بأس، وإذا لم يكن يحفظ؛ فلا، قد كان أبو معاوية الضرير إذا حدثنا بالشيء الذي يرى أنه لم يحفظه يقول: في كتابنا، أو: في كتابي عن أبي إسحاق الشيباني، فلا يقول: حدثنا، ولا سمعت»، قلت: فالأمي؟ قال: «هو كذلك بهذه المنزلة إلا ما حفظ من المحدث»(٢).

وقال أبو معاوية: «ما سمعت من الشيخ وحفظته عنه قلت: حدثنا، وما قرئ عليَّ من الكتب قلت: ذكر فلان»(٣).

قال الخطيب: «ونرى العلة التي لأجلها منعوا صحة السماع من الضرير والبصير الأمي، هي جواز الإدخال عليهما ما ليس من سماعهما»(٤).

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص ١٠٣).

وانظر «الكفاية» (ص ٢٣٦)، و«الإلماع» (ص ١٣٥)، و«المقنع» (٢/ ٣٦٨-٣٦٩)، و«تدريب الراوي» (١/ ٥٢٨)، وفتح المغيث» (٢/ ٢٣٣).

(٢) «الكفاية» (ص ٢٢٨) بإسناد صحيح.

(٣) «الكفاية» (ص ٢٥٩) بإسناد صحيح

(٤) «الكفاية» (ص ٢٢٩).

وهذه العلة إذا انتفت؛ فلا مانع من صحة الرواية، كما صرح بذلك جمهور علماء الحديث[(١)].

قوله: (وَيَدْخُلُ فِيه الرِّوَايَةُ بِالمعْنَى).

❖ *الشرح:*

أي: يدخل في أداء المروي رواية الحديث بالمعنى.

وهي مسألة اختلف أهل العلم فيها على مذهبين مشهورين:

الأول: جواز الرواية بالمعنى، وبه قال أكثر العلماء من السلف الصالح؛ منهم واثلة بن الأسقع ﷺ، والحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد بن جبر، والشعبي، والزهري، والشافعي، وأحمد بن حنبل وغيرهم -رحمهم الله-.

قال يحيى بن سعيد القطان: «أخاف أن يضيق على الناس تتبع الألفاظ؛ لأن القرآن أعظم حرمة؛ ووسع أن يقرأ على وجوه إذا كان المعنى واحداً»[(٢)].

وقال الرامهرمزي رحمه الله: «ومن الحجة لمن ذهب إلى هذا المذهب: أن الله تعالى قد قص من أنباء ما قد سبق قصصاً، كرر ذكر بعضها في مواضع بألفاظ مختلفة والمعنى واحد، ونقلها من ألسنتهم إلى اللسان العربي، وهو مخالف لها في التقديم والتأخير، والحذف والإلقاء، والزيادة والنقصان، وغير ذلك»[(٣)].

وقال الخطيب رحمه الله: «اتفاق الأمة على أن للعالم بمعنى خبر النبي ﷺ، وللسامع بقوله: أن ينقل معنى خبره بغير لفظه، وغير اللغة العربية، وأن الواجب على رسله وسفرائه الى أهل اللغات المختلفة من العجم وغيرهم أن يرووا عنه ما سمعوه وحملوه

---

(١) انظر: «الكفاية» (ص ٢٢٩ و٢٥٨-٢٥٩)، و«المقدمة في علوم الحديث» (ص ١٠٣)، و«المقنع» (١/ ٣٧٠)، و«التبصرة والتذكرة» (٢/ ١٦٤)، و«تدريب الراوي» (١/ ٥٢٩)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٣٤-٢٣٥)، و«الباعث الحثيث» (٢/ ٣٩٥)، و«إرشاد طلاب الحقائق» (١/ ٤٥٩-٤٦٠).

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص ٢١٠) وإسناده صحيح.

(٣) «المحدث الفاصل» (ص ٥٣٠).

مما أخبرهم به وتعبدهم بفعله على ألسنة رسله، سيما إذا كان السفير يعرف اللغتين، فإنه لا يجوز أن يكل ما يرويه الى ترجمان وهو يعرف الخطاب بذلك اللِّسان؛ لأنه لا يأمن الغلط وقصد التحريف على الترجمان، فيجب أن يرويه بنفسه.

وإذا ثبت ذلك صحّ أن القصد برواية خبره وأمره ونهيه إصابة معناه وامتثال موجبه، دون إيراد نفس لفظه وصورته.

وعلى هذا الوجه لزم العجم وغيرهم من سائر الأمم دعوة الرسول إلى دينه، والعلم بأحكامه.

ويدلّ على ذلك: أنه إنما ينكر الكذب والتحريف على رسول الله ﷺ، وتغيير معنى اللفظ، فإذا سلم راوي الحديث على المعنى من ذلك، كان مخبراً بالمعنى المقصود من اللفظ، وصادقاً على الرسول ﷺ»[1].

المذهب الثاني: التسمك باللفظ.

وهو منقول عن عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله رضي الله عنهما، ونافع مولى ابن عمر، والقاسم بن محمد، ومحمد بن سيرين، ومالك بن أنس، وعن عبد الرحمن بن مهدي وغيرهم -رحمهم الله-.

واستدلوا بحديثين، هما:

الأول: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«نضّر الله امرأ سمع منا حديثاً، فبلَّغه كما سمعه، فربَّ مبلَّغ أوعى من سامع»**[2].

---

(١) «الكفاية» (ص ٢٠١).

(٢) مضى تخريجه (ص ١٧).

وعن أنس بن مالك ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**نضر الله أمرأ سمع قولي، ثم لم يزد فيه**»(١).

الثاني: عن البراء بن عازب ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: «**إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به**».

قال: فرددتها على النبي ﷺ، فلما بلغت: «**اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت**» قلت: ورسولك، قال: «**لا، ونبيك الذي أرسلت**»(٢).

تحرير القول في رواية الحديث بالمعنى:

١- بيان دلالة الأحاديث التي احتج بها المانعون.

قال الرامهرمزي: قوله: «فأداها كما سمعها» فالمراد منه حكمها لا لفظها؛ لأن اللفظ غير معتبر به؛ ويدلك على أن المراد من الخطاب حكمه قوله: «فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه».

وأقول: كذلك فإن هذا في حق من لم يكن بفقيه، فهو إذا روى بالمعنى فربما حّرف فيه، وشرط جواز الرواية بالمعنى: أن يكون عالماً بما رواه بالمعنى.

ثم إن هذا الحديث نفسه قد نقله الناقلون الثقات؛ فاختلفوا في لفظه، واتفقوا في معناه، فذلك في نفسه دليل على صحة الرواية بالمعنى، ومبطل للاستدلال به على منع ذلك بإطلاق.

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٩٩)، والحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (ص ٨٥-٨٦) بإسناد حسن.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤)، ومسلم (٢٧١٠).

وأما رده عليه السلام الرجل من قوله: «برسولك» إلى قوله: «وبنبيك»؛ فإن النبي أمدح، ولكل نعت من هذين النعتين موضع، ألا ترى أن اسم الرسول يقع على الكافة، واسم النبي لا يستحقه إلا الأنبياء عليهم السلام؟ وإنما فضل المرسلون من الأنبياء؛ لأنهم جمعوا النبوة والرسالة جميعاً، فلما قال: «وبنبيك الذي أرسلت» جاء بالنعت الأمدح، وقيده بقوله: «الذي أرسلت».

وبيان آخر: أن النبي ﷺ كان هو المعلم للرجل الدعاء، وإنما القول في اتباع اللفظ إذا كان المتكلم حاكياً لكلام غيره، فقد ثبت أن النبي ﷺ نقل الرجل من قوله: «وبرسولك» إلى قوله: «وبنبيك» ليجمع بين النبوة والرسالة، ومستقبح في الكلام أن يقول: «هذا رسول عبد الله الذي أرسله» و«هذا قتيل زيد الذي قتله»؛ لأنك تجتزئ بقولك: «رسول فلان» و«قتيل فلان» عن إعادة اسم المرسل والقاتل، إذ كنت لا تفيد به إلا المعنى الأول، وإنما يحسن أن تقول: «هذا رسول عبد الله الذي أرسله إلى عمرو»، و«هذا قتيل زيد الذي قتله بالأمس» أو: «في وقعة كذا»»[١].

٢- أكثر المانعين ليس لهم قول صريح في منع الرواية بالمعنى، وإنما مدار قولهم على الإتيان باللفظ ما أمكن.

وهذه غاية يحرص عليها المجوزون، بل يجتهدون في نقل الألفاظ ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً؛ لكن المنع من الرواية بالمعنى وإيجاب إيراد اللفظ فيه مشقة كما لا يخفى، ولذلك سهلوا أن يروي الحديث بالمعنى ضمن شروط؛ أهمها:

أ- أن يكون مؤديه فقيهاً عالماً بما يحيل المعاني؛ لئلا يقع في الكذب على رسول الله ﷺ.

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص ٥٣١-٥٣٢).

ب- أن يجتهد في أداء الحديث بلفظه؛ لأنه أبرأ للذمة، وأبعد عن التهمة.

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «من سمع حديثاً؛ فحدث به كما سمع؛ فقد سلم»(١).

وقد كان محمد بن سيرين مع تشدده في أداء الحديث بلفظه يقول: «كنت أسمع من عشرة، واللفظ مختلف، والمعنى واحد»(٢).

٣- بين رسول الله ﷺ في قوله: «نضر الله أمرأ سمع مقالتي» أن المقصد من نصوص السنة الفقه بما دلت عليه من أحكام وشرائع: «فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه».

ولذلك؛ فإن أداء الحديث بمعناه عند مشقة المحافظة على اللفظ محقق للغرض الشرعي، مبين لمراد الله ورسوله ﷺ، والله أعلم.

وهذا الذي استقر عليه جماهير علماء السلف وأئمة الحديث؛ كما قال ابن الصلاح رحمه الله: «إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه؛ فإن لم يكن عالماً عارفاً بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها، فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك، وعليه أن لا يروي ما سمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير. فأما إذا كان عالماً عارفاً بذلك؛ فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول؛ فجوزه أكثرهم، ولم يجوزه بعض المحدثين وطائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعيين وغيرهم. ومنعه بعضهم في حديث رسول الله

---

(١) أخرجه مسلم في «التمييز» (٩)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٥٣٨) ومن طريقه الخطيب في «الكفاية» (ص ١٧٢) وإسناده حسن رجاله محتج بهم.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٦٧٢ و٢٠٩٧٧)، ومن طريقه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٩٤)، والترمذي في «العلل» (٦/ ٢٣٩ -آخر الجامع)، والفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٦٤)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٤٦٤ و٤٦٥)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٥٣٤) بإسناد صحيح.

ﷺ وأجازه في غيره.

والأصح: جواز ذلك في الجميع إذا كان عالماً بها وصفناه، قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه؛ لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ.

ثم إنّ هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس فيها نعلم فيها تتضمنه بطون الكتب، فليس لأحد أن يُغَيِّر لفظ شيء من كتاب مصنف، ويُثْبِتُ بدله فيه لفظاً آخر بمعناه، فإن الرواية بالمعنى رخَّص فيها من رخَّص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب، وذلك غير موجود فيها اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره، والله أعلم.

السادس: ينبغي لمن يروي حديثاً بالمعنى: أن يتبعه بأن يقول: «أو كما قال أو نحو هذا» وما أشبه ذلك من الألفاظ، رُويَ ذلك من الصحابة عن ابن مسعود وأبي الدرداء وأنس ﷺ.

قال الخطيب: والصحابة أرباب اللسان وأعلم الخلق بمعاني الكلام ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفاً من الزلل لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر.

قلت: وإذا اشتبه على القارئ فيها يقرأه لفظة فقرأها على وجه يشك فيه، ثم قال: «أو كما قال» فهذا حسن وهو الصواب في مثله؛ لأن قوله: «أو كما قال» يتضمن إجازة من الراوي وإذناً في رواية صوابها عنه إذا بان، ثم لا يشترط إفراد ذلك بلفظ الإجازة لما بينَّاه قريباً، والله أعلم»[1].

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص ١٠٤-١٠٥).

وللمزيد انظر: «الكفاية» (ص١٩٨)، و«الإلماع» (ص ١٧٤)، و«التبصرة والتذكرة»=

بل قال الإمام ابن كثير رحمه الله: «وكان ينبغي أن يكون هذا المذهب هو الواقع، ولكن لم يتفق ذلك، والله أعلم»[١].

قوله: (واخْتِصَارُ الحَدِيثِ).

❖ *الشرح:*

أي: من المسائل التي تتفرع على مسائل هذا الباب: هل يجوز اختصار الحديث أم لا؟

واختصار الحديث الواحد اختلف أهل العلم فيه:

قال ابن الصلاح رحمه الله: «فمنهم: من منع من ذلك مطلقاً بناء على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً.

ومنهم: من منع من ذلك مع تجويزه النقل بالمعنى إذا لم يكن قد رواه على التمام مرة أخرى، ولم يعلم أن غيره قد رواه على التمام.

ومنهم: من جوز ذلك، وأطلق، ولم يفصل»[٢].

وممن أجازه: عبد الله بن المبارك؛ قال: «علمنا سفيان اختصار الحديث»[٣].

وممن ذهب إلى المنع: يحيى بن آدم؛ قال: «ما رأيت أحداً يختصر الحديث إلا وهو يخطئ إلا ابن عيينة»[٤].

وقال العباس بن محمد الدوري سئل أبو عاصم النبيل: يكره الاختصار في

=(٢/ ١٦٨)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٤١)، و«إرشاد طلاب الحقائق» (١/ ٤٦٤)، و«المقنع» (١/ ٣٤٢)، و«الإحكام» لابن حزم (٢/ ٢٦٠)، و«قواعد التحديث» للقاسمي (ص ٢٢١)، و«الإرشاد» (١/ ٣٤١).

(١) «الباعث الحثيث» (٢/ ٤٠٠).

(٢) «المقدمة في علوم الحديث» (ص ١٠٦).

(٣) انظر «المحدث الفاصل» (ص ٥٤٣).

(٤) أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (ص ٣٨٢ – أخبار المكيين) وإسناده جيد.

الحديث؟ قال: نعم؛ لأنهم يخطئون المعنى»(١).

وممن بَيَّن الحق في هذه المسألة الخطيب البغدادي رحمه الله؛ حيث قال: «الذي نختاره في ذلك: أنه إن كان فيما حذف من الخبر معرفة حكم وشرط وأمر لا يتم التعبد والمراد بالخبر إلا بروايته على وجهه، فإنه يجب نقله على تمامه، ويحرم حذفه؛ لأن القصد بالخبر لا يتم إلا به، فلا فرق بين أن يكون ذلك تركاً لنقل العبادة؛ كنقل بعض أفعال الصلاة، أو تركاً لنقل فرض آخر هو الشرط في صحة العبادة؛ كترك نقل وجوب الطهارة ونحوها، وعلى هذا الوجه يحمل قول من قال: لا يحلّ اختصار الحديث».

ثم بين رحمه الله الصورة التي يجوز معها الاختصار للحديث، أو تقطيعه، بما يجمع بين مذاهب العلماء؛ فقال: «فإن كان المتروك من الخبر متضمناً لعبارة أخرى، وأمراً لا تعلق له بمتضمن البعض الذي رواه، ولا شرطاً فيه؛ جاز للمحدث رواية الحديث على النقصان، وحذف بعضه، وقام ذلك مقام خبرين متضمنين عبارتين منفصلتين وسيرتين وقضيتين لا تعلق لإحداهما بالأخرى، فكما يجوز لسامع الخبر فيما تضمنه مقام الخبرين اللذين هذه حالهما رواية أحدهما دون الآخر، فكذلك يجوز لسامع الخبر فيما تضمنه مقام الخبرين المنفصلين رواية بعضه دون بعض»(٢).

وقال: «وإن كان النقصان من الحديث شيئاً لا يتغير به المعنى؛ كحذف بعض الحروف والألفاظ، والراوي عالم واع محصل لما يغير المعنى وما لا يغيره من الزيادة والنقصان؛ فإن ذلك سائغ له على قول من أجاز الرواية على المعنى دون من لم يجز ذلك»(٣).

وهذا الذي اختاره إمام أهل الصنعة الإمام ابن الصلاح رحمه الله ونصره؛ فقال:

---

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (١٩١) بإسناد صحيح.

(٢) «الكفاية» (ص ١٩٢).

(٣) المصدر السابق نفسه (ص١٩٣).

«والصحيح التفصيل، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله، غير متعلق به، بحيث لا يختل البيان؛ ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه؛ فهذا ينبغي أن يجوز، وإن لم يجز النقل بالمعنى؛ لأن الذي نقله والذي تركه -والحالة هذه- بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر.

ثم هذا إذا كان رفيع المنزلة بحيث لا يتطرق إليه في ذلك تهمة نقله أولاً تماماً ثم نقله ناقصاً، أو نقله أولاً ناقصاً ثم نقله تاماً، فأما إذا لم يكن كذلك؛ فقد ذكر الخطيب الحافظ: أن من روى حديثاً على التمام وخاف إن رواه مرة أخرى على النقصان أن يتهم بأنه زاد في أول مرة ما لم يكن سمعه، أو أنه نسي في الثاني باقي الحديث؛ لقلة ضبطه وكثرة غلطه؛ فواجب عليه أن ينفي هذه الظنة عن نفسه.

وذكر الإمام أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي الفقيه: أن من روى بعض الخبر ثم أراد أن ينقل تمامه وكان ممن يتهم بأنه زاد في حديثه كان ذلك عذراً له في ترك الزيادة وكتمانها.

قلت: من كان هذا حاله، فليس له من الابتداء أن يروي الحديث غير تام إذا كان قد تعيّن عليه أداء تمامه؛ لأنه إذا رواه أولاً ناقصاً أخرج باقيه عن حيز الاحتجاج به، ودار بين أن لا يرويه أصلاً؛ فيضيعه رأساً وبين أن يرويه متهماً فيه؛ فيضيع ثمرته لسقوط الحجة فيه، والعلم عند الله تعالى»[1].

* مسألة: هل يجوز تقطيع متن الحديث من أجل تفريقه على الأبواب:

يقال في هذه المسألة ما قيل في اختصار الحديث: إذا كان المتن يتضمن جملاً يمكن أن تستقل عن غيرها؛ لتضمنها أحكاماً متفرقة؛ فلا حرج في فصل هذه الجمل المستقلة لتوضع في الأبواب التي تناسبها.

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص ١٠٦-١٠٧).

وللمزيد انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص ١٥)؛ فإنه مهم جداً.

وهذا أمر حطّ على فعله كبار أهل الحديث؛ كالإمام مالك، والإمام البخاري، وهو الواقع العملي التطبيقي في دواوين السنة، وبخاصة التي تعتني بالأبواب الفقهية.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما تقطيع المصنف متن الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب؛ فهو إلى الجواز أقرب ومن المنع أبعد، وقد فعله مالك والبخاري وغير واحد من أئمة الحديث، ولا يخلو من كراهية، والله أعلم».

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وما أظنه يوافق عليه، والله أعلم»[1].

قال مقيده أبو أسامة الهلالي -عفا الله عنه-: وهو كما قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فلا وجه للكراهة؛ ولذلك قال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لكن قد نازعه النووي؛ فقال: «ما أظن غيره يوافقه على ذلك» بل بالغ الحافظ عبد الغني بن سعيد وكاد أن يجعله مستحباً.

قلت (السخاوي): لا سيما إذا كان المعنى المستنبط من تلك القطعة يَدُقُّ فإن إيراده والحالة هذه بتمامه تقتضي مزيد تعب في استخلاصه، وبخلاف الاقتصار على محل الاستشهاد؛ ففيه تخفيف.

والتحقيق -ما أشار إليه ابن دقيق العيد في «شرح الإلمام»-: التفصيل»[2].



(١) «إرشاد طلاب الحقائق» (١/ ٤٧٠).
وانظر: «الاقتراح» (ص ٢٥٤).
(٢) «فتح المغيث» (٢/ ٢٥٦).

٣٩- آداب المحدث وطالب الحديث

(وَآدَابُ المُحَدِّثِ وَطَالِبِ الحَدِيْثِ):

❖ *الشرح*:

لا شك أن معرفة آداب الشيخ والطالب مما تمس إليه الحاجة.

ويقصد بآداب المحدث: تلك الآداب التي يحتاج إليها كل من يتصدر مجالس العلم، أو يتصدى للتدريس؛ فقد أرشد المحدثون إليها، وحضوا عليها كل من يتصدى للتحديث عن رسول الله ﷺ، وألخصها فيما يأتي:

١- إخلاص النية:

إخلاص النية مما يشترك فيه المحدث وطالب الحديث، بل الإخلاص شرط في جميع الأمور الشرعية.

يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي:

وَنِيَّةٌ شَرْطٌ لِسَائِرِ العَمَلْ ... بِهَا الصَّلاَحُ وَالفَسَادُ لِلْعَمَلْ[1]

وطلب الحديث لمن حسنت نيته من أجل الطاعات، وأحسن القربات، بل هو أفضل من نوافل الصلاة والصيام.

وكيف لا، وهو من علوم الآخرة، لا من علوم الدنيا، ولما كان الشيء يشرف بشرف موضوعه، أو بمسيس الحاجة إليه، كان علم الحديث مما جمع الأمرين، وفاز بالشرفين؛ لأنه يهدي إلى سواء السبيل الأجواد، ويُرقي الهمم لتعرف سنن الرشاد.

٢- أن يكون سنيًّا سلفيًّا:

قال ابن القيم في «نونيته»:

فَلِوَاحِدٍ كُنْ وَاحدًا في وَاحِـدٍ ... أَعْنِي سَبِيلَ الحَقِّ وَالإِيمـانِ

(١) «منظومة القواعد الفقهية» (ص٤).

هَذي ثَلاثُ مُسْعِدَاتٍ لِلَّـذِي ... قَدْ نَالَـها وَالْفَضْـلُ لِلْمَنَّـانِ
فَإِذَا هِي اجْتَمَعَتْ لِنَفْسٍ حُرَّةٍ ... بَلَغَتْ مِنَ العَلْيَاء كُلَّ مَكَانِ

قوله: «فلواحدٍ»؛ يريد به: الإخلاص لله الواحد.

وقوله: «كن واحدًا»؛ يريد به: الصدق.

وقوله: «في واحدٍ»؛ يريد به: توحيد الطريق، وهو: اتباع الكتاب والسنة[١].

وقال الإمام مالك بن أنس: «إن حقًّا على من طلب العلم: أن يكون له وقار وسكنية وخشية، وأن يكون مُتَّبِعًا لأثر من مضى قبله»[٢].

٣- التحلّي بمكارم الأخلاق، وجميل الآداب:

قال سفيان الثوري: «زيِّنوا الحديث بأنفسكم، ولا تزيَّنوا بالحديث»[٣].

٤ - التصدي للحَديث إذا تأهَّلَ لذلك، واحتيج إلى ما عنده من العلم في أي سنٍّ كان:

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد اختلف في السن الذي إذا بلغه استحب له التصدي لإسماع الحديث والانتصاب لروايته، والذي نقوله: إنه متى احتيج إلى ما عنده استحب له التصدي لروايته ونشره في أيّ سنّ كان»[٤].

٥- الابتعاد عن أغراض الدنيا وأدناسها وحب الرياسة ورعوناتها:

عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «**من طلب العلم ليباري به السُّفهاء،**

---

(١) «توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم» لأحمد بن إبراهيم ابن عيسى (٢/ ٢٦٣).

(٢) «حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٤).

وانظر -غير مأمور- كتابي: «لماذا اخترت المنهج السلفي؟»، و«بصائر ذوي الشرف بشرح مرويات منهج السلف».

(٣) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٣٩).

(٤) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٥١).

أو ليباهي به العلماء، أو ليصرف وجوه النَّاسِ إليه؛ فهو في النَّارِ»[(١)].

٦- أن يكون متواضعًا.

قال أيوب السختياني رحمه الله: «ينبغي للعالم: أن يضع التراب على رأسه؛ تواضعًا لله عز وجل»[(٢)].

٧- أن يكون عاملًا بعلمه؛ قدوة للطلاب، وأسوة للعوام:

عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال: «إنَّ أخوف ما أخاف؛ إذا وقفت على الحساب أن يقال: قد علمتَ؛ فماذا عملتَ فيما عَلِمْتَ؟!»[(٣)].

٨- توقير من هو أولى منه، والدلالة عليه:

عن عطاء بن السائب، قال: سمعت عبدالرحمن بن أبي ليلى يقول: «لقد أدركت في هذا المسجد عشرين ومائة من الأنصار، وما منهم من أحد يحدث بحديث، إلَّا ودَّ أن أخاه كفاه الحديث، ولا يسأل عن فتيا إلَّا ودَّ أن أخاه كفاه الفتيا»[(٤)].

قال سفيان الثوري لسفيان بن عيينة: «ما لك لا تُحدِّث؟ فقال: أمّا وأنت حيٌّ؛

---

(١) صحيح لغيره - أخرجه ابن ماجه (٢٥٣) وصححه شيخنا الإمام الألباني رحمه الله لشواهده في «صحيح الترغيب والترهيب» (١٠٩).

(٢) صحيح - أخرجه الآجري في «أخلاق العلماء» (٤٢)، و«أخلاق حملة القرآن» (٦١)، والبيهقي في «الشعب» (١٨٥٧)، وفي «المدخل» (٥٠٩) والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٨٩٩)؛ كلهم من طرق عن حماد بن زيد عن أيوب به.

(٣) حسن لغيره - أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٣٩)، وأحمد في «الزهد» (٧٣٠ - ط دار الكتاب العربي)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣/ ٣١١)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٢٠١)، والآجري في «أخلاق العلماء» (٥٣).

(٤) صحيح - أخرجه الدارمي (١/ ٢٤٨- ٢٤٩/ ١٣٧)، وابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٧٤)، وابن المبارك في «الزهد» (٥٨)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ١١٢٠/ ٢١٩٩)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٢٣/ ٦٤٠)، والفسوي في «معرفة التاريخ» (٢/ ٨١٧) من طريق سفيان الثوري عن عطاء، وسماع سفيان من عطاء قبل الاختلاط؛ فصح سنده ولله الحمد.

فلا»[١].

قال النووي: «ولا ينبغي للمُحَدّث أن يُحدّث بحضرة من هو أولى منه بذلك. وقيل: يكره أن يحدث ببلد فيه من هو أولى منه، لِسِنٍّ أو غير ذلك، وينبغي له إذا التمس منه ما يعلمه عند غيره، في بلده أو غيره، بإسناد أعلى من إسناده، أو أرجح من وجهٍ أن يُعلم الطالب به، ويرشده إليه؛ فإن الدين النصيحة»[٢].

٩- توقير مجلس الحديث:

يُستحب للمحدث إذا أراد حضور مجلس التحديث: أن يتطهر بغسل أو وضوء، ويتطيبّ، ويتبخّر، ويستاك، ويُسرِّح لحيته، ويجلس في صدر مجلسه متمكنًا في جلوسه بوقارٍ وهيبةٍ، وقد كان الإمام مالك يفعل ذلك، فقيل له، فقال: أحب أن أُعظّم حديث رسول الله ﷺ، ولا أحدث إلا على طهارة متمكنًا، وكان يكره أن يحدث في الطريق، أو هو قائم.

فإن أحد رفع صوته في المجلس زَبَرَهُ -أي: انتهره- وزجره.

واعلم -رحمك الله- أن عدم رفع الصوت في المجلس من أدب الصحابة، وعلى هذا ماتوا ﷺ، فعلم أن ذلك من منهجهم في طلب العلم.

عن قيس بن عباد؛ قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون رَفْعَ الصوت عند الجنائز، وعند القتال، وعند الذكر»[٣].

---

(١) «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» للرامهرمزي (ص٣٥٢).

(٢) «إرشاد طلاب الحقائق» (١/ ٥٠٠-٥٠١).

(٣) صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤/ ٩٩)، ووكيع في «الزهد» (٢/ ٤٦٢/ ٢١١)، وابن المبارك في «الزهد» (٢٤٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٧٤)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٨/ ٩١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٥٨)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٣٨٩/ ٣٠٥٦).

وأخرجه -أيضًا-: أبو داود (٢٦٥٦)، والحاكم (٢/ ١١٦) -وليس فيهما ذكر الجنائز والذكر- كلهم من طريق هشام، عن قتادة، عن الحسن، عن قيس به. =

ويقبل على الحاضرين كلهم.

ويفتتح مجلسه ويختمه بتحميد الله والصلاة والسلام على النبي ﷺ.

ولا يستعجل أثناء التحديث.

فعن أبي هريرة ﷺ أنه جلس إلى جنب حجرة عائشة ﵂، وهي تُصَلِّي، فجعل يحدث، فلما قضت صلاتها؛ قالت: «ألا تعجب إلى هذا وحديثه؛ إن النبي ﷺ إنما كان يحدث حديثًا لو عَدَّهُ العادُّ أحصاه»[1].

١٠ - الإمساك عن التحديث عند خوف الاختلاط:

عن ابن أبي ليلى؛ قال: «كنا نجلس إلى زيد بن أرقم؛ فنقول: حدثنا حدثنا. فيقول: إنا قد كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله ﷺ شديد»[2].

١١ - ويحدث بالمشهور ويترك المناكير:

ينبغي للشيخ أن لا يحدث تلاميذه بما لم يتأهلوا له؛ لأن ذلك يبدد أذهانهم، ويفرق أفهامهم؛ فإن سأله أحد الطلبة شيئًا من المناكير أن يصدقه؛ لم يجبه، ويعرفه أن ذلك يضره ولا ينفعه، وأن منعه إياه؛ لشفقة عليه ولطف به، لا بخلًا عليه، ثم يرغبه عن ذلك في الاجتهاد والتحصيل.

ويُعَلِّمهم أصول العلم والمسائل؛ كما كان يقول بعض السلف: «من لم يحفظ الأصول حرم الوصول»، وإن حدث شيئًا من المناكير؛ إنما ذلك من باب التنبيه والتحذير، مع ثقتهم وتقريب المعنى لهم من غير إكثار لا يحتمله أذهانهم؛ أو بسط لا يضبطه حفظهم، يوضح موضع الاستشهاد به من غير تطويل مع بيان علله وفساده.

وإذا علم أو غلب على ظن الشيخ استكثار الطالب بجمع المناكير وغيرها،

= وصححه شيخنا الإمام الألباني ﵀ في «صحيح سنن أبي داود» (٢٣١٤).

(١) أخرجه مسلم (٢٤٩٣).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع».

أشار عليه بتركه، والانتقال إلى ما ينفعه، ومما يرضى فيه فلاحه.

وقد حذر غير واحد من أئمة السلف التحديث بالمناكير؛ لأن ذلك يسقط العدالة، سواء عدالة الشيخ أو الطالب؛ وفي الانشغال بجمع الأحاديث الصحاح والتحديث بها غنى عن سواها؛ ففي الصحيح ما يغني عن غيره؛ فليعلم.

وقوله: (وَطَالِبِ الحَدِيْثِ):

❖ *الشرح*:

وينبغي عليه أن يلتزم بالآداب التالية:

١ - تصحيح النية والإخلاص لله -تعالى-:

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**من تعلَّم علمًا ممَّا يبتغى به وجه الله -تعالى-، لا يتعلَّمه إلَّا ليصيب به غرضًا من الدُّنيا؛ لم يجد عرف الجنَّة يوم القيامة**»[١].

قال حماد بن سلمة رحمه الله: «من طلب الحديث لغير الله مُكِر به»[٢].

قال ابن الصلاح رحمه الله: «ومن أقرب الوجوه في إصلاح النية فيه ما روينا عن أبي عمرو بن نجيد: أنه سأل أبا جعفر بن حمدان، وكانا عبدين صالحين، فقال له: بأي نية أكتب الحديث؟ فقال: ألستم ترون أن عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة[٣]؟ قال: نعم، قال: فرسول الله ﷺ رأس الصالحين»[٤].

٢ - سؤال الله التوفيق والتسديد والتيسير:

---

(١) صحيح - أخرجه أبو داود (٣٦٦٤)، وابن ماجه (٢٥٢)، وصححه شيخنا الإمام الألباني رحمه الله في «صحيح أبي داود» (٣١١٢) و«صحيح ابن ماجه» (٢٠٤)، و«اقتضاء العلم» (١٠٢).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٥١).

(٣) وهذا القول لا أصل له مرفوعاً؛ كما بينته في كتابي: «سلسلة الأحاديث التي لا أصل لها» (٣٣).

(٤) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٢٤).

وينبغي للطالب أن يبذل غاية جهده في تحصيل العلم؛ لأن العلم لا يُحَصَّل بسهولة، ولذا؛ فهو بحاجة إلى إعانة الله له في جميع أحواله، ولا يمكن أن يوفق إلا إذا تحلى بالصبر والخشية لله تعالى واليقين.

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**احرص على ما ينفعك، واستعن بالله، ولا تعجز**»[1].

٣- اختيار الشيخ:

ينبغي للطالب أن يقدم النظر، ويستخير الله فيمن يأخذ العلم عنه، ويكتسب حسن الأخلاق والآداب منه.

وقد شدد السلف في هذا الباب؛ لأن الأمر دين.

قال ابن سيرين رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن هذا الأمر دين؛ فانظروا عمَّن تأخذون دينكم»[2].

ولا يأخذ العلم إلا ممن كَمُلَتْ أهليته فيه، ولا عمن فيه نقص في ورع، أو دين، أو عدم خلق جميل، أو عن صاحب بدعة وهوى وحزبية.

والعلم ليس بالسن؛ لأن العلم قد يرزقه الصغير في سنه، ويحرم الكبير.

قال الإمام ابن مفلح رَحِمَهُ اللَّهُ في «الآداب الشرعية»:

فصل

في أخذ العلم عن أهله وإن كانوا صغار السن

قال الإمام أحمد: بلغني عن ابن عيينة؛ أنه قال: «الغلام أستاذ إذا كان ثقة»، وقال علي بن المديني: «لأنْ أسأل أحمد بن حنبل عن مسألة: فيفتيني أحبُّ إليَّ من أن أسأل أبا عاصم، وابن داود، إن العلم ليس بالسن».

ولكن لا ينبغي الإعراض عن العلماء الكبار الثقات مع وجودهم، والتوجه

---

(١) أخرجه مسلم (٣٤).

(٢) انظر: «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ١٤)، و«المحدث الفاصل» للرامهرمزي (ص٤١٤).

إلى أخذ العلم من الأحداث والشباب؛ لأن من أدب الطلب:

٤- أخذ العلم من أرجح شيوخ بلده وأكبرهم علمًا وإسنادًا وشهرةً ودينًا:

والأصل في ذلك أثر عبد الله بن مسعود ﷺ: «لا يزال الناس بخير ما أتاهم العلم من أصحاب محمد ﷺ ومن أكابرهم، فإذا جاء العلم من قبل أصاغرهم هلكوا»(١).

وقال ابن قتيبة الدينوري في شرح هذا الأثر: «يريد: لا يزال الناس بخير ما كان علماؤهم المشايخ، ولم يكن علماؤهم الأحداث؛ لأن الشيخ قد زالت عنه مُتْعَةُ الشباب، وحِدَّتُهُ، وعجلته، وسفهه، واستصحب التجربة والخبرة، فلا يدخل عليه في علمه الشبهة، ولا يغلب عليه الهوى، ولا يميل به الطمع، ولا يستزله الشيطان استزلال الحدث، ومع السن والوقار، والجلالة والهيبة، والحدث قد تدخل عليه هذه الأمور التي أمنت على الشيخ، فإذا دخلت عليه وأفتى؛ هَلَكَ وأَهْلَكَ»(٢).

٥- الرحلة في طلب الحديث:

إن الرحلة في طلب الحديث عادة الحفاظ المبرزين؛ بل هي من سنة الأنبياء والمرسلين والصحابة أجمعين(٣).

---

(١) صحيح - أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٨١٥)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٤٤٦، ٢٠٤٨٣)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٥٥ - ٧٧٦ - ط ابن الجوزي)، و«نصيحة أهل الحديث» (٦)، والهروي في «ذم الكلام» (٥/ ٧٧/ ١٤١٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٦١٦ - ٦١٧/ ١٠٥٧- ١٠٥٨، ١٠٦٠) كلهم من طرق عن أبي إسحاق السبيعي، عن سعيد ابن وهب، عن عبد الله بن مسعود به.

وإن كان في إسناده أبو إسحاق السبيعي، فقد روى عنه جمع من الثقات؛ منهم سفيان الثوري، وهو أثبت الناس فيه، كما في «تهذيب الكمال» للحافظ المزي (٢٢/ ١٠٩).

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «نصيحة أهل الحديث» (رقم: ٧) بإسناد حسن.

(٣) وقد منَّ الله -تعالى- عليَّ بعدَّة رحلات علمية في طلب الحديث؛ من أهمها: رحلتي سنة (١٤١٦ هـ) إلى بلاد السند والهند؛ حيث التقيت بجلة علماء أهل الحديث السلفيين البارزين، =

واستدل البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا برحلة موسى عليه السلام إلى الخضر[(١)].

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن المقصود بالرحلة أمران:

أحدهما: تحصيل عُلوّ الإسناد، وقدم السماع.

والثاني: لقاء الحفاظ، والمذاكرة لهم، والاستفادة منهم.

فإذا كان الأمران موجودين في بلده ومعدومين في غيره؛ فلا فائدة في الرحلة، أو موجودين في كل منهما؛ فليحصل حديث بلده، ثم يرحل.

وإذا عزم على الرحلة؛ فلا يترك أحدًا في بلده من الرواة إلا ويكتب عنه ما تيسر من الأحاديث، وإن قلَّت، فقد قال بعضهم: «ضيِّع ورقةً، ولا تضيِّعنَّ شيخًا»[(٢)].

وأما قصص رحلة الصحابة رضي الله عنهم في طلب حديث واحد مدة شهر؛ كجابر بن عبد الله وغيره؛ فصحيحة مشهورة[(٣)].

٦- العمل بالعلم؛ لأن ذلك زكاة العلم:

قال عمرو بن قيس الملائي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا بلغك شيء من الخبر؛ فاعمل به ولو مرة، تكن من أهله»[(٤)].

وقال وكيع رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا أردت أن تحفظ الحديث؛ فاعمل به»[(٥)].

= وقد أجازوني جميعًا بمروياتهم، وقرأت عليهم كثيرًا من كتب السنة، فلله الحمد من قبل ومن بعد.

(١) وقصته في «صحيح البخاري» (٤٧٢٥)، و«صحيح مسلم» (٢٣٨٠).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٢٣).

(٣) ومن أراد الاطلاع على ذلك؛ فليراجع: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (٢/ ٢٢٥)، و«المحدث الفاصل» للرامهرمزي (ص٢٢٣)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١١)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٥٨٥- ٥٨٦). والشواهد كثيرة، ولو أتينا لكل حرف منه بشاهد؛ لطال الكلام، وبالله التوفيق.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٠٢).

(٥) «تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٥٨٨).

٧- إجلال الشيخ وتعظيمه:

ينبغي للطالب أن ينظر إلى شيخه بعين الاحترام، ويعتقد كمال أهليته، ورجحانه على أكثر طبقته؛ فإن ذلك أقرب إلى انتفاعه به، ورسوخ ما سمعه منه في ذهنه.

والأصل في ذلك قوله ﷺ: «**ليس منَّا من لم يرحم صغيرنا، ويوقِّر كبيرنا، ويعرِف لعالـمنا حقَّه**»(١).

وقال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كنت أصفح الورقة بين يدي مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ صفحًا رفيقًا، هيبةً له؛ لئلا يسمع وقعها».

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما رأيت أحدًا أوقر للمحدثين من يحيى بن معين»(٢).

لقد كان الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أعظم الناس امتثالًا لأوامر الله -تعالى-، وحفظ حقوق نبينا محمد ﷺ، وأدبًا معه بما يليق بمقامه الشريف، وفضله المنيف.

وحريٌّ بطالب العلم أن يكون متمسكًا بمنهج الصحابة في أموره كلِّها، ولا سيما في آداب الطلب؛ لأن في أدبهم مع النبي ﷺ فوائد منهجيةً، ونكتًا علمية، وأخلاقًا عَلِيَّةً.

٨- الحذر من الاجتراء على الشيخ:

ينبغي لطالب العلم أن يتبسّط على من يُعلّمه وإن آنسه، ويحذر سخطه، ولا يطول عليه بحيث يضجره؛ بل يقنع بما يحدثه به، فقد قيل لبعض الحكماء: مَنْ أذَلُّ الناس؟ فقال: «عالم يجري عليه حكم جاهل».

وقد كان إسماعيل بن أبي خالد من أحسن الناس خُلُقًا، فلم يزالوا به حتى

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ٢٢٢)، وحسنه شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيح الترغيب والترهيب» (١٠١).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (١/ ١٨٣).

ساء خلقه(١).

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنه يخشى على فاعل ذلك أن يحرم الانتفاع»(٢).

ولكل شيخ مرتبة تليق به من الإجلال والاحترام، فليس أهل العلم سواء في العلم والعمل وحفظ مراتب العلماء، وتنزيل كل منهم منزلته التي أنزله الله -تعالى- مُسْتَحْسَنٌ شرعًا وعقلًا.

٩- الاعتراف والإقرار بفضل الشيخ وعلمه، وإرشاد الآخرين إلى الاكتساب من علمه:

يقول الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يجب على المتعلم الاعتراف بفضل الفقيه، والإقرار بأن العلم من جهته اكتسبه وعنه أخذه. وقال أبو بكر الأدفوي: «إذا تعلم الإنسان من العالم واستفاد منه الفوائد؛ فهو له عبد، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ﴾ [الكهف: ٦٠]؛ وهو: يوشع بن نون، ولم يكن مملوكًا له، وإنما كان متتلمذًا له، متَّبعًا له، فجعله الله فتاه لذلك»(٣).

ثم بعد الاعتراف بفضل الشيخ؛ يجب عليه إرشاد أصحابه إليه؛ لأن من بركة الحديث إفادته(٤).

قال ابن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من بخل بالحديث، وكتم على الناس سماعهم؛ لم يفلح». وكذا قال إسحاق بن راهويه(٥).

١٠- الحذر من التكبر والحياء أثناء الطلب:

ذكر الإمام البخاري عن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ؛ أنه قال: «لا ينال العلم مستحي، ولا

---

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع» (١/ ٢١٨/ ٤١٠).

(٢) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٢٥).

(٣) «الفقيه والمتفقه» (ص٩٩).

(٤) «تدريب الراوي» (٢/ ٥٩١).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٥٩١).

مستكبر»[١].

وعن الأصمعي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «من لم يَتَحَمَّل[٢] ذلّ التعلم ساعة، بقي في ذلّ[٣] الجهل أبدًا»[٤].

١١- الاعتناء بفهم ما يُحصِّله، وتصحيحه، ومعانيه، ولغته، وإعرابه، وأسماء رجاله؛ محققًا كل ذلك:

ويبدأ بذلك مقدمًا «الصحيحين»، ثم «سنن أبي داود»، و«الترمذي»، و«النسائي»، و«ابن ماجه»، ثم الكتب الأخرى؛ كـ «السنن» للبيهقي، و«المسند» للإمام أحمد؛ فهلم جَرًّا[٥].

١٢- الاشتغال بالتخريج والتصنيف؛ إذا رأى أنه تأهل لذلك:

قال الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ: «قلّ ما يتمهّر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستثير الخفي من فوائده؛ إلا من جمع مُتفرقه، وألف مُشتّته، وضمّ بعضه إلى بعض، واشتغل بتصنيف أبوابه، وترتيب أصنافه؛ فإن ذلك الفعل مما يقوي النفس، ويثبت الحفظ، ويزكي القلب، ويشحذ الطبع، ويبسط اللسان، ويجيد البيان، ويكشف المشتبه، ويوضح الملتبس، ويكسب -أيضًا- جميل الذكر وتخليده إلى آخر الدهر»[٦].

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٢٩)، ذكره البخاري معلقًا، وأخرجه مسندًا أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٨٧)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (ص١٤٤)، وهو صحيح.

(٢) في «تدريب الراوي» طبعة الفاريابي (٢/ ٥٩٢): «يحتمل»؛ وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

(٣) في «تدريب الراوي» للمحقق نفسه (٢/ ٥٩٢): «في ذلك»؛ وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه.

(٤) أخرجه البيهقي في «المدخل» (٤٠٣).

(٥) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٢٧).

(٦) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٨٠).

وكان شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُوصي تلاميذه من آنس من نفسه قدرة على التأليف والتصنيف إن فعل ذلك؛ فلا يعجل في النشر، بل ينتظر حتى ينضج ويرسخ في هذا الشأن، فإن من أَلَّف؛ فقد استهدف.

ولقد كان من مِنَّة الله عليَّ وتوفيقه لي: أن كثيرًا من مؤلفاتي ومصنفاتي انتشرت واشتهرت في حياة مشايخي الكبار؛ كالألباني، وابن باز، وابن العثيمين، ومقبل الوادعي -رحمهم الله-، وعبد المحسن العباد، وربيع المدخلي -حفظهم الله-؛ فما سمعنا منهم إلا القول الجميل، والوصية بها وبقراءتها ونشرها، وهذا أمر تواتر بين أهل العلم وطلابه.

*** ومن أشهر المصنفات في هذا الباب:**

١- «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ).

٢- «الفقيه والمتفقه» له.

٣- «الرحلة في طلب الحديث» له.

٤- «أدب الإملاء والاستملاء» للإمام أبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت٥٦٢هـ).

٥- «الحث على حفظ العلم، وذكر كبار الحفاظ» للحافظ أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت ٥٧٩هـ).

٦- «صفة الفتوى والمفتي والمستفتي» للإمام أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي (ت٦٩٥هـ).

٧- «تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم» للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن السيد العارف أبي الفضل سعد الله ابن جماعة الكناني (ت٧٣٣).

٨- «أخلاق العلماء» للإمام أبي بكر الآجري (ت٣٦٠هـ).

٩- «حلية طالب العلم» للشيخ الدكتور بكر بن عبدالله أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٤٢٩هـ).

١٠- «حلية العالم المعلم، وبلغة الطالب المتعلم من حديث جبريل -عليه السلام-» لراقم هذه الحروف، كان الله له، وعفا الله عنه بمنه وكرمه[1].



(١) وللمزيد انظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١١٨- ١٢٤ - وما بعدها)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص١٩٠-١٩٥)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (٢/ ٤٢٣ و٤٣٨ - وما بعدها)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ٣٠٩ و٣٥٢ - وما بعدها)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٥٦٥- ٥٨٢ و٥٨٣- ٦٠١)، و«المقنع» لابن الملقن (١/ ٣٩٣ - ٤٠٥ و٢/ ٤٠٧- ٤١٨)، و«اليواقيت والدرر» للمناوي (٢/ ٦٦٣- ٦٦٤).

٤٠- غريب الحديث

(وَمَعْرِفَةُ غَرِيْبِهِ وَلُغَتِهِ، وَتَفْسِيرُ مَعَانِيْهِ، وَاسْتِنْبَاطُ أَحْكَامِهِ):

❖ *الشرح*:

معرفة غريب الحديث فن من فنون الحديث يتعلق بمعرفة معاني الألفاظ الغامضة الواقعة في متون الأحاديث، البعيدة عن الفهم؛ لقلة استعمالها.

قال ابن الصلاح رحمه الله: «هذا فن مهم يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري، جدير بالتوقي»[١].

وقال ابن كثير رحمه الله: «وهو من المهمات المتعلقة بفهم الحديث والعلم والعمل به، لا بمعرفة صناعة الإسناد وما يتعلق به»[٢].

وقوله: (وَتَفْسِيرُ مَعَانِيْهِ):

قال ابن الصلاح رحمه الله: «وأقوى ما يعتمد عليه في تفسير غريب الحديث: أن يظفر به مفسرًا في بعض روايات الحديث»[٣]؛ أي: ما جاء مفسرًا في رواية أخرى، وهذا الطريق أجوده.

وقوله: (وَاسْتِنْبَاطُ أَحْكَامِهِ):

قال ابن جماعة رحمه الله: «وأما فقه الكلام، فهو مما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه، وهذه صفة الفقهاء الأعلام: كالشافعي، ومالك، وفي هذا الفن مصنفات؛ كـ«معالم السنن» للخطابي، و«التمهيد» لابن عبد البر»[٤].

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص ١٣٧).

(٢) «الباعث الحثيث» (٢/ ٤٦١).

(٣) «المقدمة في علوم الحديث» (ص ١٣٨).

(٤) «المنهل الروي» (ص٦٢).

*** فائدة معرفة غريب الحديث:**

معرفة ما خفي من معاني ألفاظ الحديث، وحَلِّ مشكله.

*** كيفية معرفة غريب الحديث:**

١- النظر في كتب غريب الحديث، وأشهر المصنفات في ذلك:

- «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ).

- «غريب الحديث» لمحمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي (ت٢٣١هـ).

- «غريب الحديث» لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، وهو ذيل واستدراك على كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام.

- «غريب الحديث» لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ).

- «غريب الحديث» لأبي سليمان الخطابي (ت٣٨٨هـ).

- «الغريبين» - غريب القرآن والحديث - لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت٤٠١هـ).

- «غريب الحديث» لأبي الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ).

- «النهاية في غريب الحديث والأثر» لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير (ت٦٠٦هـ).

٢- النظر في كتب اللغة، وأشهرها:

- «لسان العرب» لابن منظور.

- «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس.

- «تاج العروس» للزبيدي.

- «القاموس المحيط» للفيروز أبادي.

٣- النظر في شروح الأحاديث وبيان مشكلها، ومن تلك المصنفات:

- «شرح مشكل الآثار» للطحاوي.

- «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة.

- «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن حجر.

* **حكم الحديث غريب اللفظ والمعاني:**

يحتج به ويعمل به، إذا كان من قسم المقبول، وإلا؛ فلا.

تنبيه: واحذر من تعطيل صفات الله -تعالى- الموجودة في بعض المعاجم اللغوية، وعليك بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية في ذلك[1].



---

(١) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٣٧)، و«المقنع» لابن الملقن (٢/ ٤٤٢)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢١٩، ٣/ ٣٠)، و«قفو الأثر» لابن الحنبلي (ص٤٧)، و«اليواقيت والدرر» للمناوي (١/ ١٦٩)، و«المنهل الروي» لابن جماعة (ص٦٢)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (٢/ ٤٦١-٤٦٤).

٤٢- تخريج الحديث

(وَعَزْوُهُ إِلَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِيْنَ وَأَتْبَاعِهِمْ وفَاقَاً وخِلافَاً):

❖ *الشرح*:

قال الشيخ محمد جمال الدين القاسمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أنه يكفي في الأثر المروي ذكر الصحابي الذي رواه، ومخرجه من المحدثين المشهورين، وفي ذلك فوائد جمة:

أما ذكر الصحابي؛ ففائدته: أن الحديث تتعدد رواته وطرقه، وبعضها صحيح، وبعضها ضعيف، فيذكر الصحابي؛ ليُعْلَمَ ضعيفُ المروي من صحيحه.

ومنها: رجحان الخبر بحال الراوي من زيادة فقهه ووَرَعِهِ، ومعرفة ناسخه من منسوخه؛ بتقدم إسلام الراوي وتأخُّرِهِ.

وأما ذكر المخرج؛ ففائدته:

- تعيين لفظ الحديث، وتبين رجال إسناده في الجملة، ومعرفة كثرة المخرجين وقلتهم في ذلك الحديث؛ لإفادة الترجيح، وزيادة التصحيح.

- الرجوع إلى الأصول عند الاختلاف في الفصول.

.. إلى غير ذلك من المنافع الجليلة»(١).

ومن فوائد عزو الآثار إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم:

١- حفظها من النسيان والضياع.

٢- نشر فقه الصحابة رضي الله عنهم وإذاعته بين العامة والخاصة.

٣- عزو الآثار إلى الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم دليل على وجود الإحسان في اتباع منهجهم.

---

(١) «قواعد التحديث» (ص ٢٢٨).

٤- الترغيب والتشويق لمطالعة الكتب؛ فإن الرغبة في المطالعة من أكبر النعم التي خُصَّ بها الإنسان.



٤٣- الأحكام التكليفية

(وَيُحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى مَعْرِفَةِ الأَحْكَامِ الخَمْسَةِ؛ وَهِيَ):

❖ *الشرح*:

الأحكام لغة: جمع حكم، وهو لغة: القضاء[١].

واصطلاحًا: «ما اقتضاه خطاب الشرع المتعلق بأفعاله المكلفين، من طلب، أو تخيير، أو وضع»[٢]، أو: «إثبات أَمْر لأمر، أو نفيه عنه»[٣].

وقوله: (الأَحْكَامِ الخَمْسَةِ):

أي: الأحكام الخمسة التكليفية؛ لأن الأحكام الشرعية تنقسم إلى قسمين: تكليفية، ووضعية.

فالتكليفية خمسة:

أ- (الوُجُوبُ):

❖ *الشرح*:

الواجب -أو الوجوب- لغة: الساقط، واللازم.

واصطلاحًا: ما أمر به الشارع على وجه الإلزام؛ كالصلوات الخمس.

ب- (وَالنَّدْبُ):

❖ *الشرح*:

الندب: لغة: المدعو.

واصطلاحًا: «ما أمر به الشارع لا على وجه الإلزام»؛ كالسنن الرواتب.

---

(١) «مذكرة في أصول الفقه» لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ص٩).

(٢) «الأصول من علم الأصول» لفقيه الزمان شيخنا محمد صالح العثيمين رحمه الله (ص١٠).

(٣) «مذكرة الشنقيطي» (ص١٠).

ت- (وَالتَّحْرِيْمُ):

❖ الشرح:

والتحريم أو المحرم: لغة: الممنوع.

اصطلاحًا: «ما نهى عنه الشارع على وجه الإلزام بالترك»؛ كعقوق الوالدين.

ث- (وَالكَرَاهَةُ):

❖ الشرح:

الكراهة أو المكروه: لغة: المبغض.

واصطلاحًا: «ما نهى عنه الشارع، لا على وجه الإلزام بالترك».

ج- (وَالإِبَاحَةُ):

❖ الشرح:

والإباحة أو المباح: لغة: المعلن والمأذون فيه.

واصطلاحًا: «ما لا يتعلق به أمر، ولا نهي لذاته»؛ كالأكل في رمضان ليلًا.

ويسمى -أيضًا-: حلالًا، وجائزًا[1].

(وَمُتَعَلَّقَاتُهَا مِنَ:

أ- الخَاصِّ؛ وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ.

ب- وَالعَامِّ؛ وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى شَيْئَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ.

ت- وَالمُطْلَقِ؛ وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ مَعَ عَدَمِ تَعْيِينٍ فِيْهِ، وَلَا شَرْطٍ.

ث- وَالمُقَيَّدِ؛ وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى مَعَ اشْتِرَاطِ آخَرٍ.

ج- وَالمُفَصَّلِ؛ وَهُوَ: مَا عُرِفَ المُرَادُ مِنْ لَفْظِهِ، وَلَمْ يَفْتَقِرْ فِي البَيَانِ إِلَى غَيْرِهِ.

ح- وَالمُفَسَّرِ؛ وَهُوَ: مَا وَرَدَ البَيَانُ بِالمُرَادِ مِنْ مَدْلُولِهِ[1].

---

(١) «الأصول من علم الأصول» للشيخ العثيمين (ص١١-١٤) باختصار.

خ- وَالْمُجْمَلِ؛ وَهُوَ: مَا لَا يُفْهَمُ الْمُرَادُ مِنْهُ، وَيَفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ)[٢].



(١) جاء في «المطبوع» بيان المفسر بتعريف المجمل، والمجمل ساقط بالجملة، وهو على الجادة في الأصول الخطية.

(٢) وتفاصيل هذه المتعلقات محلّها كتب أصول الفقه؛ فلينظرها من أراد البسط.

٤٤- الترجيح بين الرواة

(وَالتَّرْجِيْحُ بَيْنَ الرُّوَاةِ مِنْ جِهَةِ كَثْرَةِ العَدَدِ، مَعَ الاسْتِوَاءِ فِي الحِفْظِ، وَمِنْ جِهَةِ العَدَدِ -أَيْضًا- مَعَ التبَايُنِ فِيْهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ):

❖ *الشرح:*

يشير المصنف رحمه الله إلى بعض طرق الترجيح؛ فمن العلماء من يرجح بين الروايات بالأحفظ والأضبط، ومنهم من يرجح بالعدد.

وأوجه الترجيح كثيرة، وقد ذكرها الحافظ الحازمي في «الاعتبار» (ص٥٩-٨٩) فوصلت إلى خمسين وجهًا، وزاد عليها الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص٢٤٥) حتى تجاوزت المائة.

وهذه المسائل أصولية تراجع وتنظر في مظانها من كتب أصول الفقه.



٤٥- الناسخ والمنسوخ

(وَمَعْرِفَةُ نَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ):

❖ *الشرح*:

قال ابن الصلاح رحمه الله: «هو عبارة عن رفع الشارع حكمًا منه متقدمًا بحكم منه متأخر»[(١)].

*** أهميته:**

علم ناسخ الحديث ومنسوخه من أجل العلوم وأهمها وأخطرها، وهذا العلم لا بدّ منه للمفتي؛ فإن الفتوى لا بدّ لها من دليل، ومن الدلائل: أحاديث النَّبيِّ ﷺ، فمتى لا يقف المفتي على ناسخها ومنسوخها، فربما يتمسك في بعض فتاويه بالمنسوخ؛ فيكون مخطئًا في استدلاله، فيكون كمن أفتى بغير علم، فَضَلَّ وأَضَلَّ.

عن أبي عبدالرحمن السلمي؛ قال: مَرَّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه على قاصٍّ يقُصُّ، فقال: «أتعرف الناسخ والمنسوخ؟» قال: لا. قال: «هلكت وأهلكت»[(٢)].

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص ١٧٤).

(٢) أخرجه الزهري في «الناسخ والمنسوخ» (ص١٣)، وأبو جعفر النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص٧ - مؤسسة الثقافية)، وأبو خيثمة في «العلم» (١٣٠)، وأبو بكر الهمداني في «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» (٣)، وأبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١١٧)، وابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (٣)، كلهم من طريق سفيان الثوري، عن أبي حصين، عن أبي عبدالرحمن به.

قال شيخنا الإمام الألباني رحمه الله في تحقيقه لكتاب «العلم» لأبي خيثمة (ص٣١): «إسناده صحيح على شرط الشيخين».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٢٩٠/ ٢٦١٩٢) من طريق يحيى بن سعيد، عن أبي حصين، عن أبي عبدالرحمن به.

وله طرق أخرى؛ انظرها -تفضُّلًا- في «نواسخ القرآن» لابن الجوزي.

ولذا قال القرطبي رحمه الله عند قوله -تعالى-: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]: «معرفة هذا الباب أكيدة، وفائدته عظيمة، لا يستغني عن معرفته العلماء، ولا ينكره إلا الجهلة الأغبياء؛ لما يترتب عليه من النوازل في الأحكام، ومعرفة الحلال في الحرام»(١).

* **طرق معرفة النسخ:**

١- **بالنص الصريح؛** كقوله ﷺ: «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور؛ فزوروها**»(٢).

٢- **بقول الصحابي؛** كحديث جابر رضي الله عنه: «**كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ: ترك الوضوء مما مسَّت النار**»(٣).

وحديث أُبي بن كعب رضي الله عنه: «كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم أُمِرَ بالغُسل»(٤).

٣- **بالتأريخ؛** كما سلك الإمام الشافعي في حديث شداد بن أوس رضي الله عنه وغيره: «**أفطر الحاجم والمحجوم**»(٥)، في شأن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد استشهد بمؤتة سنة ثمان من الهجرة، وقول ابن عباس رضي الله عنهما: «احتجم وهو صائم محرم»(٦)، وإنما أسلم ابن عباس مع أبيه في فتح مكة.

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (٢/ ٦١).

(٢) أخرجه مسلم (٩٧٧) من حديث بريدة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أبو داود (١٩٢)، والنسائي (١٨٥)، وابن خزيمة (٤٣)، والبيهقي (١/ ١٥٥) بسند صحيح.

(٤) أخرجه أبو داود (٢١٥)، والترمذي (١١٠)، وأحمد (٥/ ١١٥)، والدارمي (٧٦٦)، والدارقطني (١/ ١٦٦)، وهو صحيح.

(٥) أخرجه أبو داود (٢٣٦٩)، وابن ماجه (١٦٨١)، والنسائي في «الكبرى» (٣١٣٨)، وأحمد (٤/ ١٢٣ و١٢٤)، وهو صحيح.

(٦) أخرجه البخاري (١٨٣٦)، وليس عنده: «صائم»، وإنما هي عند الترمذي (٧٧٥).

وهو بعيد غزوة مؤتة بيقين، وكذلك صحب ابن عباس رسول الله ﷺ في حجة الوداع سنة عشر من الهجرة.

٤- بالإجماع: والإجماع لا ينسخ ولا يُنْسَخ، ولكن يدل على وجود ناسخ؛ كحديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه: أن نبي الله ﷺ قال: **«إذا شرِبوا الخمر؛ فاجلدوهم، ثمَّ إذا شرِبوا؛ فاجلدوهم، ثمَّ إذا شرِبوا؛ فاجلدوهم، ثمَّ إذا شربوا الرابعة؛ فاقتلوهم»**(١).

قال ابن المنذر رحمه الله: «أجمع عوام أهل العلم على أنه لا يقتل، إلا شاذًّا من الناس، لا نعلمه خلافًا»(٢).

وحكى ابن حزم رحمه الله: أن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عمل به(٣).

قلت: وقد اختار شيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة: أن الحديث ليس بمنسوخ، وأن هذه الحكومة من باب التعزير(٤).

*** أشهر المصنفات في ناسخ الحديث ومنسوخه:**

١- «الناسخ والمنسوخ» لأبي جعفر النحاس.

٢- «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» لأبي بكر الحازمي الهمداني.

٣- «الناسخ والمنسوخ» لأبي عبيد.

٤- «نواسخ القرآن» لابن الجوزي.

٥- «الناسخ والمنسوخ في الأحاديث» لأبي حامد أحمد بن محمد المظفر الراوي

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٨٢)، والترمذي (١٤٤٤)، وابن ماجه (٢٥٧٣)، والنسائي في «الكبرى» (٥٢٩٧)، وأحمد (٤/ ٩٣ و٩٧) من طرق عنه، وهو صحيح.

(٢) «الإشراف على مذاهب العلماء» (٢/ ٢٨).

(٣) «المحلى» (١١/ ٣٦٦).

(٤) انظر -تفضلًا-: «الصحيحة» (٣/ ٣٤٨/ ١٣٦٠)، وراجع -أيضًا- تعليق الشيخ أبي الأشبال أحمد شاكر رحمه الله على «المسند» (٩/ ٤٩-٩٢)؛ فإنه ماتع نفيس.

(ت٦٣١هـ)[1].



(١) ولي كتاب جامع في ما صحَّ في هذا الباب؛ سميته: «الباعث الحثيث في صحيح الناسخ والمنسوخ من الحديث» جمعت فيه فوائد وفرائد كتب المتقدمين؛ يسَّر الله نشره على خير وبركة.

وانظر -غير مأمور-: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٧٤)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (٢/ ٤٦٦- ٤٦٨)، و«المقنع» لابن الملقن (٢/ ٤٥٠- ٤٦٨)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٢٧٨)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٦٥)، و«توضيح الأفكار» للصنعاني (٢/ ٤١٦)، و«المنهل الروي» لبدر الدين ابن جماعة (ص٦٢).

٤٦- معرفة الصحابة

(وَمَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ):

❖ الشرح:

اختلف في حدِّ الصحابي، وأخرج الخطيب عن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «كلّ من صحب رسول الله ﷺ سنة، أو شهرًا، أو يومًا، أو ساعة، أو رآه؛ فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه»(١).

وعن الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «أن مَنْ صحب النبي ﷺ، أو رآه من المسلمين؛ فهو من أصحابه»(٢).

ويدل على هذا ما في «الصحيحين»(٣) من قوله ﷺ: **«يأتي على الناس زمان يغزو فئام من الناس؛ فيقال: فيكم من رأى رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس، فيقال: هل فيكم من رأى من صحب النبي ﷺ؟ فيقولون: نعم...»**(٤).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأصحّ ما وقفت عليه من ذلك: أن الصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه، أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض؛ كالأعمى.

---

(١) «الكفاية في علم الرواية» (ص ٥١).

(٢) صحيح البخاري (٦٢- كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ١- باب فضائل أصحاب النبي (٧/ ٣- فتح الباري).

(٣) أخرجه البخاري (٣٥٩٤)، ومسلم (٢٥٣٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) وبه استدل شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (٤/ ٢٤٣).

ويخرج بقيد الإيمان: من لقيه كافرًا، ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع به مرة أخرى.

وقولنا: «به» يخرج من لقيه مؤمنًا بغيره؛ كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة.

ويخرج بقولنا: «ومات على الإسلام» من لقيه مؤمنًا به، ثم ارْتَدَّ، ومات على ردته؛ كعبيد الله بن جحش، وكعبد الله بن خطل.

ويدخل فيمن ارتدَّ وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت، سواء اجتمع به ﷺ مرة أخرى أم لا، وهذا هو الصحيح المعتمد»(١).

* **طرق إثبات الصحبة:**

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم إن كون الواحد منهم صحابيًّا تارة يعرف بالتواتر، وتارة بالاستفاضة القاصرة عن التواتر، وتارة بأن يروى عن آحاد الصحابة أنه صحابي، وتارةً بقوله وإخباره عن نفسه بعد ثبوت عدالته بأنه صحابي، والله أعلم»(٢).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «الفصل الثاني: في الطريق إلى معرفة كون الشخص صحابيًّا، وذلك بأشياء:

أولها: أن يثبت بطريق التواتر: أنه صحابي.

ثانيها: الاستفاضة والشهرة.

ثالثها: أن يروى عن أحد من الصحابة: أن فلانًا له صحبة مثلًا، وكذا عن آحاد التابعين، بناء على قبول التزكية من واحد، وهو الراجح.

---

(١) «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر (الفصل الأول من مقدمة المؤلف) (١/ ٧ - ٨)، و«فتح الباري» (٧/ ٤)، و«نزهة النظر» (ص١٤٩ - مع «النكت»).

(٢) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٤٦).

رابعها: أن يقول هو إذا كان ثابت العدالة والمعاصرة بأنه صحابي.

وتعتبر المعاصرة بمضي مائة سنة وعشر سنين من هجرة النبي ﷺ؛ لقوله في آخر عمره لأصحابه: «**أرأيتكم ليلتكم هذه؟ فإنَّ رأس مائة سنةٍ منها لا يبقى على وجه الأرض ممَّن هو اليوم عليها أحد**»(١).

زاد مسلم من حديث جابر: أن ذلكم كان قبل موته ﷺ بشهر، ولفظه: سمعت النبي ﷺ يقول قبل أن يموت بشهر: «**أقسم بالله ما على الأرض من نفسٍ منفوسةٍ اليوم يأتي عليها مائة سنةٍ، وهي حيَّةٌ يومئذ**»(٢).

ولهذه النكتة لم يصدق الأئمة أحدًا ادعى الصحبة بعد الغاية المذكورة، وقد ادعاها جماعة؛ فكذبوا، وكان آخرهم: رتن الهندي(٣)»(٤).

*** ما تمس إليه الحاجة في معرفة الصحابة:**

١ - علو مكانتهم في الإسلام وعدالتهم:

- الأدلة من القرآن الكريم:

قال -تعالى-: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨].

وقوله -تعالى-: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

---

(١) أخرج البخاري (١١٦)، ومسلم (٢١٧) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (٢١٨).

(٣) وقد جمعت فيهم جزءًا مفردًا؛ هو: «إتحاف النخبة بالمعمرين الكذبة من أدعياء الصحبة» يسَّر الله تمامه على خير.

(٤) «الإصابة في تمييز الصحابة» (١/ ٩).

وقوله -تعالى-: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٞ وَرِزْقٞ كَرِيمٞ ﴾ [الأنفال: ٧٤].

وقوله -تعالى-: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٞ ﴾ [الحديد: ١٠].

وقوله -تعالى-: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر: ٨-١٠].

- **الأدلة من السنة:**

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تسبُّوا أصحابي، لا تسبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده! لو أنَّ أحدكم أنفق مثل أحدٍ ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم، ولا نصيفه**»(١).

وعن عمران بن حصين وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: «**خير أمَّتي قرني**»(٢)، وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «**خير النَّاس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٢١ و٢٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٧٠)، ومسلم (٢١٥).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٥١)، ومسلم (٢١٥).

وغير ذلك مما يطول ذكره، ويكثر تعداده، وجميع ذلك يقتضي القطع بتعديلهم، ولا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله لهم إلى تعديل أحد من الخلق، فتنبه.

*** إجماع أئمة السلف على عدالة الصحابة:**

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم».

ثم ساق طائفة من الآيات والأحاديث في ذلك، ثم قال:

«على أنه لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه؛ لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد ونصرة الإسلام، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأبناء، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، القطع على تعديلهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم كافة أفضل من جميع الخالفين بعدهم، والمعدلين الذين يجيئون من بعدهم، وهذا مذهب كافة العلماء، ومن يعتمد قوله».

ثم روى بسنده إلى أبي زرعة الرازي قال: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ؛ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حقّ، والقرآن حقّ، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن؛ أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة»(١).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة»(٢).

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «للصحابة بأسرهم خصيصة؛ وهي: أن لا يسأل عن عدالة أحد منهم؛ بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتدُّ به في الإجماع من الأمة»(٣).

---

(١) «الكفاية»، باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة (ص ٤٦-٤٩).

(٢) «الإصابة» (١/ ١٠).

(٣) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٤٦-١٤٧).

٢- ضرورة حبِّهم بين الغلو والجفاء، وسلامة القلوب والألسن تجاههم:

قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: «ونحبّ أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرط في حبّ أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم (الصحابة) إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ومن أصول أهل السنة والجماعة: سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]»[٢].

٣- وجوب اتباع منهجهم في العقيدة والعبادة والسلوك والسياسة والاقتصاد والدين كله[٣].

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (ص٥٢٨).

وانظر -تفضلًا- كتاب شيخنا عبد المحسن العباد البدر -حفظه الله-: «أَغُلُوٌّ في بعض القرابة، وجفاء في الأنبياء والصحابة؟!»؛ فإنه نفيس جدًا في بابه.

(٢) «العقيدة الواسطية» (ص٢٥).

هذا وقد نَسَبَ إلى بعض أهل الأهواء من الحدادية أنني أصف الصحابة ﷺ بالغثائية، أو أجيز ذلك، أو أهون منه، أو أسكت عنه، أو اعتذر لمن خرج منه هذا الوصف.

وهذا سوء فهم منهم أو سوء قصد، وقد يجتمعان؛ فإن بعضهم لا يفرق بين كوعه وبوعه ولا يعرف كرسوعه!!

وعلى كل الحال؛ فوصف الصحابة ﷺ بذلك لم يخرج من فمي، ولم يجر به قلمي، ولم يخطر بعلمي، وأنا أبرأ من ذلك حيّاً وميتاً.

ووصف الصحابة ﷺ بالغثائية سوء أدب يسوق إلى خلل في المنهج وزيغ في الاعتقاد.

اللهم إني قد بلغت .. اللهم فاشهد.

(٣) وانظر في هذا الباب كتابي: «بصائر ذوي الشرف بشرح مرويات منهج السلف»، و«لماذا اخترت المنهج السلفي؟».

٤- أكثر الصحابة رواية للحديث.

لم يكن الصحابة في رواية الحديث على حدٍّ سواء؛ فمنهم المقل ومنهم المكثر، وأكثرهم رواية سَبْع، وقد نظمهم بعضهم بقوله:

سَبْعٌ مِنَ الصَّحْبِ فَوْقَ الأَلْفِ قَدْ نَقَلُوا ... مِنَ الحَدِيْثِ عَنِ المُخْتَارِ خَيْرِ مُضَرِ

أَبُو هُرَيْرَةَ، سَعْدٌ، جَابِرٌ، أَنَسٌ ... صِدِّيْقَةٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ كَذَا ابْنُ عُمَرَ

(١) أبو هريرة ﷺ: روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا (٥٣٧٤).

(٢) عبد الله بن عمر ﷺ: روى ألفين وستمائة وثلاثين حديثًا (٢٦٣٠).

(٣) أنس بن مالك ﷺ: روى ألفين ومائتين وستًّا وثمانين حديثًا (٢٢٨٦).

(٤) عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنها: روت ألفين ومائتين وعشرة أحاديث (٢٢١٠).

(٥) عبدالله بن عباس ﷺ: روى ألفًا وستمائة وستين حديثًا (١٦٦٠).

(٦) جابر بن عبد الله: روى ألفًا وخمسمائة وأربعين حديثًا (١٥٤٠).

(٧) أبو سعيد الخدري ﷺ: روى ألفًا ومائة وسبعين حديثًا (١١٧٠).

ويلي هؤلاء في الكثرة:

(١) عبد الله بن مسعود ﷺ: روى ثمانمائة وثمانية وأربعين حديثًا (٨٤٨).

(٢) عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: روى سبعمائة حديث (٧٠٠).

ومما ينبغي أن يُعلم أن هذا العدد يدخُلُ فيه الأحاديث المكررة؛ فإن بعض المحدثين يعدّون الحديث المكرر بمنزلة أحاديث، والحديث الواحد المفرق قِطَعاً على حسب الاستدلال.

٥- أكثر الصحابة فتيا:

وقد اختلف في أكثرهم فتيا؛ فقيل: ابن عباس؛ قال أحمد بن حنبل: «ليس أحد من أصحاب النبي ﷺ يروى عنه في الفتوى أكثر من ابن عباس»[1].

---

(١) «إعلام الموقعين» لابن قيم الجوزية (١/ ٩).

وقيل غير ذلك، فقد جاء عن مسروق بن الأجدع التابعي أنه قال: «انتهى علم الصحابة إلى ستة: عمر، وعلي، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو الدرداء، وابن مسعود، ثم انتهى علم الستة إلى علي وابن مسعود»(١).

٦- العبادلة الأربعة:

سئل الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ فقيل له: مَنِ العبادلة؟ فقال: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص»، فقيل له: فأين ابن مسعود؟ فقال: «ليس عبد الله بن مسعود من العبادلة».

وعلل ذلك الإمام البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقال: «لأن ابن مسعود تقدم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فإذا اجتمعوا على شيء قيل: هذا قول العبادلة أو فعلهم»(٢).

٧- عدد الصحابة:

وقد حظي بشرف صحبته رسول الله ﷺ الألوف ممن لا يحصيهم العدد، ولا يجمعهم ديوان، فضلًا عن تفصيلهم؛ لتفرقهم في البلدان والنواحي.

وقال العراقي(٣):

وَالعَدُّ لا يَحْصُرُهُمْ فَقَدْ ظَهَرَ … سَبْعُونَ أَلْفًا بِتَبُوكَ وَحَضَرِ
الحَجَّ أَرْبَعُونَ أَلْفًا وَقُبِضَ … عَنْ ذَيْن مَعَ أَرْبَعِ آلافِ تَنِضْ

قال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبالجملة: فقد قال شيخنا: إنه لم يحصل لنا جميعًا؛ أي: كل من صنف في الصحابة الوقوف على العشر من أساميهم بالنسبة إلى ما مضى»(٤).

٨- طبقات الصحابة:

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٤٧-١٤٨).

(٢) المصدر السابق (ص١٤٨).

(٣) «الألفية» (ص٦٥).

(٤) «فتح المغيث» (٣/ ١٢٣).

من العلماء من نظر إلى الصحابة من حيث اشتراكهم في شرف الصحبة، فجعلهم طبقة واحدة؛ كالإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي، ومن العلماء من نظر إليهم باعتبار سبقهم إلى الإسلام والهجرة وشهودهم المشاهد؛ فجعلهم طبقات.

فمثلًا محمد بن سعد جعلهم في كتابه «الطبقات» خمس طبقات، والمشهور ما ذهب إليه الحاكم[1]، فقد جعلهم اثنتي عشرة طبقة، وهي:

١- قوم تقدم إسلامهم بمكة؛ كالخلفاء الأربعة.

٢- الصحابة الذين أسلموا قبل تشاور أهل مكة في دار الندوة.

٣- مهاجرو الحبشة.

٤- أصحاب العقبة الأولى.

٥- أصحاب العقبة الثانية، وأكثرهم من الأنصار.

٦- أول المهاجرين الذين وصلوا إلى النبي ﷺ بقباء قبل أن يدخل في المدينة.

٧- أهل بدر.

٨- الذين هاجروا بين بدر والحديبية.

٩- أهل بيعة الرضوان.

١٠- من هاجر بين الحديبية وفتح مكة.

١١- مسلمة الفتح.

١٢- صبيان وأطفال رأوا رسول الله ﷺ يوم الفتح، وفي حجة الوداع.

٩- أفضل الصحابة:

وأفضل الصحابة على الإطلاق أبو بكر الصديق عبدالله بن عثمان، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، وهم: سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام،

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص٢٢-٢٤).

وعبدالله بن عوف، وأبو عبيدة عامر بن عبدالله بن الجراح، ثم بعدهم أهل بدر، ثم أهل أحد، ثم أهل بيعة الرضوان رضي الله عنهم.

١٠ - أول الصحابة إسلامًا:

قال ابن جماعة رحمه الله: «والأورع أن يقال: أول من أسلم من الرجال الأحرار: أبو بكر، ومن الصبيان: علي، ومن النساء: خديجة، ومن الموالي: زيد، ومن العبيد: بلال»[(١)].

١١ - آخر الصحابة موتًا:

قال ابن الصلاح رحمه الله: «آخر الصحابة على الإطلاق موتًا هو أبو الطفيل عامر بن وائلة، مات سنة (١٠٠هـ)»[(٢)].

وأما بالإضافة إلى النواحي؛ ففيه خلاف بين أهل العلم، والتفصيل في مظانها من كتب المصطلح.

*** أشهر المؤلفات في الصحابة:**

١ - «الصحابة»: لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت٢٠٨هـ)[(٣)].

٢- «تاريخ الصحابة»: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)[(٤)].

٣- «الصحابة»: لأبي زرعة عبيدالله بن عبد الكريم الرازي (ت٢٦٤هـ)[(٥)].

٤ - «الصحابة»: لأحمد بن سيار المروزي (ت٢٦٨هـ)[(٦)].

---

(١) «المنهل الروي» (ص١١٢).

(٢) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٨٦).

(٣) ذكره ابن كثير في «جامع المسانيد» (٦/ ق١٨٦).

(٤) ذكره الحافظ في مقدمة «الإصابة في تمييز الصحابة» (١/ ٣).

(٥) ذكره ابن كثير في «جامع المسانيد» (٢/ ق١٥٦).

(٦) المصدر السابق (١/ ق١٤٨).

٥- «الصحابة»: لأبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت٢٧٧هـ)[(١)].

٦- «الصحابة»: لأبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني (ت٣١٦هـ)[(٢)].

٧- «الصحابة»: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت٣٢٢هـ)[(٣)].

٨- «الصحابة» لأبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)[(٤)].

٩- «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لأبي عمر يوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، مطبوع.

١٠- «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مطبوع.

١١- «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير.

*** كتب ألفت في فضائل الصحابة رضي الله عنهم مثل:**

١- «فضائل الصحابة» للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) مطبوع.

٢- «فضائل الصحابة» لأبي عبدالرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ) مطبوع.

٣- «فضائل الصحابة» لخيثمة بن سليمان الأطرابلسي (ت٣٤٣هـ) مطبوع وغيرها.

*** كتب حوت تراجم الصحابة وغيرهم، مثل:**

١- «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد (ت٢٣٠هـ) مطبوع.

٢- «الطبقات» لخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ) مطبوع.

---

(١) المصدر السابق (١/ ق ١٥٦).

(٢) ذكره ابن حجر في «الإصابة» (١/ ٣) والسخاوي في «فتح المغيث».

(٣) الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٤٧).

(٤) الإصابة (١/ ٣)، و «تعجيل المنفعة» (ص/ ١١٥ و ١٦٨)، و «فتح المغيث».

٣- «التاريخ الكبير» للإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) مطبوع.

٤- «المعرفة والتأريخ» ليعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧هـ) مطبوع.

٥- «التاريخ» لأبي بكر بن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ) مطبوع[١].



---

(١) وموضوع الصحابة ﷺ بحاجة إلى عدة مشاريع علمية؛ نذكر أهمها مع بيان أهميتها:

١- موسوعة شاملة تستخلص من ثبتت صحبته بالطرق العلمية الموثقة، وتبين من لم تثبت صحبته، ومواردها كل ما كتب عن الصحابة من كتب علمائنا المتقدمين.

٢- موسوعة تحصي صحيح فضائل الصحابة ومناقبهم ﷺ؛ لأن مجموع ذلك هو سيرة حياة أفضل البشر بعد الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم-.

٣- تقييد شبهات أهل الزيغ والهوى والبدعة ضد الصحابة ﷺ، وردّها بالحجة والدليل والبرهان، مع بيان تناقض أهل الأهواء.

٤- جمع آثار وفتاوى الصحابة ﷺ؛ لأنها التفسير الأمين والتطبيق الدقيق لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

٥- دراسة تأريخية أمينة وموثقة لما جرى بين الصحابة ﷺ، وتوجيه ذلك توجيهاً منهجياً صادقاً على أصول أهل السنة والجماعة.

وأسأل الله أن تجد هذه المشاريع العلمية الكبرى طريقها إلى الوجود على يد المخلصين من أهل السنة والجماعة من أتباع السلف الصالح.

٤٧- معرفة التابعين

(وَأَتْبَاعُهُمْ):

❖ الشرح:

ويقال للواحد منهم: تابع وتابعي؛ وهو: من لقي واحدًا من الصحابة[(١)]، وهو الأظهر[(٢)].

وقال الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ: «التابعي: من صحب الصحابي»[(٣)].

واشترط ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ: أن يكون عند رؤيته للصحابي في سن من يحفظ، وهو نظير اشتراط التمييز في الصحابي عند رؤيته لرسول الله ﷺ[(٤)].

* **فضل التابعين:**

اتفق علماء الحديث من أهل السنة والجماعة على اعتبار القرون الثلاثة الأولى للهجرة أنها أفضل القرون -وفي رواية: يلحق بها القرن الرابع-، وهي عصر الرواية -أيضًا-، ويؤيد هذا الاتفاق ما جاء في النصوص الآتية:

١- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: **«يأتي على النَّاس زمانٌ، فيغزو فئامٌ من النَّاس، فيقولون: فيكم من صحب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثمَّ يأتي على النَّاس زمانٌ، فيغزو فئامٌ من النَّاس، فيقال: هل فيكم من صاحب أصحاب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثمَّ يأتي على النَّاس زمانٌ، فيغزو فئامٌ من النَّاس، فيقال: هل فيكم من صاحب من صاحب أصحاب**

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٥١)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٤١- ٤٢).

(٢) «المنهل الروي» (ص١١٤).

(٣) «الكفاية» (ص٥٩)، وانظر: «المنهل الروي» لابن جماعة (ص١١٤).

(٤) «الثقات» لابن حبان (٦/ ٢٦٩) في ترجمة خلف بن خليفة، و«التبصرة والتذكرة» (٢/ ٤٦).

رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم»(١).

٢- وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خير أمتي قرني، ثمَّ الذين يلونهم، ثمَّ الذين يلونهم»(٢).

٣- قال ابن حبان رحمه الله: «إني أملي في ذكر من حُمل عنه العلم كتابين: كتابًا أذكر فيه الثقات من المحدثين، وكتابًا أبين فيه الضعفاء والمتروكين، وأبدأ منهما في الثقات، نذكر من صحب رسول الله ﷺ واحدًا واحدًا على المعجم؛ إذ هم خير الناس قرنًا بعد رسول الله ﷺ، ثم نذكر بعدهم التابعين الذين شافهوا أصحاب رسول الله في الأقاليم كلها على المعجم؛ إذ هم خير الناس بعد الصحابة قرنًا، ثم نذكر القرن الثالث الذين رأوا التابعين، وأذكرهم على نحو ما ذكرنا الطبقتين الأوليين، ثم نذكر القرن الرابع الذين رأوا أتباع التابعين على سبيل من قبلهم، وهذا القرن ينتهي إلى زماننا هذا»(٣).

فمن هذه النصوص يمكن حصر طبقات الرواة الرئيسة في عصر الرواية في هذه الطبقات:

الأولى: الصحابة رضي الله عنهم.

الثانية: التابعون.

الثالثة: أتباع التابعين.

الرابعة: تبع الأتباع.

*** أهمية معرفة التابعين:**

قال الحافظ ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله: «فخلف من بعد الصحابة التابعون؛

---

(١) مضى تخريجه (ص ٢٠٠).

(٢) مضى تخريجه (ص ٢٠٣).

(٣) «الثقات» لابن حبان (١/ ٤).

الذين اختارهم الله ﷻ لإقامة دينه، وخصهم بحفظ فرائضه، وحدوده، وأمره ونهيه... فحفظوا من الصحابة ما نشروه، وبثوه من الأحكام والسنن والآثار؛ فأتقنوه، وعلموه، وفقهوا فيه، فكانوا من الإسلام والدين، ومراعاة أمر الله ﷻ ونهيه بحيث وضعهم الله ﷻ، ونصبهم له؛ إذ يقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

فصاروا برضوان الله ﷻ لهم، وجميل ما أثنى عليهم بالمنزلة التي نزههم بها عن أن يلحقهم مغمز، أو تدركهم وصمة؛ لتيقظهم وتحرزهم وتثبتهم، ولأنهم البررة الأتقياء الذين ندبهم الله ﷻ لإثبات دينه، وإقامة سننه وسبله، فلم يكن لاشتغالنا بالتمييز بينهم معنى؛ إذ كنا لا نجد منهم إلا إمامًا مبرزًا مقدمًا في الفضل والعلم، ووعي السنن وإثباتها، ولزوم الطريقة واحتذائها.

ورحمة الله ومغفرته عليهم أجمعين؛ إلا ما كان ممن ألحق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس يلحقهم، ولا هو في مثل حالهم، لا في فقه، ولا علم، ولا حفظ، ولا إتقان...»[(١)].

قال أبو عبدالله الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: «... وهذا النوع -أي: معرفة التابعين- يشتمل على علوم كثيرة، فإنهم على طبقات في الترتيب، ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم؛ لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق -أيضًا- بين التابعين، وأتباع التابعين، وقد ذكرهم رسول الله ﷺ في قوله: «**خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**...»؛ فخير الناس قرنًا بعد الصحابة من شافَهَ أصحاب رسول الله ﷺ، وحفظ عنهم الدين والسنن...»[(٢)].

---

(١) «مقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ٨ - بتصرف يسير).

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٤١ - ٤٢).

وقال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا -معرفة التابعين، ومعرفة الصحابة- أصل أصيل يرجع إليه في معرفة المراسيل والمسند»(١).

*** طبقات التابعين:**

قال أبو عبد الله الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهم خمس عشرة طبقة، آخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة، ومن لقي عبد الله بن أبي أوفى من أهل الكوفة، ومن لقي السائب بن يزيد من أهل المدينة، ومن لقي عبد الله بن الحارث بن جزء من أهل مصر، ومن لقي أبا أمامة الباهلي من أهل الشام»(٢).

قال العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم إن التابعين طباق، فجعلهم مسلم في كتاب «الطبقات» ثلاث طبقات، وكذا فعل ابن سعد في «الطبقات»، وربما بلغ بهم أربع طبقات»(٣).

وقد قسمها الحافظ ابن حجر في مقدمة «تقريب التهذيب» إلى أربع طبقات هي:

الأولى: كبار التابعين.

الثانية: الطبقة الوسطى من التابعين.

الثالثة: طبقة تليها، جلُّ روايتهم عن كبار التابعين؛ كالزهري.

الرابعة: الطبقة الصغرى من التابعين.

*** المخضرمون من التابعين:**

قال العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «المخضرمون من التابعين بفتح الراء، وهم: الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ، وليست لهم صحبة»(٤).

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص ١٥١).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص٤٢).

(٣) «التبصرة والتذكرة» (٢/ ٤٧).

(٤) المصدر السابق (٣/ ٥٥).

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وذكرهم (المخضرمين) الإمام مسلم؛ فبلغ بهم عشرين نفسًا، منهم: أبو عمرو بن إياس الشيباني، وسويد بن غفلة الكندي، وعمرو بن ميمون الأودي، وعبد خير الخيواني، وأبو عثمان النهدي: عبدالرحمن بن مَلّ، وأبو الحلال العتكي ربيعة بن زرارة، وممن لم يذكرهم مسلم، منهم: أبو مسلم الخولاني عبد الله بن ثوب، والأحنف بن قيس، والله أعلم»(١).

وقال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بلغ بهم الإمام مسلم عشرين، ومغلطاي أزيد من مائة، ومن طالع «الإصابة» لشيخنا وجد منهم خلقًا، وأفردهم البرهان الحلبي (ت٨٤١هـ) في جزء سماه: «تذكرة الطالب المعلم فيمن يقال: إنه مخضرم»(٢).

*** الفقهاء السبعة من التابعين:**

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من أكابر التابعين: الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وهم:

١ - سعيد بن المسيب.

٢- والقاسم بن محمد.

٣- عروة بن الزبير.

٤ - خارجة بن زيد.

٥- أبو سلمة بن عبد الرحمن.

٦- عبيد الله بن عبد الله بن مسعود.

٧- وسليمان بن يسار»(٣).

وقد نظم بعضهم أسماءهم؛ ليسهل حفظهم:

إِذَا قِيْلَ: مَنْ فِي العِلْمِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ... رِوَايَتُهُمْ لَيْسَتْ عَنِ الحَقِّ خَارِجَهْ
فَقُلْ: هُمْ عُبَيْدُالله، عُـرْوَةُ، قَاسِمٌ ... سَعِيدٌ، أَبُو بَكْرٍ، سُلَيْمَانُ، خَارِجَهْ

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص ١٥٢).

(٢) «فتح المغيث» (٣/ ١٦٦).

(٣) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٥٢).

* أفضل التابعين:

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأعجبني ما وجدته عن الشيخ أبي عبدالله بن خفيف الزاهد الشيرازي في كتاب له قال: «اختلف الناس في أفضل التابعين؛ فأهل المدينة يقولون: سعيد بن المسيب، وأهل الكوفة يقولون: أويس القرني، وأهل البصرة يقولون: الحسن البصري»[1].

وقال الحافظ العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصحيح -بل الصواب- ما ذهب إليه أهل الكوفة؛ لما روى مسلم في «صحيحه»[2] من حديث عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ خير التَّابعين رجل يقال له: أويس...**» الحديث، فهذا الحديث قاطع للنزاع.

وأما تفضيل أحمد لابن المسيب وغيره[3]؛ فلعله لم يبلغه الحديث، أو لم يصح عنه، أو أنه أراد بالأفضلية: الأفضلية في العلم لا الخيرية، وقد تقدم في معرفة الصحابة: أن الخطابي نقل عن بعض شيوخه أنه كان يفرق بين الأفضلية والخيرية، والله أعلم»[4].

وقال الحافظ البلقيني رَحِمَهُ اللَّهُ: «والأحسن في تفضيل التابعين أن يقال: من حيث الزهد والورع: أويس القرني، ومن حيث حفظ الخبر والأثر: سعيد بن المسيب»[5].

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٥٣).

(٢) برقم (٢٥٤٢).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ٧٣).

(٤) «التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٩-٥٠).

(٥) «محاسن الاصطلاح» (ص٥١٧).

* أفضل التابعيات:

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبلغنا عن أبي بكر بن أبي داود، قال: سيدتا التابعين من النساء: حفصة بنت سيرين، وعمرة بنت عبد الرحمن [تلميذة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها]، وثالثتهما -وليست كهما-: أم الدرداء[1]»[2].

* أول التابعين وآخرهم موتًا:

قال البلقيني رَحِمَهُ اللَّهُ: «أول التابعين موتًا: أبو زيد معمر بن زيد، قتل بخراسان، وقيل: بأذربيجان سنة ثلاثين، وآخرهم موتًا: خلف بن خليفة، توفي سنة ثمانين ومائة»[3].

* فائدة:

قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي هذا الزمان -زمان آخر التابعين، وأول عصر الأتباع- ظهر بالبصرة: عمرو بن عبيد العابد، وواصل بن عطاء الغزال، ودعوا الناس إلى الاعتزال، والقول بالقدر، وظهر بخراسان: الجهم بن صفوان، ودعا إلى تعطيل الرب عَزَّ وَجَلَّ، وخلق القرآن، وظهر بخراسان في قبالته: مقاتل بن سليمان المفسر، وبالغ في إثبات الصفات حتى جسم؛ فقام على هؤلاء علماء التابعين وأئمة السلف، وحذروا من بدعهم، وشرع الكبار في تدوين السنن، وتأليف الفروع، وتصنيف العربية، ثم كثر ذلك في أيام الرشيد، وكثرت التصانيف، وألفوا في اللغات، وأخذ حفظ العلماء ينقص، ودونت الكتب، واتكلوا عليها، وإنما كان قبل ذلك علم الصحابة والتابعين في الصدور، فهي كانت خزائن العلم لهم رضي الله عنهم»[4].

---

(١) هي أم الدرداء الصغرى، واسمها: (هجيمة)، أو (جهيمة)، وأما الكبرى، واسمها: (خيرة)؛ فصحابية -رضي الله عنها-.

وانظر: «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٣٢٧)، و«البداية والنهاية» (٩/ ٤٧)، و«محاسن الاصطلاح» (ص٧١٧).

(٢) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٥٣).

(٣) «محاسن الاصطلاح» (ص٥١٩).

(٤) «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٥٩-١٦٠).

=

٤٧- رواية الأكابر عن الأصاغر

(وَمَنْ رَوَى مِنَ الأَكَابِرِ عَنِ الأَصَاغِرِ؛ كَرِوَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ تَـمِيمِ الدَّارِيِّ، وَالصِّدِّيْقِ، وَغَيْرِهِمَا.

وَيُلَقَّبُ -أَيْضًا- بِرِوَايَةِ الفَاضِلِ عَنِ المَفْضُولِ، وَرِوَايَةِ الشَّيْخِ عَنِ التِّلْمِيْذِ؛ كَرِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيْدٍ، وَرَبِيْعَةَ وَغَيْرِهِمْ، عَنْ مَالِكٍ):

❖ الشرح:

وهو أن يروي الأكبر سنًّا وطبقة، أو مكانة وقدرًا عمن هو دونه، والأصل في هذا الباب ما أشار إليه المصنف من رواية النبي ﷺ عن تميم الداري ﷺ حديث الجساسة[1]، وهذا نصّه:

فعن عامر بن شراحيل الشعبي -شعب همدان-، أنه سأل فاطمة بنت قيس -أخت الضحاك بن قيس، وكانت من المهاجرات الأول-، فقال: حدثيني حديثًا سمعتيه من رسول الله ﷺ لا تسنديه إلى أحد غيره، فقالت: لئن شئت لأفعلن؟ فقال لها: أجل حدثيني، فقالت: نكحت ابن المغيرة وهو من خيار شباب قريش يومئذ،

= **قال أبو أسامة الهلالي -عفا الله عنه بمنه وكرمه:**

ولقد كان لظهور رؤوس أهل البدع في العصور المفضلة فوائد منهجية كثيرة، منها:

١- أن هذه المناهج المنحرفة لم يدخل أحد من الصحابة ومن سار على منهجهم فيها، بل تبرؤوا منها جملة وتفصيلًا؛ كما تبرأ ابن عباس وابن مسعود من الخوارج، وتبرأ ابن عمر من القدرية.

٢- ظهور هذه المناهج المنحرفة في هذه العصور مكّن أئمة السلف من الرد عليها، وبيان قبحها، والحكم عليها بالبدعة.

٣- اتفاق كلمة أئمة السلف الصالح على الطعن في هذه المناهج المبتدعة، وتضليل رؤوسها دليل على أن الأمة لن تجتمع على ضلالة ما دامت تحذر من البدع وأهلها، وتتبرأ من المحدثات ودعاتها، مما يدل على أن الرد على المخالفين من أهل البدع والأهواء شرط في صيانة المنهج السلفي من التغيير والتبديل.

(١) أخرجه مسلم (١١٩).

فأصيب في أول الجهاد مع رسول الله ﷺ، فلما تأيمت، خطبني عبدالرحمن بن عوف في نفر من أصحاب رسول الله ﷺ، وخطبني رسول الله ﷺ على مولاه أسامة بن زيد، وكنت قد حدثت: أن رسول الله ﷺ قال: «**من أحبَّني؛ فليحبَّ أسامة**»، فلما كلمني رسول الله ﷺ، قلت: أمري بيدك، فأَنْكِحْني مَن شئت، فقال: «**انتقلي إلى أمِّ شريكٍ**»، وأم شريك امرأة غنية من الأنصار، عظيمة النفقة في سبيل الله، ينزل عليها الضيفان، فقلت: سأفعل، فقال: «**لا تفعلي؛ إنَّ أمَّ شريكٍ امرأة كثيرة الضِّيفان؛ فإنِّي أكره أن يسقط عنك خمارك، أو ينكشف الثَّوب عن ساقيك، فيرى القوم منك بعض ما تكرهين، ولكن انتقلي إلى ابن عمّك -عبدالله بن عمرو بن أمِّ مكتوم-، وهو رجلٌ من بنى فهر**»؛ فهر قريش، وهو من البطن الذي هي منه، فانتقلت إليه، فلما انقضت عدَّتي، سمعت نداء المنادي -منادي رسول الله ﷺ- ينادي: الصلاة جامعة، فخرجت إلى المسجد، فصليت مع رسول الله ﷺ، فكنت في صفِّ النساء التي تلي ظهور القوم، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته، جلس على المنبر وهو يضحك، فقال: «**ليلزم كلُّ إنسان مصلَّاه**»، ثم قال: «**أتدرون لم جمعتكم؟**»، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**إنّي والله ما جمعتكم لرغبة ولا لرهبة، ولكن جمعتكم؛ لأن تميمًا الداريّ كان رجلًا نصرانيًّا، فجاء فبايع وأسلم، وحدّثني حديثًا وافق الذي كنت أحدّثكم عن مسيح الدّجّال، حدثني: أنّه ركب في سفينة بحريّة مع ثلاثين رجلًا من لخم وجذام، فلعب بهم الموج شهرًا في البحر، ثمّ أرفؤا إلى جزيرة في البحر حتّى مغرب الشّمس، فجلسوا في أقرب السّفينة، فدخلوا الجزيرة، فلقيتهم دابّةٌ أهلب كثير الشّعر، لا يدرون ما قبله من دبره من كثرة الشّعر، فقالوا: ويلك ما أنت؟ فقالت: أنا الجسّاسة، قالوا: وما الجسّاسة؟ قالت: أيّها القوم! انطلقوا إلى هذا الرّجل في الدّير؛ فإنه إلى خبركم بالأشواق، قال: لـمّا سمّت لنا رجلًا فرقنا منها أن تكون شيطانةً، قال: فانطلقنا سراعًا حتى دخلنا الدّير، فإذا فيه أعظم إنسان رأيناه قطّ خلقًا، وأشدّه وثاقًا، مجموعةٌ يداه إلى عنقه، ما بين ركبتيه إلى كعبيه بالحديد، قلنا: ويلك! ما أنت؟ قال: قد قدرتم على خبري، فأخبروني ما أنتم؟ قالوا: نحن أناسٌ من العرب ركبنا في**

سفينة بحريّة، فصادفنا البحر حين اغتلم، فلعب بنا الموج شهرًا، ثمّ أرفأنا إلى جزيرتك هذه، فجلسنا في أقربها، فدخلنا الجزيرة، فلقيتنا دابّةٌ أهلب، كثير الشّعر، لا يدري ما قبله من دبره من كثرة الشّعر، فقلنا: ويلك! ما أنت؟ فقالت: أنا الجسّاسة، قلنا: وما الجسّاسة؟ قالت: اعمدوا إلى هذا الرّجل في الدّير؛ فإنه إلى خبركم بالأشواق، فأقبلنا إليك سراعًا، وفزعنا منها، ولم نأمن أن تكون شيطانةً، فقال: أخبروني عن نخل بيسان، قلنا: عن أيّ شأنها تستخبر؟ قال: أسألكم عن نخلها هل يثمر؟ قلنا له: نعم، قال: أما إنّه يوشك أن لا تثمر، قال: أخبروني عن بحيرة الطّبريّة، قلنا: عن أيّ شأنها تستخبر؟ قال: هل فيها ماءٌ؟ قالوا: هي كثيرة الماء، قال: أما إنّ ماءها يوشك أن يذهب، قال: أخبروني عن عين زغر، قالوا: عن أيّ شأنها تستخبر؟ قال: هل في العين ماءٌ، وهل يزرع أهلها بماء العين، قلنا له: نعم، هي كثيرة الماء، وأهلها يزرعون من مائها، قال: أخبروني عن نبيّ الأمّيّين ما فعل؟ قالوا: قد خرج من مكّة، ونزل يثرب، قال: أقاتله العرب؟ قلنا: نعم، قال: كيف صنع بهم؛ فأخبرناه: أنّه قد ظهر على من يليه من العرب وأطاعوه، قال لهم: قد كان ذلك؟ قلنا: نعم، قال: أما إنّ ذاك خيرٌ لهم أن يطيعوه، وإنّي مخبركم عنّي، إنّي أنا المسيح، وإنّي أوشك أن يؤذن لي في الخروج فأخرج، فأسير في الأرض، فلا أدع قريةً إلا هبطتها في أربعين ليلةً غير مكّة وطيبة، فهما محرّمتان عليّ كلتاهما، كلّما أردت أن أدخل واحدةً أو واحدًا منهما استقبلني ملكٌ بيده السّيف صلتًا، يصدّني عنها، وإنّ على كلّ نقب منها ملائكةً يحرسونها، قالت: قال رسول الله ﷺ -وطعن بمخصرته في المنبر-: «هذه طيبة، هذه طيبة، هذه طيبة» -يعني: المدينة-، ألا هل كنت حدّثتكم ذلك؟ -فقال الناس: نعم-؛ فإنه أعجبني حديث تميم أنّه وافق الذي كنت أحدّثكم عنه وعن المدينة ومكّة، ألا أنه في بحر الشام، أو بحر اليمن، لا بل من قبل المشرق ما هو من قبل المشرق، ما هو من قبل المشرق، ما هو، وأومأ بيده إلى المشرق، قالت: فحفظت هذا من رسول الله ﷺ».

وأما رواية النبي ﷺ عن الصديق في الأذان، فلم أقف عليها الآن[1]-، وإنما المذكور في «سنن أبي داود» (٤٩٩)، و«سنن الترمذي» (١٨٩)، وغيرهما رواية النبي ﷺ عن عبدالله بن زيد بن عبد ربه ﷺ: لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة، طاف بي وأنا نائمٌ رجل يحمل ناقوسًا في يده، فقلت: يا عبدالله! أتبيع الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ فقلت: ندعو به إلى الصلاة، قال: أفلا أدلك على ما هو خيرٌ من ذلك؟ فقلت له: بلى، قال: فقال: تقول: «**الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلَّا الله، أشهد أن لا إله إلَّا الله، أشهد أنَّ محمَّدًا رسول الله، أشهد أنَّ محمَّدًا رسول الله، حيَّ على الصَّلاة، حيَّ على الصَّلاة، حيَّ على الفلاح، حيَّ على الفلاح، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلاَّ الله**»، **قال: ثم استأخر عني غير بعيد، ثم، قال: وتقول -إذا أقمت الصلاة-: «الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلَّا الله، أشهد أنَّ محمَّدًا رسول الله، حيَّ على الصَّلاة، حيَّ على الفلاح، قد قامت الصَّلاة، قد قامت الصَّلاة، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلَّا الله»، فلما أصبحت،** أتيت رسول الله ﷺ، فأخبرته بما رأيت، فقال: «**إنَّها لرؤيا حقٌّ -إن شاء الله-، فقم مع بلال؛ فألق عليه ما رأيت، فليؤذِّن به؛ فإنَّه أندى صوتًا منك**»، فقمت مع بلال، فجعلت ألقيه عليه، ويؤذن به، قال: فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته، فخرج يجر رداءه، ويقول: والذي بعثك بالحق يا رسول الله، لقد رأيت مثل ما رأى، فقال رسول الله ﷺ: «**فللَّه الحمد**».

وقوله: (**وَيُلَقَّبُ -أَيْضًا- بِرِوَايَةِ الفَاضِلِ عَنِ المَفْضُولِ، وَرِوَايَةِ الشَّيْخِ عَنِ التِّلْمِيْذِ؛ كَرِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيْدٍ، وَرَبِيْعَةَ وَغَيْرِهِمْ، عَنْ مَالِكٍ**):

يشير المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الأمثلة إلى أقسامه[2]؛ وهي:

---

(١) ونسبها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «المقنع» (٢/ ٥٢٠) إلى ابن منده في «مستخرجه».

(٢) «التبصرة والتذكرة» (٣/ ٦٤).

١- أن يكون الراوي أكبر سنًّا وأقدم طبقة من المروي عنه؛ كالزهري ويحيى ابن سعيد الأنصاري في روايتهما عن مالك، وكأبي القاسم عبيدالله بن أحمد الأزهري أحد شيوخ الخطيب البغدادي، روى عن الخطيب في بعض تصانيفه، والخطيب إذ ذاك في عنفوان شبابه وطلبه.

٢- أن يكون الراوي أكبر قدرًا من المروي عنه؛ كأن يكون حافظًا عالمًا فقيهًا، والمروي عنه شيخًا راويًا فحسب، مثل: مالك في روايته عن عبدالله بن دينار، وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه في روايتهما عن عبيدان بن موسى العبسي، وغيرها.

٣- أن يكون الراوي أكبر من الوجهين جميعًا، وذلك كرواية كثير من العلماء والحفاظ عن أصحابهم وتلامذتهم؛ كعبدالغني الأزدي الحافظ (ت٤٠٩هـ) في روايته عن محمد بن علي الصوري (ت٤٤١هـ) وغيرها.

قال ابن الصلاح رحمه الله: «ويندرج تحت هذا النوع ما يذكر من رواية الصحابة عن التابعي؛ كرواية العبادلة، وأبي هريرة، وأنس بن مالك، ومعاوية بن أبي سفيان، وغيرهم من الصحابة عن كعب الأحبار.

وكذلك رواية التابعي عن تابع التابعي، مثل: رواية الزهري ويحيى الأنصاري عن مالك[١]، وغير ذلك»[٢].

*** فوائد معرفة هذا النوع:**

١- أن لا يتوهم كون المروي عنه أكبر، أو أفضل من الراوي، نظرًا إلى أن الأغلب كون المروي عنه كذلك؛ فيجهل بذلك منزلتهما[٣].

---

(١) «التبصرة والتذكرة» (٣/ ٦٦).

(٢) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٥٤).

(٣) المصدر السابق (ص١٥٣-١٥٤).

٢- هو نوع مهم تدعو لفعله الهمم العلية والأنفس الزكية، ولذا قيل: «لا يكون الرجل محدثًا حتى يأخذ عمن فوقه ومثله ودونه»، وفائدته: ضبط الخوف من ظن الانقلاب في السند[١].

٣- تنزيل الناس منازلهم التي يستحقونها[٢].



(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ١٧٠).

(٢) انظر: «فتح الباقي على ألفية العراقي» (٣/ ٦٤).

٤٨- رواية الأقران

(وَرِوَايَةِ النَّظِيْرِ عَنِ النَّظِيْرِ؛ كَالثَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيْفَةَ، عَنْ مَالِكٍ حَدِيْثَ: «الأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا»):

❖ الشرح:

وتسمى: رواية الأقران.

قال العراقي رَحِمَهُ اللهُ: «القرينان: من استويا في الإسناد والسن غالبًا، والمراد بالاستواء في ذلك على المقاربة»[١].

ومثَّل المصنف لهذا النوع برواية سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي، الإمام الحجة الثقة الحافظ الفقيه العابد المتوفى سنة (١٦١ هـ)، ورواية أبي حنيفة النعمان بن ثابت التيمي مولاهم الكوفي، أحد الأئمة الأربعة، المتوفى سنة (١٥٠ هـ) عن الإمام مالك.

ورواية الإمام أبي حنيفة أخرجها: الحسين بن خسرو في «مسنده»؛ كما في «جامع مسانيد أبي حنيفة» للخوارزمي (٢/ ١١٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ٢٧٦).

وأما رواية سفيان وأبي حنيفة؛ فأخرجها القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري؛ كما في «جامع مسانيد أبي حنيفة» (٢/ ١١٩-١٢٠).

---

(١) «التبصرة والتذكرة» (٣/ ٦٧).

واستدل الحاكم، وابن الصلاح، والسخاوي وغيرهم بحديث عائشة رضي الله عنها: «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم».

وهو حديث ضعيف، وإن رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» لكن بغير إسناد بصيغة التمريض. وانظر -غير مأمور-: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٤/ ٣٦٨/ ١٨٩٤).

والحديث صحيح: أخرجه مسلم (١٤٢١)، وانظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٢١٦)، و«الإرواء» (١٨٣٣)، كلاهما لشيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



٤٩- رواية الآباء عن الأبناء

(وَمَعْرِفَةِ رِوَايَةِ الآبَاءِ عَنِ الأَبْنَاءِ؛ كَرِوَايَةِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِهِ الفَضْلِ رضي الله عنهما وَعَكْسُهُ، وَكَذَا رِوَايَةُ الأَمِّ عَنْ وَلَدِهَا):

❖ *الشرح*:

قال الحافظ السخاوي رحمه الله: «هو نوع مهم، وفائدة ضبطه: الأمن من ظن التحريف الناشئ عنه كون الابن أبًا»[(١)].

وقوله: (وَعَكْسُهُ):

أي: رواية الأبناء عن الآباء؛ وهو ثاني النوعين، وهو الجادة: أي الطريق المسلوكة المعروفة[(٢)].

قال العراقي رحمه الله: «ومن أهم هذا النوع ما إذا أبهم اسم الأب، أو الجد؛ فلم يسم، بل اقتصر على كونه أبًا للراوي، أو جدًّا له؛ فيحتاج حينئذ إلى معرفة اسمه»[(٣)].

* أقسامه:

١- رواية الابن عن أبيه دون الجد، وهو باب واسع، وذلك نحو رواية أبي العشراء الدارمي، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ، وهو عند أصحاب السنن الأربعة.

٢- رواية الابن عن الأب عن الجد، مثل: بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، روى بهذا الإسناد نسخة كبيرة، وجده هو معاوية بن حيدة القشيري -صحابي-[(٤)].

---

(١) «فتح المغيث» (٣/ ١٨٦).

(٢) المصدر السابق (٣/ ١٩٢- ١٩٣).

(٣) «التبصرة والتذكرة» (٣/ ٩٠).

(٤) «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٥٨- ١٥٩).

قال العراقي رحمه الله: «ورواية الرجل عن أبيه عن جده من المعالي»[(١)].

وقوله: (وَكَذَا رِوَايَةُ الأَمِّ عَنْ وَلَدِهَا):

وقد مثلوا لها برواية أم رومان -زوج أبي بكر الصديق-، عن ابنتها عائشة الصديقة رضي الله عنها في حديث تزويج عائشة[(٢)].

ومثله: رواية الأب عن ابنته؛ كرواية أنس بن مالك رضي الله عنه عن ابنته عند البخاري (١٩٨٢): «وحدثتني ابنتي أمينة: أنه دفن لصلبي إلى مقدم الحجاج البصرة بضع وعشرون ومائة».



(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٨٩).

(٢) انظر: «الإصابة» (٤/ ٤٠٥)، و«اختصار علوم الحديث» (٢/ ٥٤٥).

٥٠- المدبَّج

(وَمَعْرِفَةُ المُدَبَّجُ؛ وَهُوَ: رِوَايَةُ الأَقْرَانِ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ؛ فَإِنْ رَوَى أَحَدُهُمَا عَنِ الآخَرِ وَلَمْ يَرْوِ الآخَرُ عَنْهُ؛ فَغَيْرُ مُدَبَّجٍ):

❖ *الشرح:*

المدَبَّج: بفتح الدال المهملة، وتشديد الباء الموحدة؛ وهو: أن يشترك التلميذان في الرواية عن شيخ، ويكون كل واحد من التلميذين قد روى عن الآخر؛ كرواية عائشة رضي الله عنها عن أبي هريرة رضي الله عنه والعكس.

وقوله: **(فَإِنْ رَوَى أَحَدُهُمَا عَنِ الآخَرِ وَلَمْ يَرْوِ الآخَرُ عَنْهُ؛ فَغَيْرُ مُدَبَّجٍ):**

كرواية سليمان التيمي عن مسعر، وهما قرينان، ولا نعلم لمسعر روايةً عن التيمي.

قال السخاوي رحمه الله: «فكل مدبج أقران ولا عكس»[1].

ويقصد بالأقران: المتقاربون في السن والإسناد، وبينهما أبو عبدالله الحاكم

---

(١) «التوضيح الأبهر» (ص٩١).

وهو قول ابن حجر رحمه الله في «نزهة النظر» (ص٦٠)، والسخاوي كما هو معلوم تلميذ الحافظ ابن حجر، فالغالب عنه إذا لم يعز قوله إلى أحد؛ فهو قول ابن حجر.

وكتابه: «فتح المغيث» أكبر شاهد على ذلك، فقد وجدنا بالتتبع: أنه يقول قولًا في مسألة، ثم بعد عدة صفحات يصرح بأنه قول ابن حجر بقوله: «قاله شيخنا»، أو: «هذا ما ترجح لشيخنا»، وغير ذلك من العبارات.

وقد يأتي بعض الأغمار حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام؛ ويقول: هذه سرقة علمية -وقد قالوها ونسبوا كبار العلماء إلى السرقات العلمية-: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥].

فلا تلتفت إليهم، ولا تعول على قولهم؛ فإنهم غثاء واستماع قولهم عناء، وبلاء أحدث فتناً عمياء، نعوذ بالله من درك الشقاء، ومن شماتة الأعداء.

اكتفى فيه بالتقارب في الإسناد دون السن؛ قاله ابن الصلاح[(١)]، وزاد العراقي[(٢)]: «غالبًا»؛ أي: هم المتقاربون في السن والإسناد غالبًا.

والتدبيج لا يختص بالصحابة ﷺ فقط؛ بل في التابعين -أيضًا- ومن بعدهم.

*** مسألة:**

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإذا روى الشيخ عن تلميذه صدق أن كلًّا منهما يروي عن الآخر، فهل يسمى: مدبجًا؟ فيه بحث، والظاهر: لا؛ لأنه من رواية الأكابر عن الأصاغر، والتدبيج مأخوذ من ديباجتي الوجه؛ فيقتضي أن يكون ذلك مستويًا من الجانبين، فلا يجيء في هذا»[(٣)].

*** فائدة المدبج:**

قال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن فوائد معرفة هذا النوع: أن لا يُظن الزيادة في الإسناد أو إبدال «عن» بالواو»[(٤)].

*** لطيفة:**

قال الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي المدبج -أيضًا- نوع مقلوب في تدبيجه، وإن كان مستويًا في الأمور المتعلقة بالرواية؛ أي: ليس فيه شيء من الضعف الذي في نوع «المقلوب» الماضي في أنواع الضعيف.

ومثال هذا النوع عجيب مستطرف، وهو: رواية مالك بن أنس، عن سفيان الثوري، عن عبدالملك بن جريج، وروى -أيضًا- ابن جريج، عن الثوري، عن مالك.

فهذا إسناد كان على صورة، ثم جاء في رواية أخرى مقلوبًا؛ كما ترى»[(٥)].

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٥٤).

(٢) «شرح الألفية» (٤/ ٦١).

(٣) «نزهة النظر» (ص٦٠).

(٤) «تدريب الراوي» (٢/ ٧١٦).

(٥) «الباعث الحثيث» (٢/ ٥٣٨).

=

٥١- معرفة رواية الأخوة والأخوات

(وَمَعْرِفَةُ رِوَايَةِ الإِخْوَةِ وَالأَخَوَاتِ؛ كَعَمْرٍ وَزَيْدٍ ابْنَي الخَطَّابِ):

❖ الشرح:

يقصد بذلك: معرفة من اشترك في اسم الأب.

* فائدته:

أن لا يظن من ليس بأخ أخًا عند الاشتراك في اسم الأب.

ومثال الأخوين في الصحابة: عمر، وزيد ابنا الخطاب؛ كما ذكره المصنف، وعبد الله، وعتبة ابنا مسعود، وزيد، ويزيد ابنا ثابت.

وهذا لا يقتصر في الاثنين من الإخوة، بل هناك الثلاثي، مثل: علي، وجعفر، وعقيل بنو أبي طالب.

والرباعي، مثل: عبد الرحمن، ومحمد، وعائشة، وأسماء أولاد أبي بكر رضي الله عنه.

والخماسي من التابعين: مثل: موسى، وعيسى، ويحيى، وعمران، وعائشة أولاد طلحة بن عبيد الله.

والسداسي في التابعين مثل: محمد، وأنس، ويحيى، ومعبد، وحفصة، وكريمة بنو سيرين، هكذا سماهم ابن معين، والنسائي، والحاكم.

والمحدثون أوصلوا هذا النوع إلى أكثر من عشرة.

= وانظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٥٤-١٥٥)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٢٦١-٢٦٤)، و«نزهة النظر» لابن حجر (ص٦٠)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ١٧٤)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٧١٦-٧١٩)، و«الاقتراح» لابن دقيق العيد (ص٤٩- ٥٠ - دار الكتب العلمية).

* **أوائل المصنفين في ذلك:**

قال ابن الصلاح رحمه الله: «وقد صنّف فيه القدماء؛ كعلي بن المديني[1]، ومسلم ابن الحجاج، والنسائي، وأبو العباس بن السراج، وغيرهم»[2].



(١) واسم كتابه: «تسمية من روى عنه من أولاده العشرة»، وهو مطبوع في السعودية.

(٢) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٥٥).

وانظر: «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٢٦٥)، و«نزهة النظر» لابن حجر (ص٧٧)، و«التوضيح الأبهر» للسخاوي (ص٩١-٩٢)، و«فتح المغيث» له (٣/ ١٧٨-١٨٥)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٧١٩)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (٢/ ٥٣٩).

٥٢- السابق واللاحق

(وَمَنِ اشْتَرَكَ عَنْهُ فِي الرِّوَايَةِ اثْنَانِ تَبَاعَدَا مَا بَيْنَ وَفَاتَيْهِمَا -كَالسَّرَاجِ-؛ فَإِنَّ البُخَارِيَّ رَوَى عَنْهُ، وَكَذَا الخَفَّافُ، وَبَيْنَ وَفَاتَيْهِمَا مَائَةٌ وَسَبْعٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةٍ، أَوْ أَكْثَرَ):

❖ *الشرح:*

وهذا العلم يعرف بـ «السّابق واللاّحِق»؛ وهو: أن يشترك اثنان في الرواية عن شيخ، أحدهما متقدم الوفاة والآخر متأخر الوفاة، مع التباعد ما بين وفاتيهما.

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره المصنف: أن محمد بن إسحاق الثقفي السراج النيسابوري (ت٣١٣) روى عنه الإمام البخاري في «تاريخه»، وروى عنه -أيضًا- أبو الحسين أحمد بن محمد الخَفّاف النيسابوري، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة، أو أكثر، وذلك: أن البخاري مات سنة (ست وخمسين ومائتين)، ومات الخَفّاف سنة (ثلاث وتسعين وثلاثمائة)، وقيل: مات في سنة (أربع، أو خمس وتسعين وثلاثمائة).

وكذلك مالك بن أنس حدث عنه الزهري وزكريا بن دُرَيْد الكندي[(١)]، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر، ومات الزهري سنة أربع وعشرين ومائة، ولقد حظي مالك بكثير من هذا النوع.

ومن فوائده: حلاوة علو الإسناد في القلوب، وعلو الإسناد من مطلوبات أئمة الحديث وحفاظه، وأن لا يظن سقوط شيء في الإسناد.

قلت: ومن فوائده ما ذكره السخاوي رحمه الله: «وتفقه الطالب في معرفة العالي والنازل، والأقدام من الرواة عن الشيخ، ومن به ختم حديثه»[(٢)].

---

(١) وزكريا هذا كذّاب ادّعى السماع من مالك والثوري والكبار.

وانظر: «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر، وكذلك «الباعث الحثيث» (٢/ ٥٥٩).

(٢) «فتح المغيث» (٣/ ٢٠٠).

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد أكثر المزي في «تهذيبه» من التعرض في ذلك، يعني: كون فلان آخر من روى عن فلان، وهو مما يتحلى به كثير من المحدثين، وليس من المهمات فيه»(١).

قال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو متعقب بأول فوائده»(٢).

وقال الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «عُدَّ هذا نوعًا من أنواع الحديث قليل الجدوى، عديم الفائدة، وهذه الحلاوة التي ذكرت ما أظن عارفًا يذوقها، ثم إنه ليس اسمًا لرتبة معينة كرواية الآباء عن الأبناء، والأكابر عن الأصاغر ونحوها»(٣).

* نكتة علمية:

قال شيخ الإسلام ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك مائة وخمسون سنة، وذلك أن أبا علي البرداني سمع من السلفي حديثًا رواه عنه، ومات البرداني على رأس الخمسمائة، وآخر أصحاب السلفي سبطه أبو القاسم بن مكي، مات سنة خمسين وستمائة»(٤).

* المصنفات في ذلك:

وقد ألف الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ فيه كتابًا سماه: «السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة الراويين عن شيخ واحد»(٥).

---

(١) «الباعث الحثيث» (٢/ ٥٦١).

(٢) «فتح المغيث» (٣/ ٢٠٠)، ويشير إلى ما ذكره في أول كلامه: «وفائدة ضبطه: الأمن من ظن سقوط شيء في إسناد المتأخر».

(٣) «إسبال المطر» (ص٣١٩).

(٤) «نزهة النظر» (ص٦٠-٦١).

(٥) وانظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٥٩)، و«التقييد والإيضاح» (ص٢٧٥)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٢٠٠)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (٢/ ٥٥٩)، و«نزهة النظر» لابن حجر (ص٦٠)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٧٣٧)، و«المقنع» لابن الملقن (٢/ ٥٤٧).

٥٣- الوُحْدَان

(وَمَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ كَمُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ، لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ الشَّعْبِيِّ):

❖ الشرح:

وَيُعْرف هذا النوع بـ «الوُحْدَان»؛ وهم: الرواة الذين لم يرو عن كل واحد منهم إلا راو واحد.

*** فوائده:**

معرفة المجهول إذا لم يكن صحابيًّا؛ لأن جهالة الصحابة لا تضر؛ كما هو مقرر عند أئمة هذا الشأن.

وقال السخاوي رحمه الله: «وفائدته في الصحابة: أن مما تثبت به الصحبة قول التابعي الثقة، وفيمن بعدهم عدم زوال جهالة العين عنه، وإن كان المختار خلافه»[(١)].

وللإمام مسلم بن الحجاج كتاب في ذلك[(٢)] باسم «المنفردات والوحدان».

*** مثاله في الصحابة:**

١- وهب بن خنبش[(٣)] الطائي الكوفي، قال ابن الصلاح رحمه الله: «وهو في كتابي الحاكم وأبي نعيم الأصبهاني في معرفة علوم الحديث: هرم بن خنبش، وهو رواية

---

(١) «التوضيح الأبهر» (٩٤).

(٢) قال ابن الصلاح في «المقدمة» (ص١٥٩): «لم أره».

وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في «الباعث الحثيث» (٢/ ٥٦٢): «هو جزء صغير في (٢٤ صفحة)، مطبوع على الحجر في الهند ضمن مجموعة لم يذكر فيها تاريخ طبعها».

قلت: وقد طبع في بيروت عام (١٤٠٨هـ) بتحقيق د. عبد الغفار البنداري، والسعيد زغلول، نشر دار الكتب العلمية.

(٣) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون، وفتح الباء الموحدة آخره شين معجمة.

داود الأودي عن الشعبي، وذلك خطأ، صحابي لم يرو عنه غير الشعبي»[١].

قال المزي رحمه الله: «ومن قال: «وهب» أكثر وأحفظ»[٢].

وهذا ما رجَّحه الحافظ ابن حجر رحمه الله[٣].

٢- عامر بن شهر، وعروة بن مضرس، ومحمد بن صفوان الأنصاري، ومحمد ابن صيفي الأنصاري، وليس بالذي قبله على الصحيح، وهؤلاء صحابيون أجلاء، لم يرو عنهم غير الشعبي التابعي الجليل.

ومثاله في التابعين:

١- قال ابن الصلاح رحمه الله: «وكذلك تفرد الزهري عن نيف وعشرين رجلًا من التابعين، لم يرو عنهم غيره»[٤].

٢- وكذلك عمرو بن دينار تفرد عن جماعة من التابعين[٥].



(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٥٩).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣١/ ١٢٨/ ٦٧٥٦).

(٣) «الإصابة» (١٠/ ٣١٩).

(٤) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٦١).

(٥) وللمزيد انظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٥٩-١٦١)، و«التقييد والإيضاح» (ص٢٧٧- وما بعدها)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (٢/ ٥٦٢)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٢٠٥)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٧٣٩).

٥٤- من عرف بأسماء أو نعوت

(وَمَنْ عُرِفَ بِأَسْمَاءٍ أَوْ نُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ؛ كَمُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الكَلْبِيِّ المُفَسِّرِ):

❖ الشرح:

وزاد السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «من كنية، أو لقب، أو صفة، أو حِرْفَةٍ[١]، أو نسبٍ»[٢].

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا فن عويص[٣]، والحاجة إليه حاقة»[٤].

❋ فوائده:

١- الأمن من توهم الواحد اثنين؛ فأكثر.

٢- الأمن من اشتباه الضعيف بالثقة وعكسه.

٣- إظهار تدليس المدلسين؛ فإن أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم.

❋ مثاله:

محمد بن السائب الكلبي صاحب التفسير أحد الضعفاء[٥]، وهو أبو النضر[٦] المروي عنه حديث تميم الداري وعدي بن بداء، في قصتهما النازل فيه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٦]: رواه ابن إسحاق صاحب المغازي، عن أبي النضر،

---

(١) أي جهة تخصصه من زراعة أو صناعة أو تجارة وغيرها. (المعجم الوسيط).

(٢) «التوضيح الأبهر» (ص٩٤).

(٣) بمهملتين أوله وآخره؛ كرغيف؛ أي: صعب الاستخراج.

وانظر: «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٢٠٨).

(٤) «المقدمة في علوم الحديث» (١٦١).

(٥) انظر: «الضعفاء الصغير» (٣٢٢)، و«التاريخ الكبير» (١/ ٢٨٣)، و«التاريخ الأوسط» (٢/ ٥١) كلها للإمام البخاري، و«المجروحين» (٢/ ٢٥٣) لابن حبان.

(٦) كما في «سنن الترمذي» (٣٠٦١)، وقد بيَّن حاله الترمذي.

عن باذان، عن ابن عباس، عن تميم.

- وهو حماد بن السائب[(١)] راوي حديث: «ذكاة كل مَسْكٍ[(٢)] دباغه»[(٣)]: رواه عنه عن إسحاق بن عبدالله بن الحرث، عن ابن عباس؛ أبو أسامة -حماد بن أسامة-، وسماه: حمّادًا أخذًا من محمد، وقد غلط فيه حمزة بن محمد الكناني الحافظ، والنسائي.

- وهو أبو سعيد الذي روى عنه عطية العوفي التفسير، وكناه بذلك؛ ليوهم الناس أنه إنما يروي عن أبي سعيد الخدري[(٤)].

- وهو أبو هشام الذي روى عنه القاسم بن الوليد الهمذاني، عن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما حديث لما نزل: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥].. الحديث؛ كناه

---

(١) كما في «مستدرك الحاكم» (٤/ ١٢٤)، وقد خفي عليه حاله؛ فصحح الحديث، وقد بيّن الخطيب في «الموضح» (٢/ ٣٥٧-٣٥٩) أنه محمد بن السائب الكلبي ولا فرق

(٢) بفتح الميم وسكون السين؛ وهو الجلد.

(٣) أخرجه الحاكم (٤/ ١٢٤) وصححه، ولكنه لم يتفطن أن حمادًا هذا هو الكلبي المتفق على ضعفه.

وشرح ذلك بتفصيل الخطيب في «الموضح» (٢/ ٣٥٧-٣٥٩)، وخرَّج الحديث من كتاب عبد الغني بن سعيد.

وخفي أمره -أيضًا- على شيخنا الإمام الألباني رحمه الله في «غاية المرام» (ص٣٤) حيث قال: «وحماد بن السائب لم أعرفه، ولعله محرف».

لكن الحديث صحيح: أخرجه أبو داود (٤١٢٥)، والنسائي (٢/ ١٩١)، وأحمد (٣/ ٤٧٦) من حديث سلمة بن المحبق، وفي إسناده ضعف.

قال شيخنا في «غاية المرام» (ص٣٤): «لكن له شاهد من حديث عائشة مرفوعًا بلفظ: «ذكاة الميتة دباغها»: أخرجه النسائي بإسناد صحيح.

وآخر من حديث ابن عباس بلفظ: «ذكاة كل مسك دباغه»».

(٤) كما نص على ذلك الإمام أحمد في «العلل» (ص١٣٠٦ و١٣٠٧)، وهذا تدليس قبيح؛ لسقوط حديث عطية عن أبي سعيد بالجملة.

وانظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٦٢)، و«الكامل» لابن عدي (٦/ ٢١٢٧)، و«المجروحين» لابن حبان (٢/ ٢٥٣).

بابنه هشام[١].

- وهو محمد بن السائب بن بشر الذي روى عنه ابن إسحاق -أيضًا-[٢].

*** المؤلفات فيه:**

١- «إيضاح الإشكال» للإمام عبدالغني بن سعيد الأزدي المصري[٣].

٢- «موضح أوهام الجمع والتفريق» للإمام الخطيب البغدادي[٤].



(١) لم أقف على من خرّج هذا الإسناد، وانظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٧٤٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) وهو غير مطبوع، وانظر: «تاريخ التراث العربي» (١/ ٤٦١) لفؤاد سزكين.

(٤) وهو مطبوع.

وللمزيد انظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٦١-١٦٢)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٢٨١)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٢٠٨)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٧٤٦)، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي (٢/ ٣٥٤ - وما بعدها)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (٢/ ٥٧٣).

٥٥- الأفراد

(وَمَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ، وَالكُنَى، وَالأَلْقَابِ):

❖ *الشرح*:

سمى ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا النوع بـ «المفردات الآحاد»، أو بـ «الأفراد»؛ كما سماه العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «ألفيته».

وقال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا نوع مليح عزيز، يوجد في كتب الحفاظ المصنفة في الرجال مجموعًا مفرقًا في أواخر أبوابها»[١].

* تأتي الأسماء في الإسناد على صفتين:

الصفة الأولى: مقيدًا باسم الأب أو غيره، مثل قول المحدث: «حدثنا محمد بن إسماعيل»؛ فإن ورد أي اسم على هذه الصفة؛ فإن معرفته تكون بالرجوع إلى كتب التراجم المرتبة على حروف المعجم.

إن أردت طبقته؛ فانظر موضع وجوده في الإسناد أولًا: أهو متقدم الذكر في الرواة أم متأخر؟

فإن وجدته في الإسناد أنه يقارب في الزمن زَمَانَ شيوخ ذلك الراوي؛ فالمظنة في الوقوف عليه كتب التواريخ والرجال: كـ «تهذيب الكمال» للمزي، و«التاريخ الكبير» للبخاري، ونحو ذلك.

وهذا النوع من الأسماء قد يأتي:

١- **موصوفًا بالحفظ والثقة والإتقان والضبط**؛ كقول المحدث: «حدثنا فلان ابن فلان الحافظ»؛ فالوقوف على معرفته يكون بالرجوع إلى كتاب «تذكرة الحفاظ»، أو «سير أعلام النبلاء» كليهما للذهبي.

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٦٣).

وهذا بشرط كونه ثقة في الحديث، فإن لم تجده هناك؛ فاعتبره مجروحًا، والمرجع في ذلك كتب المجروحين ممن لم يترجم لهم في «تهذيب الكمال» للمزي، وهو كتاب «لسان الميزان» لابن حجر، فإنه حوى أسماء أغلب من يذكر بالجرح في العصور المتأخرة.

٢- **أو منسوبًا إلى بلد**؛ كقول المحدث: «حدثنا فلان البغدادي، أو الدمشقي».

والرجوع إلى «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، أو «تاريخ دمشق» لابن عساكر، أو: «تاريخ واسط» للحافظ بَحْشَل الواسطي.

ولكن مع تيسير كل هذه الوسائل في الوقوف على ترجمة الراوي، أحيانًا يتعذر الوقوف عليه مع مجيئه مُسَمًّى، والسبب في ذلك:

إما كون الراوي وقع منسوبًا إلى أبيه نسبة غير صريحة، أو إلى جده، أو أحد أجداده، من جهة الأب أو الأم، أو نُسِبَ إلى أبيه بكنية أبيه، أو لقبه، وغير ذلك.

وإما كون الراوي معروفًا بأكثر من اسم، وذلك على سبيل التدليس إخفاء لحقيقته.

الصفة الثانية: **أن يأتي اسم الراوي مهملًا من القيد**؛ كقول المحدث: «حدثنا عبد الله» دون أن يذكر نسبته إلى أب أو غيره.

وهذا لا يقع إلا من قد عرف من الرواة بالعدالة البالغة، أغنى عن ذكر العلامات الزائدة يميز بها.

فإن المحدثين يستعملون هذا كثيرًا؛ لأنه لا يشق عليهم معرفته، ولا يخفى على ماهر بالصنعة أنه عبد الله بن المبارك، مع كثرة من اسمه «عبد الله» من الرواة.

وكذا قول المحدث: «حدثنا شعبة، أو مالك».

ولا يتأهل أحد في معرفة مثل هذه الأسماء المهملة دون قيد؛ إلا من عرف

طبقة الراوي الذي جاء اسمه هكذا.

وقد يأتي هذا النوع من الأسماء المهملة التي يشترك اثنان في نفس الاسم، مثل: سفيان؛ أهو الثوري، أو ابن عيينة؟

وتمييزها يعرف بالقرائن المعينة التي تفصل الاشتراك، ومن هذه القرائن: معرفة المكثر من الرواة في الرواية عن شيخ.

فمثلًا: إذا جاء سفيان عن عمرو بن دينار الجمحي؛ فهو سفيان بن عيينة، قيل: إن ابن عيينة لازمه عشرين سنة، ولكن هذه الرواية ضعيفة، والصحيح: أنه لازمه أربع سنين، والله أعلم.

وأيضًا: يحيى عن شعبة بن الحجاج، وهو يحيى بن سعيد القطان، قد لازم شعبة عشرين سنة[1].

وقوله: (وَالكُنَى):

لا يطلق لفظ «الكنية» إلا لما جاء من الأسماء مضافًا إلى الأب أو الأم، مثل: أبو، وأم، ومجيء الراوي بكنيته في الأسانيد كثير جدًّا، والأغلب أنها نوعان:

النوع الأول: مجيء الراوي بكنيته مجردًا، دون قيد؛ كقول المحدث: «عن أبي جمرة».

النوع الثاني: مجيئه بكنيته مع قيد زائد في التعريف؛ كقول المحدث: وحدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، أو حدثنا أبو إسحاق الهمداني.

*** ممن ألف في الكنى:**

١- الدولابي، وكتابه: «الكنى والأسماء».

٢- الإمام مسلم، وكتابه: «الكنى والأسماء».

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٩٥).

٣- ابن عبد البر، وكتابه: «الاستغنا في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى».

٤- الذهبي، وكتابه: «رفع النقاب عن الكنى والألقاب».

والرواة الذين يذكرون بالكنى على أقسام:

١- من تكون كنيته اسمه، مثل: أبي حَصين بن يحيى بن سليمان الرازي، قال أبو حاتم الرازي: قلت له: هل لك اسم؟ قال: لا اسمي وكنيتي واحد، فقلتُ: فأنا قد سميتك: عبد الله؛ فتبسم[1].

٢- من اشتهر بكنيته، ولا يعرف أله اسم غيرها أم لا؟.

مثل: أبي بكر بن عياش.

٣- من اشتهر بكنيته، واختلف في اسمه.

مثاله: أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم، فقيل في اسمه: «بُكَيْر»، وقيل غير ذلك.

٤- من اشتهر بكنيته وله اسم معروف، مثل: أبي عاصم النبيل.

٥- من يذكر بكنيته وهو مشهور باسمه، مثل: عمر بن الخطاب أبو حفص.

وقوله: (الأَلْقَابِ):

«اللقب ما يوضع علامة للتعريف، لا على سبيل الاسمية العلمية، مما دلّ على رفعة في الشيء»[2].

مثل: الصديق، والفاروق، وزين العابدين، والأعرج، وغُنْدَر، وغير ذلك من الألقاب.

كما يأتي -أحيانًا- بصيغة الكنية، وهو لقب، مثل: أبي الزناد لقب عبدالله بن

---

(١) «الجرح والتعديل» (٤/ ٢/ ٣٦٤).

(٢) «فتح المغيث» (٣/ ٢٢٧).

ذكوان، وكنيته: أبو عبدالرحمن.

*** مسألة:**

اعلم -رحمك الله- أن معرفة الراوي باسمه، أو كنيته، أو لقبه هو الأصل، ولكن إن نقل عن إنسان كراهيته لاسم، أو كنية، أو لقب؛ فلا يجوز ذكره بذلك الاسم، أو كنيته، أو لقبه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١١]؛ إلا إذا تحققنا أنه يرضي بذلك اللقب، أو اشتهر به دون كراهيته لذلك؛ فلا بأس حينئذ؛ لأنه لا يذكر على سبيل الانتقاص، بل على سبيل الاسم العلم.

فلا يتصور ذكر المحدث الكبير في الإسناد وهو الأعمش بقصد شينه بصفة العمش، واستعماله بمنزلة اسمه سليمان بن مِهْرَان؛ فكم من إنسان يذكر بمثل هذه الألقاب وهو في نفس الوقت إمام ثقة، حافظ متقن؛ فتنبه[١].



---

(١) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٦٨-١٧٢)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٢٨٩- ٢٩٩)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٢٢٧ - وما بعدها)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (٢/ ٥٩٤- ٦٠٦)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٧٦٣- ٧٩٠)، و«المقنع» لابن الملقن (٢/ ٥٧٠-٥٩٠)، و«اليواقيت والدرر» للمناوي (٢/ ٦٥٨- ٦٥٩).

٥٦- الأسماء المفردة

(وَمَعْرِفَةِ مُفْرَدَاتِ ذَلِكَ، وَمَنِ اشْتَهَرَ بِالاسْمِ دُوْنَ الكُنْيَةِ، وَعَكْسُهُ):

❖ الشرح:

قال السخاوي رحمه الله: «(معرفة مفردات ذلك) كله، التي لا يكون منها سوى الواحد، مما من فائدته تضمن ضبطها؛ فإن جُلَّه مما يشكل لقلة دورانه على الألسنة، كسندر، وأبي السنابل، وَمُشْكَدانَة»[1].

وفي الأسماء المفردة صنف البرديجي: «طبقات الأسماء المفردة»[2].

وقوله: (وَمَنِ اشْتَهَرَ بِالاسْمِ دُوْنَ الكُنْيَةِ، وَعَكْسُهُ):

كسلمان الفارسي، فإن كنيته: أبو عبدالله، ويقال له: سلمان الخير.

و(عكسه)؛ كأبي الضحى، فقد اشتهر بالكنية دون الاسم، وهو مسلم بن صبيح الهمداني العطار، ثقة فاضل.



---

(١) «التوضيح الأبهر» (ص٩٥-٩٦).

(٢) وهو مطبوع.

٥٧- من وافق اسمه اسم أبيه

(وَمَنْ وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَ أَبِيْهِ):

❖ الشرح:

كالحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي[1].

ومحمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله، المعروف بابن سيد الناس[2]، المتوفى سنة (٧٣٤هـ).

ومحمد بن محمد بن محمد بن أبي أكرم بن أبي طالب بن عبدالجبار القلانسي[3]، المتوفى سنة (٧٦٥هـ).



(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٦/ ٨٤).

(٢) انظر: «الدرر الكامنة» (٤/ ٣٣٠)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (١/ ٢٨٩)، و«ذيل تذكرة الحفاظ» (ص٣٥٠) للسيوطي.

(٣) انظر: «ذيل العبر» لأبي زرعة العراقي (١/ ١٦٠)، و«شذرات الذهب» (٦/ ٢٠٦) لابن العماد الحنبلي.

٥٨- المؤتلف والمختلف

(وَالمُؤْتَلِفِ وَالمُخْتَلِفِ):

❖ *الشرح*:

قال ابن الصلاح رحمه الله: «وهو يأتلف؛ أي: يتفق في الخط صورته، ويختلف في اللفظ صيغته»(١).

❊ أهميته:

قال ابن الصلاح رحمه الله: «هذا فن جليل من لم يعرفه من المحدثين كثر عِثاره، ولم يعدم مخجلًا، وهو منتشر، لا ضابط في أكثره يفزع إليه، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلًا»(٢).

قال السخاوي رحمه الله: «هو فن واسع من فنون الحديث المهمة الذي يحتاج إليه في دفع مَعَرَّة التصحيف، قال علي بن المديني: «أشد التصحيف ما يقع في الأسماء»، ووجهه بعضهم في ضبط الحديث بأن شيئًا لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده»(٣).

والضبط فيها على قسمين: على العموم وعلى الخصوص.

القسم الأول: على العموم من غير تخصيص بكتاب، وأمثلته كثيرة منها:

سلَّام كله مُشَدَّد إلا خمسة:

١- والد عبدالله بن سَلَام.

٢- وأخوه سلمة بن سَلَام.

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٧٢).

(٢) المصدر السابق (ص١٧٢).

(٣) «فتح المغيث» (٣/ ٢٣٥).

٣- محمد بن سَلَام، شيخ البخاري.

٤- سَلَام بن محمد بن ناهض المقدسي.

٥- وجَدّ محمد بن عبد الوهاب بن سَلَام المعتزلي الجبَّائي أبي علي.

قال المبرد: «ليس في كلام العرب سلَام مخفف؛ إلا والد عبدالله بن سلَام الصحابي، وسَلَام ابن أبي الحُقَيْق، قال: وزاد آخرون: سَلَام بن مُشْكَم»(١).

والقسم الثاني: ضبط ما وقع في «الصحيحين» فقط، أو فيهما مع «الموطأ»، أو في أحد الثلاثة.

ومن أمثلته:

بِشْر: كله بكسر الموحدة، وإسكان المعجمة، إلا أربعة، فبضمها وإهمالها:

١- عبدالله بن بُسر الصحابي.

٢- بُسر بن سعيد.

٣- بُسْر بن عبيدالله؛ تابعي صغير.

٤- بُسْر بن محجن الديلي.

البرَاء: كله بالتخفيف إلا أبا معشر البرَّاء وأبا العالية؛ فبالتشديد.

وغير ذلك من الأسماء(٢).

* المصنفات في ذلك:

١- «المؤتلف والمختلف»: للإمام الحافظ الدارقطني (ت٣٨٥هـ).

٢- «المؤتلف والمختلف»، و«مشتبه النسبة»: للإمام عبدالغني بن سعيد الأزدي المصري (ت٤٠٩هـ).

---

(١) انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٧٩٢).

(٢) وللمزيد انظر: «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٧٢- ١٧٩)، و«التقييد والإيضاح» (ص٢٩٩)، و«المقنع» (٢/ ٤٩٠)، و«الباعث الحثيث» (٢/٦١٨- وما بعدها)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٣٣)، وكتب «المؤتلف والمختلف».

٣- «المؤتلف تكملة المختلف» للحافظ الخطيب البغدادي (ت٣٦٠هـ) جمع بين كتابي الدارقطني وعبد الغني بن سعيد، وزاد عليهما، وجعله كتابًا مستقلاً.

٤- «مشتبه الأسماء والنسبة» للإمام الذهبي (٧٤٨ هـ).

٥- «تبصير المنتبه في تحرير المشتبه»، لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ).



٥٩- المتفق والمفترق

(وَالمُتَفِقُ وَالمُفْتَرِقُ):

❖ الشرح:

قال ابن الصلاح رحمه الله: «وهو ما اتفق لفظًا وخطًّا، وافترقت مسمياته، بخلاف النوع الذي قبله، فإن فيه الاتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ؛ أي: هو ما اتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدًا، وتختلف أشخاصهم»[(١)].

وهو أقسام:

القسم الأول: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، مثل: الخليل بن أحمد ستة:

أولهم: الخليل بن أحمد شيخ سيبويه صاحب النحو والعَرُوض، بصري، روى عن عاصم الأحول وآخرين، ولد سنة (١٠٠هـ)، وتوفي سنة (١٧٠هـ)، وقيل: سنة بضع وستين[(٢)].

قال أبو العباس المبرد[(٣)]: «فتش المفتِّشون فما وُجِد بعد نبينا ﷺ من اسمه أحمد قبل أبي الخليل بن أحمد».

قال ابن الصلاح رحمه الله: «واعترض عليه بأبي السَّفَر سعيد بن أحمد احتجاجًا بقول يحيى بن معين[(٤)] في اسم أبيه؛ فإنه أقدم، وأجاب بأن أكثر أهل العلم إنما قالوا فيه: سعيد بن يُحمد»[(٥)].

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٧٩).

(٢) «الثقات» لابن حبان (٨/ ٥٢٩)، و«فيات الأعيان» (٢/ ٢٤٤)، و«البداية والنهاية» (١٠/ ١٦١).

(٣) «الكامل» (١/ ١٤).

(٤) «تاريخ الدوري» (٢/ ١٩٤).

(٥) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٨٠).

الثاني: أبو بشر المزني البصري[(١)] حدث عن المستنير بن أخضر، وعنه العباس العنبري.

الثالث: أصبهاني، روى عن روح بن عبادة وغيره.

وقد صَحَّح العراقي[(٢)] أن هذا يسمى: «الخليل بن محمد» لا «ابن أحمد»؛ كما سماه بذلك أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين»، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان»[(٣)]، وغَلَّط العراقي من سماه «ابن أحمد»؛ كابن الصلاح، وابن الجوزي والهروي في كتاب «مشتبه أسماء المحدثين».

الرابع: أبو سعيد السجزي القاضي بسمرقند، روى عن ابن خزيمة[(٤)].

الخامس: أبو سعيد البُستي المهلبي القاضي، حدث عن الذي قبله.

وأحمد بن المظفر البكري، روى عنه البيهقي[(٥)].

السادس: أبو سعيد البستي، أخذ عن أبي حامد الإسفرائيني، ودخل بلاد الأندلس.

والراجح: أنه السابق نفسه[(٦)]؛ كما يظهر من ترجمته[(٧)].

---

(١) «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٠٠)، و«الجرح والتعديل» (١/ ٢/ ٣٨٠)، و«الإكمال» لابن ماكولا (٣/ ١٧٣)، و«المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢/ ٨٨٦).

(٢) «التقييد والإيضاح» (ص٣١٩).

(٣) (١/ ٣٠٧).

(٤) انظر: «تاج التراجم» (٧٣) لابن قُطْلوبُغا، و«الأنساب» (٧/ ٨٣) للسمعاني، و«معجم الأدباء» (١١/ ٧٧) لياقوت الحموي، و«البداية والنهاية» (١١/ ٣٠٦) لابن كثير.

(٥) انظر: «جذوة المقتبس» (ص٢١٢) للحميدي، و«الصلة» (١/ ١٨١) لابن بشكوال.

(٦) كما في «التقييد والإيضاح» (ص٤٠٧).

(٧) زاد المصنف في «المقنع» (٢/ ٦١١) سابعًا، وأضاف العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص٤٠٧-٤٠٨) آخرين.

القسم الثاني: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم؛ مثل: أحمد بن جعفر بن حمدان، أربعة: القطيعي[١]، والبصري[٢]، والدينوري[٣]، والطرسوسي[٤].

الثالث: ما اتفق في الكنية والنسبة؛ كأبي عمران الجوني؛ اثنان:

الأول: عبدالملك بن حبيب؛ تابعي[٥]، مات سنة (١٢٦ هـ).

الآخر: موسى بن سهل[٦] البصري.

الرابع: عكسه، بأنه اتفق فيه الاسم وكنى الأب؛ كصالح بن أبي صالح؛ أربعة كلهم تابعيون[٧]:

الأول: مولى التوأمة، واسم أبيه: نبهان، وكنيته: أبو محمد، مدني، روى عن أبي هريرة، وابن عباس، وأنس. والتوأمة بنت أمية بن خلف الجمحي.

الثاني: الذي أبوه: أبو صالح، ذكوان السمان، كنيته: أبو عبدالرحمن، روى عن أنس، وأخرج له مسلم.

الثالث: السدوسي: روى عن علي، وعائشة، وروى عنه خلاد بن عمر.

الرابع: مولى عمرو بن حريث، واسم أبيه: مهران، روى عن أبي هريرة، وروى عنه أبو بكر بن عياش.

القسم الخامس: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابهم، مثل: محمد بن

---

(١) «تاريخ بغداد» (٤/ ٧٣).

(٢) «الأنساب» (٧/ ١٥٢).

(٣) «الأنساب» (٥/ ٤٥٦)، و«تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص٦٠٣).

(٤) «الأنساب» (٩/ ٦٧)، و«تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص٦٠٣).

(٥) انظر: «التاريخ الأوسط» (١/ ٣١٨)، و«الجرح والتعديل» (٥/ ٣٤٦).

(٦) انظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٦)، و«الأنساب» (٣/ ٤٢٠).

(٧) انظر: «الإرشاد» (٢/ ٧٣٧)، و«المقنع» (٢/ ٦١٧-٦١٨)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٨٢٨-٨٢٩)، و«الثقات» (٤/ ٣٧٧)، و«التاريخ الكبير» (٤/ ٢٨٣).

عبد الله الأنصاري، اثنان متقاربان في الطبقة:

الأول: القاضي المشهور، صاحب الجزء المشهور من العوالي، جده المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك، روى عنه البخاري، توفي سنة (٢١٥ هـ)(١).

الآخر: أبو سلمة، واسم جده: زياد، وهو بصري ضعيف(٢).

القسم السادس: **أن يتفقا في الاسم فقط، أو في الكنية فقط**، ويقع ذكره في السند من غير ذكر أبيه، أو نسبة تميزه، فمن ثَمَّ يحتاج إلى بحث وإمعان النظر.

مثل: حماد، أهو ابن زيد، أم ابن سلمة؟ ويعرف بحسب من يروي عنه.

القسم السابع: أن يتفقا في النسبة من حيث اللفظ، ويفترقا في المنسوب إليه.

مثل: الآمُلي بهمزة ممدودة وضم الميم.

قال السمعاني رحمه الله: «أكثر علماء طبرستان من آملها، والثاني: إلى آمُل جيحون»(٣).

*** المصنفات فيه:**

«المتفق والمفترق» للخطيب البغدادي.

*** فائدته:**

ضبط الأمن من اللبس، فربما ظن الأشخاص شخصًا واحدًا عكس المذكور بنعوت متعددة(٤).



---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٣٧)، و«مشاهير علماء الأمصار» (١٢٨٧)، و«تاريخ بغداد» (٥/ ٤٠٨-٤٠٩).

(٢) انظر: «المجروحين» (٢/ ٢٦٦)، و«معجم مشتبه أسامي المحدثين» (ص٢٣٢).

(٣) انظر: «الأنساب» (١/ ٨٣).

(٤) انظر -تفضلًا-: «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٧٩-١٨٣)، و«التقييد والإيضاح» (ص٣١٨)، و«الباعث الحثيث» (٢/ ٦٢٦)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٦٩ - وما بعدها).

٦٠- وما تركب منهما

(وَمَا تَرَكَّبَ مِنْهُمَا):

❖ الشرح:

كمحمد بن عقيل، اثنان:

أولهما: بفتح أوله نيسابوري.

وثانيهما: بضمه فريابي[١].



(١) «التوضيح الأبهر» للسخاوي (ص١٠١).

٦١- المتشابه

(وَالْمُتَشَابِهِ):

❖ الشرح:

قال السخاوي رحمه الله: «وهو ما حصل الاختلاف فيه في الاسم، والاختلاف في اسم الأب»(١).

مثل: عباس وعياش، واسم أبي كل منهما الوليد، وهما بصريان، أولهما بموحدة ومهملة، وثانيهما بتحتانية ومعجمة.

ومن **فائدة كل منهما**: ضبط الأمن من التصحيف، وظن الإثنين واحدًا.

ومن المتشابه ما قد يقع فيه القلب، مثل: الوليد بن مسلم، ومسلم بن الوليد.

قال العراقي رحمه الله: «هذا النوع مما يقع فيه الاشتباه في الذهن، لا في صورة الخط، وذلك أن يكون اسم أحد الراويين كاسم أبي الآخر خطًّا ولفظًا، واسم الآخر كاسم أبي الأول، فينقلب على بعض أهل الحديث»(٢).

وله فوائد: ضبط الأمن من توهم القلب.

وللإمام الخطيب البغدادي فيه مصنف باسم: «رفع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب»(٣).

*** المصنفات فيه:**

«تلخيص المتشابه في الرسم» للخطيب البغدادي، وهو مطبوع في مجلدين.

---

(١) «فتح المغيث» (٣/ ٢٨٤).

(٢) «التبصرة» (٣/ ٢٢٣).

(٣) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٨٥)، و«الإرشاد» للخليلي (٢/ ٧٤٨)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٢٨٤-٢٩٠)، و«المقنع» لابن الملقن (٢/ ٦٢٥)، و«التبصرة» للعراقي (٣/ ٢٢٣).

٦٢- المنسوب إلى غير أبيه

(وَالمَنْسُوبِ إِلَى غَيْرِ أَبِيْهِ؛ كَبِلَالِ ابْنِ حِمَامَةَ):

❖ الشرح:

وهذا على ضروب، وهي:

١- من نسب إلى أمه؛ كَمُعَاذٍ، وَمُعَوِّذ، وَعوْذٍ بني عفراء هي أمهم، وأبوهم الحارث بن رفاعة الأنصاري.

وبلال ابن حمامة، والده رباح.

٢- من نسب إلى جدته، كيعلى ابن منية، وبشير ابن الخصاصية، هي أم الثالث من أجداده.

٣- من نسب إلى جده، كأبي عبيدة بن الجراح، عامر بن عبد الله بن الجراح.

٤- من نسب إلى رجل غير أبيه هو منه بسبب، كمقداد بن الأسود؛ وهو: المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي، قيل: البهراني كان في حِجْرِ الأسود بن عبد يغوث الزهري، وتبناه؛ فنسب إليه.

* فائدته:

دفع ظن التعدد عند نسبته إلى أبيه، أو دفع ظن الإثنين واحدًا عند موافقة اسميهما، واسم أبي أحدهما اسم الجد الذي نسب إليه الآخر[1].



(١) انظر تفصيل ذلك في: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٨٥-١٨٧)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٣٣٢)، و«الباعث والحثيث» لابن كثير (٢/ ٦٣٨)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٩٢)، و«التوضيح الأبهر» للسخاوي (ص١٠٢-١٠٣)، و«المقنع» لابن الملقن (٢/ ٦٢٦-٦٢٩)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٨٤٥ - وما بعدها).

٦٣- النسبة التي تسبق إلى الفهم

(وَالنِّسْبَةِ الَّتِي يَسْبِقُ إِلَى الفَهْمِ مِنْهَا شَيْءٌ، وَهِيَ بِخِلَافِهِ؛ كَأَبِي مَسْعُودٍ البَدْرِيِّ؛ فَإِنَّهُ نَزَلَهَا، وَلَمْ يَشْهَدْهَا):

❖ الشرح:

أي: ما نسب بعض الرواة إلى مكان به وقعة، أو إلى بلدٍ، أو قبيلةٍ، أو صنعةٍ، أو صفةٍ، أو ولاءٍ، أو غير ذلك مما ليس ظاهره الذي يسبق إلى الفهم منه مرادًا، بل لعارض عرض[(١)].

ومَثَّل المصنف رحمه الله بأبي مسعود البدريّ؛ فإنه نزلها، ولم يشهدها.

قلت: وقد عدَّه البخاري في «صحيحه» فيمن شهدها[(٢)]، وعدَّه -أيضًا- فيهم مسلم[(٣)].

قال السخاوي رحمه الله: «وبالجملة؛ فالمُثْبِت مُقَدَّم، وفيهم البخاري ومسلم، وقد استظهر له شيخنا باتفاقهم على شهوده العقبة، وأن من شهدها لا مانع من شهوده بدرًا»[(٤)].

وهذا الذي اختاره أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله، وبه جزم -أيضًا- ابن

---

(١) «فتح المغيث» (٣/ ٢٩٧).

(٢) وهو حديث شعيب عن الزهري أنه قال: سمعت عروة بن الزبير يحدث عمر بن عبدالعزيز في إمارته:أَخَّر المغيرة بن شعبة العصرَ، وهو أمير الكوفة، فدخل أبو مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري -جد زيد بن حسن، شهد بدرًا-، فقال: لقد علمت نزل جبريل فصلّى؛ فصلّى رسول الله ﷺ خمس صلوات، ثم قال هكذا أمرت... الحديث. انظر: «فتح الباري» (٧/ ٣١٧/ ٤٠٠٧).

(٣) «الكنى» لمسلم (٢/ ٧٧٨)، بل جزم في ذلك بقوله: «شهد بدرًا».

(٤) «فتح المغيث» (٣/ ٣٩٨)، وانظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر (٢/ ٤٩٠-٤٩١، ط - مؤسسة الرسالة).

الكلبي[١]، وابن الملقن[٢].

وأيضًا خالد الحذاء -الراوي المشهور- لم يكن حذَّاءً، وُصِفَ بذلك لجلوسه في الحذائين.

والله أعلم[٣].



(١) كما في «تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٨٥١).

(٢) في «المقنع» (٢/ ٦٣٠).

(٣) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٨٧-١٨٨)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٣٣٤)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (٢/ ٦٤٦)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٢٩٧ - وما بعدها)، و«المقنع» لابن الملقن (٢/ ٦٣٠)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٨٥٠).

٦٤- المبهمات

(وَالْمُبْهَمَاتِ):

❖ الشرح:

المبهم؛ هو: من لم يصرح باسمه في الإسناد والمتن من الرجال والنساء.

وهو أقسام:

١- أَبْهَمُها: رجل؛ كحديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن رجلًا قال: «يا رسول الله! الحج كل عام...» الحديث[1]، وهو الأقرع بن حابس؛ بَيَّنَهُ عبدالله بن عباس رضي الله عنه في رواية أخرى[2].

---

(١) الحديث المروي بإبهام السائل: أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢٦٦٩) ومن طريقه الخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص١٣) عن شريك وسلام، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

وأحمد في «مسنده» (١/ ٣٠١/ ٢٧٤١)، والدارمي (١٧٩٦) وكلاهما عن شريك وحده عن سماك.

وأخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (٤١٠)، ومن طريقه ابن بشكوال في «الغوامض» (٢/ ٥٢٧) من طريق أبي الأحوص -وهو سلام بن سليم-، والدارقطني في «السنن» (٢/ ٢٨١) من طريق الوليد بن أبي ثور، عن سماك به.

فهؤلاء ثلاثة رووه عن سماك، وشريك هو ابن عبد الله القاضي؛ فيه ضعف من جهة حفظه، وأبو الأحوص ثقة، فبه يزول ما يخشى من سوء حفظ شريك أن لا يكون ضَبَطَه، وأما الوليد؛ فلا يُعْتَدُّ بروايته؛ لشدة ضعفه، وهو عبد الله بن أبي ثور، ورواية سماك عن عكرمة ضعيفة؛ فالإسناد إذًا ضعيف، ولكن له طرق أخرى، وانظر ما يأتي.

(٢) والحديث المروي بالتصريح باسم الأقرع بن حابس: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٨٥)، وأحمد في «مسنده» (١/ ٢٥٥/ ٢٣٠٤و٢٩٠/ ٢٤٢و ٣٥٢/ ٣٣٠٣ و٣٧٠/ ٣٧١/ ٣٥١٠ و٣٧١-٣٧٢/ ٣٥٢٠)، وأبو داود (١٧٢١)، والنسائي (٢٦٢٠)، وابن ماجه (٢٨٨٦)، والدارمي (١٧٩٥)، والداراقطني (٢/ ٢٧٨-٢٨٠)، والحاكم في «مستدركه» (١/ ٤٤١/ ٤٧٠)، والبيهقي في «السنن» (٤/ ٣٢٦)، والخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص١٣)، وابن بشكوال في «الغوامض» (٢/ ٥٢٧-٥٢٨) كلهم من طرق عن الزهري، عن أبي سنان الدؤلي، عن ابن عباس رضي الله عنهما. =

أو امرأة؛ كالتي سألت عن غسل الحيض؟ فقال رسول الله ﷺ: «خذي فَرْصَة...» الحديث[1]، وهي: أسماء بنت يزيد بن السكن خطيبة النساء.

وفي رواية لمسلم: «أسماء بنت شَكَل».

٢- الابن والبنت.

٣- العم والعمة.

٤- الزوج والزوجة.

*** فائدته:**

- زوال الجهالة التي يرد الخبر معها؛ حيث يكون الإبهام في أصل الإسناد، كأن يقال: أخبرني رجل، أو شيخ، أو فلان، أو بعضهم؛ لأن شرط قبول الخبر كما علم: عدالة راويه، ومن أُبْهِم اسمه، لا تعرف عينه؛ فكيف عدالته؟

بل ولو فرض تعديل الراوي عنه له مع إبهامه إياه، لا يكفي على الأصح.

وكذا من فوائده: أن يكون المبهم سائلًا عن حكم عارضه حديث آخر، فيستفاد بمعرفته النسخ وعدمه إن عُرِفَ زمن إسلام ذلك الصحابي، وكان قد أخبر

= قلت: وإسناده صحيح، وأبو سنان، هو: يزيد بن أمية تابعي ثقة، وأخطأ في هذه الرواية اثنان ممن روى عن الزهري:

أحدهما: عُقَيْل بن خالد، قال فيه: «عن الزهري عن سنان»؛ نبه عليه أبو داود عقب الحديث.

والثاني: يحيى بن أُنَيْسة، قال في الحديث: «عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله» بدل: «عن أبي سنان»، وقال الدارقطني (٢/ ٢٨٠): قوله: «عن عبد الله وهم، والصواب عن أبي سنان».

والذين قالوا: «عن الزهري عن أبي سنان» صرح بعضهم بـ«الدؤلي» جماعة، وهم: سفيان بن حسين، وسليمان بن كثير، ومحمد بن حفصة، وزمعة بن صالح، وعبد الجليل بن حميد، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر.

ولا شك: أن عقيلًا أثبت في آحاد هؤلاء في الزهري؛ بل هو في مقدمة أصحابه وحفاظهم، وأما هؤلاء الستة: سفيان، وسليمان: ليّنان ليسا بثبتين فيه، وابن أبي حفصة ثقة؛ لكنه عن الزهري دون عقيل بكثير، وزمعة ليس بالقوي مطلقًا، وعبد الجليل وابن مسافر ثقتان، فمجموعهم بلا شك أولى من عقيل وحده.

(١) أخرجه البخاري (٣٠٨)، ومسلم (٣٣٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

عن قصة شاهدها وهو مسلم[١].

*** أشهر المصنفات في ذلك:**

١ - «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»: للخطيب البغدادي.

٢- «الغوامض والمبهمات»: للحافظ عبدالغني بن سعيد المصري (ت ٤٠٩هـ).

٣- «الغوامض والمبهمات»: للإمام أبي القاسم خلف بن عبدالملك بن مسعود ابن بشكوال الخزرجي الأنصاري (ت ٥٧٨هـ)، وهو أجمعها وأنفسها، وقد جمع فيه ثلاثمائة وواحد وعشرين حديثًا؛ لكنها غير مرتبة.

٤- «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد»: للحافظ ولي الدين أبي زرعة عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٢٦ هـ).

٥- «الإفهام بما وقع في البخاري من الإبهام»: للقاضي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن سراج البُلقيني الشافعي (ت ٨٢٤ هـ).

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد اعتنى ابن الأثير في أواخر كتاب «جامع الأصول» بتحريرها، واختصر الشيخ محيي الدين النووي كتاب الخطيب في ذلك»[٢].

*** طرق معرفة المبهم:**

١ - وروده مسمى في بعض الروايات.

٢ - تنصيص أهل الحديث والسير[٣].

---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٠١).

(٢) «الباعث الحثيث» (٢/ ٦٥١).

(٣) انظر: «مقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٨٨)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (٢/ ٦٥٠)، و«المقنع» لابن الملقن (٢/ ٦٣٢-٦٤٣)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٣٣٥-٣٣٨)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٠١)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٨٥٣)، و«اليواقيت والدرر» للمناوي (٢/ ٥٥٢-٥٥٣).

٦٥- التواريخ والوفيات

(وَالتَّوَارِيْخِ والوَفَيَاتِ):

❖ *الشرح:*

أي: معرفة تواريخ ولادة الصحابة والمحدثين والعلماء ووفياتهم، ومقادير أعمارهم، وسنة ارتحالهم وسماعهم، ونحو ذلك.

* **أهميته:**

تتجلي أهمية معرفة وفيات الرواة ومواليدهم في كشف الكذب عند الرواة الضعفاء من المتهمين والكذابين، والمبتدعة والفاسقين.

قال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ: «لما استعمل الرواة الكذب؛ استعملنا لهم التاريخ»(١).

وقال حفص بن غياث رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا اتهمتم الشيخ؛ فحاسبوه بالسنين»(٢).

وقال الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: «لما قَدِم علينا محمد بن حاتم الكَثِّيّ، فحدَّث عن عبد بن حميد، فسألته عن مولده، فذكر إنه ولد سنه ستين ومائتين، فقلت لأصحابنا: إنه يزعم أنه سمع منه بعد موته بثلاث عشرة سنة»(٣).

قال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «هو فن عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يُسْتَغْنى عنه، ولا يُعْتَنى بأعم منه خصوصًا ما هو القصد الأعظم منه، وهو البحث عن الرواة، والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم، وحالهم واستقبالهم؛ لأن الأحكام الاعتقادية والمسائل الفقهية مأخوذة من كلام الهادي من الضلالة،

---

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب (ص١٩٣)، و«الإعلان بالتوبيخ» للسخاوي (ص٩).

(٢) «الكفاية» (ص١٩٣).

(٣) رواه الحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (ص٦٠)، ومن طريقه الخطيب في «الجامع» (١/ ١٣٢).

والمبصر من العمى والجهالة، والنقلة لذلك هم الوسطاء بيننا وبينه، والروابط في تحقيق ما أوجبه وسنه، فكان التعريف بهم من الواجبات، والتشريف بتراجمهم من المهمات، ولذا قام به في القديم والحديث أهل الحديث، بل نجوم الهدى ورجوم العدى، وضعوا التاريخ المشتمل على ما ذكرناه، مع ضمهم له الضبط لوقت كل من السماع، وقدوم المحدث البلد الفلاني في رحلة الطلب، وما أشبه...»[1].

* **فوائده:**

١- معرفة المتصل، والمنقطع، المعضل.

٢- معرفة التدليس والإرسال، لمن لم يعاصر، ولم يلقه.

٣- معرفة من سمع قبل اختلاط الراوي ومن سمع بعده.

٤- معرفه التصحيف في الأنساب .

٥- معرفة الناسخ والمنسوخ.

٦- معرفة ضبط الراوي.

* **معلومات مهمة في مقدار الأعمار والمواليد والوفيات:**

١- توفي رسول الله ﷺ وعمره على الصحيح (٦٣ سنة)، وتوفي أبو بكر رضي الله عنه وعمره (٦٣ سنة)، وتوفي علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعمره -أيضًا- (٦٣ سنة).

٢- عاش الصحابي الجليل شاعر الرسول ﷺ حسان بن ثابت (١٢٠ عامًا)، وعاش أبوه (١٢٠ عامًا)، وعاش جده (١٢٠ عامًا)، وعاش جد أبيه (١٢٠ عامًا).

٣- ولد الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت عام (٨٠هـ)، وتوفي عام (١٥٠هـ).

٤- ولد الإمام مالك عام (٩٥هـ)، وتوفي عام (١٧٩هـ).

---

(١) «فتح المغيث» (٣/ ٣٠٩-٣١٠).

٥- ولد الإمام الشافعي عام (١٥٠هـ)، وتوفي عام (٢٠٤هـ).

٦- ولد الإمام أحمد بن حنبل عام (١٦٤هـ)، وتوفي عام (٢٤١هـ).

٧- ولد الإمام البخاري عام (١٩٤هـ)، وتوفي عام (٢٥٦هـ).

٨- ولد الإمام مسلم عام (٢٠٦هـ)، وتوفي عام (٢٦١هـ).

٩- ولد الإمام ابن ماجه عام (٢٠٩هـ)، وتوفي عام (٢٧٣هـ).

١٠- ولد الإمام أبو داود عام (٢٠٢هـ)، وتوفي عام (٢٧٥هـ).

١١- ولد الإمام الترمذي عام (٢٠٩هـ)، وتوفي عام (٢٧٩هـ).

١٢- ولد الإمام البزار عام (٢١٠هـ)، وتوفي عام (٢٩٢هـ).

١٣- ولد الإمام النسائي عام (٢٢٥هـ)، وتوفي عام (٣٠٣هـ).

١٤- ولد الإمام أبو يعلى الموصلي عام (٢٠١هـ)، وتوفي عام (٣٠٧هـ).

١٥- ولد الإمام الطبري عام (٢٢٤هـ)، وتوفي عام (٣١٠هـ).

١٦- ولد الإمام ابن خزيمة عام (٢٢٣هـ)، وتوفي عام (٣١١هـ).

١٧- ولد الإمام أبو عوانة بعد (٢٣٠هـ)، وتوفي عام (٣١٦هـ).

١٨- ولد الإمام الطحاوي عام (٢٣٧هـ)، وتوفي عام (٣٢١هـ).

١٩- ولد الإمام ابن حبان في بضع (٢٧٠هـ)، وتوفي عام (٣٥٤هـ).

٢٠- ولد الإمام الطبراني عام (٢٧٣هـ)، وتوفي عام (٣٦٠هـ).

٢١- ولد الإمام ابن السني حدود (٢٨٠هـ)، وتوفي عام (٣٦٤هـ).

٢٢- ولد الإمام الدارقطني عام (٣٠٦هـ)، وتوفي عام (٣٨٥هـ).

٢٣- ولد الإمام الخطابي في بضع (٣١٠هـ)، وتوفي عام (٣٨٨هـ).

٢٤- ولد الإمام الحاكم عام (٣٢١هـ)، وتوفي عام (٤٠٥هـ).

٢٥- ولد الإمام أبو نعيم الأصبهاني عام (٣٣٦هـ)، وتوفي عام (٤٣٠هـ).

٢٦- ولد الإمام ابن حزم عام (٣٨٤هـ)، وتوفي عام (٤٥٦هـ).

٢٧- ولد الإمام البيهقي عام (٣٨٤هـ)، وتوفي عام (٤٥٨هـ).

٢٨- ولد الإمام الخطيب البغدادي عام (٣٩٢هـ)، وتوفي عام (٤٦٣هـ).

٢٩- ولد الإمام ابن عبد البر عام (٣٦٨هـ)، وتوفي عام (٤٦٣هـ).

٣٠- ولد الإمام ابن عساكر عام (٤٩٩هـ)، وتوفي عام (٥٧١هـ).

٣١- ولد الإمام ابن الجوزي عام (٥١٠هـ)، وتوفي عام (٥٩٧هـ).

٣٢- ولد الإمام ابن القطان عام (٥٦٢هـ)، وتوفي عام (٦٢٨هـ).

٣٣- ولد الإمام النووي عام (٦٣١هـ)، وتوفي عام (٦٧٦هـ).

٣٤- ولد الإمام المزي عام (٦٥٤هـ)، وتوفي عام (٧٤٢هـ).

٣٥- ولد الإمام ابن تيمية عام (٦٦١هـ)، وتوفي عام (٧٢٨هـ).

٣٦- ولد الإمام الذهبي عام (٦٧٣هـ)، وتوفي عام (٧٤٨هـ).

٣٧- ولد الإمام ابن قيم الجوزية عام (٦٩١هـ)، وتوفي عام (٧٥١هـ).

٣٨- ولد الإمام ابن كثير عام (٧٠١هـ)، وتوفي عام (٧٧٤هـ).

٣٩- ولد الإمام ابن رجب عام (٧٣٦هـ)، وتوفي عام (٧٩٥هـ).

٤٠- ولد الإمام ابن الملقن عام (٧٢٣هـ)، وتوفي عام (٨٠٤هـ).

٤١- ولد الإمام الجرجاني عام (٧٤٠هـ)، وتوفي عام (٨١٦هـ).

٤٢- ولد الإمام ابن حجر عام (٧٧٢هـ)، وتوفي عام (٨٥٢هـ).

٤٣- ولد الإمام السخاوي عام (٨٣١هـ)، وتوفي عام (٩٠٢هـ).

٤٤- ولد الإمام السيوطي عام (٨٤٩هـ)، وتوفي عام (٩١١هـ).

٤٥- ولد الإمام محمد بن عبد الوهاب عام (١١١٥هـ)، وتوفي سنة (١٢٠٦هـ).

٤٦- ولد الإمام محمد جمال الدين القاسمي عام (١٢٨٢هـ)، وتوفي سنة (١٣٣٢هـ).

٤٧- ولد الإمام أحمد شاكر عام (١٣٠٩هـ)، وتوفي سنة (١٣٧٧هـ).

٤٨- ولد شيخنا الإمام عبد العزيز بن باز عام (١٣٣٠هـ)، وتوفي سنة (١٤٢٠هـ).

٤٩- ولد شيخنا الإمام محمد ناصر الدين الألباني عام (١٣٣٣هـ)، وتوفي سنة (١٤٢٠هـ).

٥٠- ولد شيخنا الإمام محمد صالح العثيمين عام (١٣٤٧هـ)، وتوفي سنة (١٤٢١هـ).

٥١- ولد شيخنا الإمام مقبل بن هادي الوادعي عام (١٣٦٣هـ)، وتوفي سنة (١٤٢٢هـ).

رحمهم الله جميعاً، وجمعنا بهم في جنات الفردوس مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً، غير مبدّلين ولا مضيعين، ولا ممعين ولا غلاة جافين؛ إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبي ونعم الوكيل.



٦٧- معرفة الثقات والضعفاء

(ومَعْرِفَةِ الثِّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ، وَمَنِ اخْتُلِفَ فِيهِ؛ فَيُرَجَّحُ بِالمِيزَانِ):

❖ *الشرح:*

قال ابن الصلاح رحمه الله: «هذا من أجل نوع وأفخمه؛ فإنه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه»(١).

ويقصد بهذا النوع: معرفة التجريح والتعديل في الرواة مع حذر شديد أن لا يحمله على ذلك ترك الإنصاف، أو الإطراء والافتراء؛ فذلك شر الأمور التي تدخل على القائم بذلك الآفة منها، والمتقدمون سالمون منه غالبًا، منزهون عنه؛ لوفور ديانتهم، بخلاف المتأخرين، فإنه ربما يقع ذلك في تواريخهم، وهو مجانب لأهل الدين وطرائقهم، فالجرح والتعديل خطر؛ لأنك إن عَدَّلت بغير تثبت كنت كالمثبت حكمًا ليس بثابت؛ فيخشى عليك أن تدخل في زمرة من روى حديثًا وهو يظن أنه كذب، وإن جرحت لغير تحرُّز أقدمت على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمته بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدًا.

ثم الجرح والتعديل من النصيحة في الدين؛ لله، ولرسوله، ولكتابه، وللمؤمنين، يثاب متعاطيه إذا قصد به ذلك، سواء أكانت النصيحة خاصة أو عامة.

ولذا استثنوا هذا من الغيبة المحرمة، وأجمع المسلمون على جوازه؛ بل عُدَّ من الواجبات للحاجة إليه.

وممن صرح بذلك النووي، والعز بن عبد السلام، ولفظه في قواعده: «القدح في الرواة واجب؛ لما فيه إثبات الشرع، ولما على الناس في ترك ذلك من الضرر في

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٩٣).

التحريم والتحليل وغيرهما من الأحكام، وكذلك كل خبر يجوز الشرع الاعتماد عليه والرجوع إليه، وجرح الشهود واجب عند الحكام عند المصلحة لحفظ الحقوق من الدماء، والأموال، والأعراض، والأبضاع، والأنساب، وسائر الحقوق»[1].

قال الإمام الذهبي رحمه الله: «وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدًا؛ لجلالتهم في الإسلام، وعظمتهم في النفوس؛ مثل: أبي حنيفة، والشافعي، والبخاري، فإن ذكرت أحدًا منهم؛ فأذكره على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله، ولا عند الناس؛ إذ إنما يضر الإنسان الكذب، والإصرار على كثرة الخطأ، والتجري على تدليس الباطل؛ فإنه خيانة وجناية، والمرء المسلم يطبع على كل شيء إلا الخيانة والكذب»[2].

*** شروط المُعَدِّل والجارح:**

يشترط في المعدل والجارح أربعة شروط:

١ - أن يكون عدلًا.

٢- أن يكون ورعًا يمنعه الورع من التعصب والهوى.

٣- أن يكون يقظًا غير مغفل؛ لئلا يغترَّ بظاهر حال الراوي.

٤ - أن يكون عارفًا بأسباب الجرح والتعديل؛ لئلا يجرح عدلًا، أو يعدِّل من استحق الجرح[3].

*** أشهر المصنفات في الثقات:**

١ - «الثقات» لأبي حاتم ابن حبان.

٢- «معرفة الثقات» للعجلي.

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٣/ ٣٤٨- ٣٥٠ - بتصرف يسير).

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٢).

(٣) «نزهة النظر» لابن حجر (ص٧٠).

٣- «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين.

*** المصنفات في الجمع بين الثقات والضعفاء:**

١- «التاريخ الكبير» و«الصغير» للإمام البخاري.

٢- «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم.

٣- «التاريخ» ليحيى بن معين.

٤- «تهذيب الكمال» للمزي، وفروعه.

*** المصنفات في الضعفاء:**

١- «الضعفاء الصغير» للإمام البخاري.

٢- «الضعفاء والمتروكون» للإمام النسائي.

٣- «أحوال الرجال» للجوزجاني.

٤- «الضعفاء، أو أسامي الضعفاء، ومن تكلم فيهم من المحدثين» للإمام أبي زرعة الرازي.

٥- «الضعفاء الكبير» للعقيلي.

٦- «المجروحين» لابن حبان.

٧- «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي.

٨- «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني.

وقوله: (وَمَنِ اخْتُلِفَ فِيْهِ؛ فَيُرَجَّحُ بِالمِيْزَانِ):

أي: من اخْتلِف فيه من الرواة؛ فَيُرَجَّح تعديله أو تجريحه بميزان العدل والقسط، مع مراعاة التحري والاعتدال، تاركًا التساهل والاحتمال[١].

---

(١) «التوضيح الأبهر» (ص١٠٥- ١٠٦).

وانظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٩٣)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٣٤٥)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (٢/ ٦٦٤)، و«الكفاية» للخطيب البغدادي =

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فإذا منَّ الله على الإنسان بالعلم والعدل أنقذه من هذا الظلام»[(١)].

وقال: «فإن السنة مبناها على العلم والعدل والاتباع لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ»[(٢)].



= (ص١٠٧)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٤٦)، ومقدمة «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ٢-٣)، و«نزهة النظر» لابن حجر (ص٧٠- ٧٢)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٨٩٠- ٨٩٤).

(١) «الوصية الكبرى» (ص٢٨ و٦٧).

(٢) المصدر السابق.

٦٧- اختلاط الثقات

(وَمَنِ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمْرِهِ مِنَ الثِّقَاتِ، وَخَرَّفَ مِنْهُمْ، فَمَنْ رَوَى قَبْلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ قُبِلَ)[١]:

❖ الشرح:

أي: معرفة من اختلط في آخر عمره من الرواة الثقات؛ لأسباب عارضة؛ كالخرف، أو الضرر، أو المرض، أو الشيخوخة، وغير ذلك.

وهو فن عزيز مهم، وفائدته: معرفة من تقبل روايته ومن ترد، وضبطهم بمعرفة الوقت الذي اختلط الراوي في عمره[٢].

* حكمه:

بيَّن المصنف رحمه الله حكمه، وفصّله السخاوي رحمه الله: «يُقْبَل حديث من أخذ قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ بعد الاختلاط، أو أشكل أمره، فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده»[٣].

* حقيقة الاختلاط:

قال السخاوي رحمه الله: «وحقيقته: فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت، أو سرقة مال»[٤].

* حَدُّه:

أحاديث الثقات لا الضعفاء؛ قال العراقي في «ألفيته»:

وَفِي الثِّقَاتِ مَنْ أَخِيرًا اخْتَلَطْ ... فَمَا رَوَى فِيهِ أَو أُبْهِمَ سَقَطْ

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٣٦٦).

(٢) «فتح المغيث» (٣/ ٣٦٥).

(٣) جاء في «المطبوع» زيادة: «وإلا فلا» ولم أجدها في «الأصول الخطية».

(٤) «فتح المغيث» (٣/ ٣٦٦).

* **ومن اختلط من الرواة بأخرة:**

١- عطاء بن السائب؛ فاحتج أهل العلم برواية الأكابر عنه؛ مثل: سفيان الثوري، وشعبة؛ لأن سماعهم كان في الصحة، وتركوا الاحتجاج بمن سمع منه آخرًا.

٢- أبو إسحاق السبيعي، قال الحافظ أبو يعلى الخليلي: «وإنما سمع منه ابن عيينة بعد ذلك»[(١)].

٣- سعيد بن أبي عروبة، وكان سماع وكيع والمعافى بن عمران منه بعد اختلاطه[(٢)].

٤- سفيان بن عيينة كان اختلاطه قبل موته بسنتين؛ قاله يحيى القطان.

٥- وعبدالرزاق بن همام، قال الإمام أحمد: «اختلط بعدما عَمِي، فكان يُلَقَّنُ، فَيَتَلَقَّن، فمن سمع منه بعد ما عَمِي؛ فلا شيء»[(٣)].

* **المصنفات في ذلك:**

١- «الاغتباط بمن رُمِيَ بالاختلاط» للحافظ إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي (ت٨٤١هـ) طبع.

٢- «الاغتباط بمن رمي بالاختلاط» للإمام البرهان الحلبي.

٣- «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» لابن الكيال (ت٩٢٩هـ) طبع، وهو أجمعها وأحسنها وأكملها وأتمها.

* **ذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد:**

إنَّ اهتمام المحدثين بهذا النوع يدل على تبحرهم وسعة علمهم بالأحاديث

---

(١) «الإرشاد» (١/ ٣٥٥).

(٢) «الباعث الحثيث» (٣/ ٦٦٨).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٠٩).

والرواة، وأنهم قد أحاطوا بالعلم بالرواة وأحوالهم وتواريخ ولادتهم ووفياتهم، ما لم يحط أحد قبل هذه الأمة.

فيا ليت الطاعنين بالسنة اعتبروا بهذا، وتذكروا وتفكروا، ولو أنهم فعلوا ذلك؛ لعرفوا جلالتها، ولهدوا إلى السنة الغراء، وإلى الصراط المستقيم، ولما افتروا على السنن وأئمتها الافتراءات التي سودوا بها كتبهم، ولكن الأمر كما قال الله -عز وجل-: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦](١).



(١) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٩٤-١٩٧)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٣٤٧)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (٢/ ٦٦٨)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٦٥ - وما بعدها)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٨٩٥ - وما بعدها)، و«المقنع» لابن الملقن (٢/ ٦٦٢) وغيرها.

٦٨- من احترقت كتبه

(وَمَنِ احْتَرَقَتْ كُتُبُهُ أَوْ ذَهَبَتْ، فَرَجَعَ إلى حِفْظِهِ؛ فَسَاءَ):

❖ الشرح:

قال السخاوي رحمه الله: «احترقت كتبه؛ كالمؤلف -أي: ابن الملقن-»(١).

قلت: ولعل هذا كان من الأسباب التي أثرت على ابن الملقن في إساءة حفظه وعدم تمكنه من مراجعة ما يحفظه، ومع ذلك؛ فهذا لم يكن سببًا في إسقاط ابن الملقن، والقدح في حفظه، بدليل تنصيص الأئمة على ثقته وإقامته؛ لأن ثبوت الغلط من الراوي لا يقدح في حديثه حتى يكثر منه، وما تميز حفظه له من الحديث؛ فهو مقبول، والصدق لا ينافي الغلط في الحفظ، والله أعلم.

وقوله: (أَوْ ذَهَبَتْ، فَرَجَعَ إلى حِفْظِهِ؛ فَسَاءَ):

كابن لهيعة مثلًا، فما كان من حديثه القديم؛ فهو صحيح(٢)، وما كان من حديثه بعد؛ فيعتبر به، وليس موضع الحجة.

قال ابن حبان رحمه الله(٣): «لا نعتمد من حديثهم -أي: المختلط- إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء، الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، وما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى؛ لأن حكمهم -وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم، وحُمِلَ عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم- حكم الثقة إذا أخطأ: أن الواجب ترك خطئه إذا عُلم، والاحتجاج بما نعلم أنه لم

---

(١) «التوضيح الأبهر» (ص١٠٦).

(٢) وقد جمعت الرواة الذين صحّ حديثهم عنه في رسالة مفردة، سميتها: «الحصون المنيعة فيمن صحت روايته عن ابن لهيعة».

(٣) «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» (١/ ١٦١).

يخطئ فيه، وكذلك حكم هؤلاء: الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات، وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سماعهم قبل الاختلاط سواء».

وقال الحازمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما مَنْ زال عقله بأمر طارئ؛ كالاختلاط، وتغييب الذهن؛ فلا يعتد بحديثه، ولكن يلزم الطالب البحث عن وقت اختلاطه، فإن كان لا يمكن الوصول إلى علمه؛ طرح حديثه بالكلية؛ لأن هذا عارض قد طرأ على غير واحدٍ من المتقدمين والحفاظ المشهورين، فإذا تميز ما سمعه ممن اختلط في حال صحةٍ؛ جاز له الرواية عنه، وصح العمل فيها»[1].



(١) «شروط الأئمة» (ص ٥٢).

٦٩- من حدث ونسي

(وَمَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ، ثُمَّ رَوى عَمَّنْ رَوَى عَنْهُ):

❖ *الشرح:*

وله حالان:

١- إما أن يكون ناسيًا؛ كأن يقول: لا أذكر، أو: لا أعرف أني حدثته به، أو نحوه من الألفاظ التي فيها ما يقتضي نسيانه؛ كقوله: يغلب على ظني أنني ما حدثته، أو: لا أعرف أنه من حديثي، والراوي عنه جازم به، فإن ذلك لا يوجب رد رواية الراوي عنه.

قال ابن الصلاح رحمه الله: «ومن روى حديثًا ثم نسيه؛ لم يكن ذلك مسقطًا للحديث، وجاز العمل به عند جمهور أهل الحديث، وجمهور الفقهاء والمتكلمين».

وقال رحمه الله: «لأن المروي عنه بصدد السهو والنسيان، والراوي عنه ثقة جازم، فلا يُرَد بالاحتمال روايته»[(١)].

وقال الحافظ العراقي رحمه الله: «إن الراوي مُثْبِتٌ جازم، والمروي عنه ليس بناف وقوعه؛ بل غير ذاكر، فقدم المُثْبِت عليه»[(٢)].

٢- أن يكون الشيخ جازمًا بنفيه، وروجع عنه؛ فنفاه، فإن ذلك يوجب رد روايته.

قال أبو بكر محمد بن الطيب: «وإن كان جحوده للرواية عنه جحود مصمم على تكذيب الراوي عنه، وقاطع أنه لم يحدثه، ويقول: كذب علي، فذلك جرح منه له، فيجب أن لا يعمل بذلك الحديث وحده، ولا يكون هذا الإنكار جرحًا يبطل

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٠٥ و١٠٦).

(٢) «التقييد والإيضاح» (ص١٥٤).

جميع ما يرويه الراوي؛ لأنه جرح غير ثابت بالواحد، ولأن الراوي العدل -أيضًا- يجرح شيخه، ويقول: قد كذب في تكذيبه لي، وهو يعلم أنه قد حدثني، ولو قال: لا أدري حدثته أو لا؛ لوقفت في حاله.

فأما قوله: أنا أعلم أني ما حدثته، فقد كذب، وليس جرح شيخه له أولى من قبول جرحه لشيخه، فيجب إيقاف العمل بهذا الخبر، ويرجع في الحكم إلى غيره، ويجعل بمثابة ما لم يروه، اللهم إلا أن يرويه الشيخ مع قوله: إني لم أحدثه لهذا الراوي، فيعمل به بروايته دون رواية راويه عنه»[1].

* **المصنفات في هذا الفن:**

«تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي»، للسيوطي، وهو تلخيص لكتاب الخطيب البغدادي، وقد طبع.



(١) «مقدمة تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي» للسيوطي (ص٥).

٧٠- معرفة طبقات الرواة

(ومَعْرِفَةِ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ والعُلَمَاءِ):

❖ الشرح:

مادة «طبق» تؤول أكثر معانيها في لسان العرب إلى تماثل شيئين، إذا وضعت أحدها على الآخر ساواه، وكانا على حذوٍ واحد، فقيل منه: تطابق الشيئان إذا تساويا وتماثلا. وسمي كل ما غطى شيئًا: «طبقًا»؛ لأنه لا يغطيه حتى يكون مساويًا له، ثم لا يغطيه حتى يكون فوقه؛ فسموا مراتب الناس ومنازل بعضهم فوق بعض: «طبقات»(١).

وفي اصطلاح المحدثين: «قوم تقاربوا في السنن والإسناد، أو الإسناد فقط»(٢) كأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه.

❊ فوائده:

قال السخاوي رحمه الله: «وفائدته:

- الأمن من تداخل المشتبهين؛ كالمتفقين في اسم أو كنية.

- إمكان الاطلاع على التدليس، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة.

- وبينه وبين التاريخ عموم وخصوص وجهي، فيجتمعان في التعريف بالرواة، وينفرد التاريخ بالحوادث والطبقات بما إذا كان في البدريين مثلًا من تأخرت وفاته عمن لم يشهدها؛ لاستلزامه تقديم المتأخر الوفاة»(٣).

ينحصر طبقات الرواة الرئيسة في عصر الرواية في الطبقات الآتية:

---

(١) «الصحاح» للجوهري (٤/ ١٥١١- ١٥١٢)، وانظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (ص٧٢)، و«علم التاريخ عند المسلمين» (ص١٣٣-١٣٤).

(٢) «تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٩٠٩)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٨٧- ٣٨٨).

(٣) «فتح المغيث» (٣/ ٣٨٧).

الأولى: الصحابة رضي الله عنهم.

الثانية: التابعون.

الثالثة: أتباع التابعين.

الرابعة: تبع الأتباع.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «وقد يستشهد على هذا بقوله -عليه السلام-: «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[(١)]، فذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة»[(٢)].

*** أهميته:**

قال ابن الصلاح رحمه الله: «وذلك من المهمات التي افتضح بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين وغيرهم».

*** أشهر المصنفات في الطبقات:**

١- المصنفات في طبقات الصحابة، أو التابعين، أو الجمع بينهما:

- «طبقات من روى عن النبي ﷺ من أصحابه»: للهيثم بن عدي (ت٢٠٧هـ).

- «طبقات التابعين»: لأبي حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ).

- «طبقات الصحابة والتابعين»: للإمام مسلم (ت٢٦١هـ) مطبوع.

٢- المصنفات في طبقات المحدثين في بلدة واحدة:

- «طبقات المحدثين بأصبهان»: لأبي الشيخ بن حيان (ت٣٦٩هـ) مطبوع.

---

(١) قال شيخنا رحمه الله في تعليقه على «التنكيل» (٢/ ٢٠٨): «هكذا اشتهر على الألسنة، وقد أخرجاه في «الصحيحين» من حديث عبدالله بن مسعود، وعمران بن حصين، وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة، وعائشة، ولفظ حديثها وحديث ابن مسعود: «خير الناس قرني»، ولفظ حديث عمران، وأبي هريرة: «خير أمتي قرني»».

(٢) «الباعث الحثيث» (٢/ ٦٧١).

- «طبقات الهمذانيين»: لأبي الفضل صالح بن أحمد الهمذاني (ت٣٨٤هـ).

٣- المصنفات في طبقات المحدثين عامة:

- «الطبقات الكبرى»: لمحمد بن سعد (ت٢٣٠هـ) مطبوع.

- «الطبقات»: لخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ) مطبوع.

- «الطبقات»: لمحمد بن عمر الواقدي (ت٢٠٧هـ).

- «الطبقات»: لعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ).

- «الطبقات»: لإبراهيم بن المنذر أبي إسحاق الحزامي (ت٢٣٦هـ).

- «الطبقات»: لأبي القاسم محمود بن إبراهيم بن سميع الدمشقي (ت ٢٥٩هـ).

- «الطبقات»: لعبدالرحمن بن إبراهيم بن عمرو الدمشقي، الملقب بـ «دحيم» (ت٢٤٥هـ).

- «الطبقات»: لأبي زرعة الدمشقي (ت٢٨١هـ)[1].



(١) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٩٧-٢٠٠)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٣٦٦)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (٢/ ٦٧١)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٨٧ - وما بعدها)، و«المقنع» لابن الملقن (٢/ ٦٦٨)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٩٠٢ - وما بعدها)، و«التوضيح الأبهر» للسخاوي (ص١٠٨).

٧١- المـوالي

(والمَوَالِي):

❖ *الشرح*:

جمع «مولى»؛ وهو يطلق على الناصر، والمحب، والصديق، والصاحب، والقريب، كابن العم ونحوه، والجار، والحليف، والابن، والعم، والشريك، والولي، والرب، وغير ذلك[١].

والولاء أربعة أنواع:

١- **ولاء العتاقة**: وهو ما يكون بين الـمُعْتِق والـمُعْتَق، وقد كان معروفًا في الجاهلية؛ فجاء الإسلام؛ فأقره، وشرط له بعض الشروط، وهذا النوع هو الأكثر.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أنّ فيهم من يقال فيه: «مولى فلان»، والمراد به: مولى العتاقة، وهذا هو الأغلب في ذلك»[٢]، مثل: أبو البختري الطائي سعيد بن فيروز التابعي، هو مولى طي، وأبو العالية رفيع الرياحي التميمي التابعي، كان مولى امرأة من بني رياح، وغير ذلك.

٢- **ولاء الإسلام**: فكل من أسلم على يدي شخص؛ فولاؤه له.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومنهم: أبو عبدالله البخاري، فهو محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم، نسب إلى ولاء الجعفيين؛ لأن جده -وأظنه الذي يقال له: الأحنف- أسلم وكان مجوسيًّا على يد اليمان بن أخنس الجعفي، جد عبدالله بن محمد المسندي الجعفي، أحد شيوخ البخاري»[٣].

---

(١) «المعجم الوسيط» (١/ ١٠٥٨).

(٢) «المقدمة في علوم الحديث» (ص١٩٨).

(٣) المصدر السابق (ص١٩٨).

٣- ولاء الحلف والتناصر والموالاة؛ كمالك بن أنس الإمام ونفره هم أصبحيون، حميريون، صليبة، وهم موال لِتَيْم قريش بالحلف.

وقيل ذلك؛ لأن جده مالك بن أبي عامر كان عسيفًا على طلحة بن عبيدالله التيمي -أي: أجيرًا-[(١)].

٤- ولاء اللزوم؛ كما قيل في مقسَم: «مولى ابن عباس» للزومه إياه[(٢)].

*** المؤلفات فيه:**

قال السخاوي رحمه الله: «وقد أفرد الموالي، لكن من المصريين خاصة: أبو عمر محمد بن يونس بن يعقوب الكندي.

وأفردت موالي النبي ﷺ في كراسة، ولا يعرف تمييز كل هذا إلا بالتنصيص عليه، وهو من الضروريات؛ لاشتراطه حقيقة النسب في الإمامة العظمى، والكفاءة في النكاح، والتوارث وغيرها من الأحكام الشرعية، ولاستحباب التقديم به في الصلاة وغيرها»[(٣)].



---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) «فتح المغيث» (٣/ ٣٩٤).

وانظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٩٨- ٢٠٠)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٣٦٦- ٣٦٩)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (٢/ ٦٧٣)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٩٢- وما بعدها)، و«المقنع» لابن الملقن (٢/ ٦٧٠)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٩٠١)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٥٤٦)، و«اليواقيت والدرر» للمناوي (٢/ ٦٦٠)، و«نزهة النظر» لابن حجر (ص٧٧).

٧٢- القبائل والبلاد والصناعة

(وَالقَبَائِلِ، والبِلاَدِ، والصِّنَاعَةِ، والحُلِيِّ):

❖ *الشرح:*

من الأشياء التي يفتقر حفاظ الحديث إلى معرفتها: قبائل الرواة، وقد كانت العرب إنما تنتسب إلى قبائلها، فلما جاء الإسلام، وغلب عليهم سكنى القرى والمدائن؛ حدث فيما بينهم الانتساب إلى الأوطان، كما كانت العجم تنتسب، وأضاع كثير منهم أنسابهم، فلم يبق لهم غير الانتساب إلى أوطانهم[1].

ويقصد بمعرفة القبائل؛ ما قاله السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «معرفة البطون التي هي الأصل في النسبة، ولكن قل الانتساب إليها؛ لتضييع الاهتمام بها، والاطلاع عليه، فصارت النسبة غالبًا إلى الأوطان؛ كالخصوص[2]، و«**البلاد**» كدمشق، و«**الصناعة**» كالحدَّاد والقزَّاز، و«الحُليّ»[3] كالأعرج والأعمش»[4].

❊ **فائدته:**

قال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو (فن) مهم جليل يعتني به كثير من علماء الحديث، لا سيما وربما يتبين منه الراوي المدلس، وما في السند من إرسال خفي، ويزول به توهم ذلك»[5].

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص٢٠٠).

(٢) بلدة من أعمال صعيد مصر، شرقي النيل، كان فيها نصارى. «معجم البلدان» (٢/ ٣٧٥).

(٣) أي: ما يتحلى به المرء من صفات حسية، أو معنوية، أو معدنية، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

(٤) «التوضيح الأبهر» (ص١٠٨).

(٥) «فتح المغيث» (٣/ ٣٩٧).

* **فائدة:**

قال الله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣].

قال السخاوي رحمه الله: «الشعوب: القبائل العظام، وقيل: الجماع التي تجمع متفرقات البطون، واحدها: شعب، والقبائل: البطون وهي دون الشعب، والعمائر: جمع عمارة -بالكسر والفتح-، قيل: حي عظيم يمكنه الانفراد بنفسه، وهي فوق البطن»(١).

قال السمعاني رحمه الله: «وكان علم المعارف والأنساب لهذه الأمة من أهم العلوم التي وضعها الله -سبحانه وتعالى- فيهم على ما قال الله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾ الآية [الحجرات: ١٣]»(٢).

وقال: «ومعرفة الأنساب من أعظم النعم التي أكرم الله -تعالى- بها عباده؛ لأن تشعب الأنساب على افتراق القبائل والطوائف أحد الأسباب الممهدة لحصول الائتلاف، وكذلك اختلاف الألسنة والصور وتباين الألوان والفطر على ما قال -عز وجل-: ﴿وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾ [الروم: ٢٢]»(٣).

* **المؤلفات في الأنساب:**

١- «الأنساب»: للإمام أبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت٥٦٢هـ).

٢- «العجالة»: للحافظ أبي بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان الحازمي (ت٥٨٤هـ).

٣- «الأنساب»: لأبي محمد بن عبدالله بن علي بن عبدالله بن خلف اللخمي،

---

(١) «فتح المغيث» (٣/ ٣٩٩).
(٢) «الأنساب» (١/ ٣٦).
(٣) المصدر السابق (١/ ٣٧).

المعروف بالرشاطي، وهو المسمى: «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار» (ت٥٤٢هـ).

٤- وقد اختصر كتاب «الأنساب» للسمعاني، واستدرك أشياء فاتته، ونبه على أغلاطه: الإمام المحدث اللغوي عز الدين أبو الحسن محمد بن محمد الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، وهو أخو المجد المبارك بن محمد صاحب «جامع الأصول»، و«النهاية في غريب الحديث»، وسمّى كتابه: «اللباب في تهذيب الأنساب» وهو مطبوع.

٥- ثم جاء الإمام السيوطي (ت٩١١هـ)؛ فاختصره، وزاد عليه أشياء فاتته في كتاب سماه: «لب اللباب في تحرير الأنساب» وهو مطبوع[1].

*** ضوابط ومسائل:**

١- قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ: «ومن كان من الناقلة من بلد إلى بلد، أو أراد الجمع بينهما في الانتساب؛ فليبدأ بالأول، ثم بالثاني المنتقل إليه، وحسن أن يُدْخِلَ على الثاني كلمة: «ثم»، فيقال في الناقلة من مصر إلى دمشق مثلًا: «فلان المصري، ثم الدمشقي»»[2].

٢- وله أن ينتسب إلى أحدهما[3].

٣- ومن كان من أهل قرية بلدة؛ فيجوز ينتسب إلى القرية، وإلى البلدة، وإلى الناحية، وإلى الإقليم.

---

(١) انظر: «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٢٠٠)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص٣٦٩)، و«الباعث الحثيث» لابن كثير (٢/ ٦٧٧)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٤٧٤- تحقيق أحمد السلوم)، و«المقنع» لابن الملقن (٢/ ٦٧٤)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٩١٢-٩١٤)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٩٧- ٣٩٩)، و«إرشاد طلاب الحقائق» للنووي (٢/ ٨٠٤- ٨١٦).

(٢) «المقدمة في علوم الحديث» (ص٢٠٠).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ١٣)، وانظر: «الإرشاد» (٢/ ٨٠٥).

يقول فيمن هو من حَرَسْتا مثلًا -وهي قرية من قرى الغوطة التي هي من كور دمشق-: الحرستاني، أو الغوطي، أو الدمشقي، أو الشامي.

وله الجمع فيها، فيبدأ بالأعم، وهو: الإقليم، ثم الناحية، ثم البلد، ثم القرية، فيقال: الشامي، الدمشقي، الغوطي، الحرستاني[١].

٤- في الانتساب للقبائل يبدأ بالعام قبل الخاص؛ ليجعل الثانية فائدة لم تكن لازمة في الأولى، فيقال: القرشي، ثم الهاشمي.

٥- وإذا جمع بين النسب إلى القبيلة والبلد، قدم النسب إلى القبيلة.

٦- قال عبدالله بن المبارك: من أقام في بلدة أربع سنين نسب إليها[٢].



(١) «تدريب الراوي» (٢/ ٩١٣).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٩١٤).

الخاتمة

رزقنا الله الحسنى وزيادة

(وَهَذَا آخِرُ التَّذْكِرَةِ):

❖ الشرح:

أي: آخر ما تكلمنا عليها من أنواع علوم الحديث النبوي.

(وَهِيَ عُجَالَةٌ لِلْمُبْتَدِي فِيْهِ):

❖ الشرح:

يريد بذلك رَحِمَهُ اللهُ أن يحثَّ طلاب الحديث؛ ليأخذوها بسرعة، وأن يحفظوها؛ كأنها زاد يتزوده المسافر مما لا يتعبه في سفره.

(وَمَدْخَلٌ لِلتَّأْلِيْفِ السَّالِفِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ أَوَّلًا):

❖ الشرح:

أي: هذه «التذكرة» مدخل لتأليفه السابق الذي هو «المقنع في علوم الحديث»، الذي تقدم ذكره في مقدمة «التذكرة»، عندما قال: اقتضبتها من «المقنع» تأليفي.

وكذلك شرحها الذي بين يديك أرجو من الله أن ييسره للمبتدئين، ويسهله للراغبين؛ ليكون مرقاة للنابهين، وسلماً للراغبين الواصلين إلى مراتب المحدثين.

(فَإِنَّهُ جَامِعٌ لِفَوَائِدِ هَذَا العِلْمِ):

❖ الشرح:

فقد جمعت هذه «التذكرة» فوائد علوم الحديث التي عم الانتفاع بها.

(وَشَوَارِدِهِ، وَمُهِمَّاتِهِ، وَفَرَائِدِهِ):

❖ الشرح:

أي: غرائبه ونوادره.

وقوله: «وفرائده»؛ أي: جواهره النَّفيسة.

(وَالحَمْدُ لِلَّـهِ عَلَى تَيْسِيْرِهِ وَأَمْثَالِهِ):

❖ *الشرح*:

والحمد لله على ما تيسر من هذا وأمثاله من التآليف الجمة التي كتبها المصنف، فقد كان رَحِمَهُ اللَّهُ من أكثر أهل العصر تأليفًا، وأشهر من توجه لوضعها ترصيفًا.

(فَافْهَمْ، وَبِاللَّـهِ التَّوْفِيْقِ):

❖ *الشرح*:

أي: بعد ما تحفظه؛ اهتم بفهم هذه المعارف؛ لأن من بذل جهدًا في تحصيل هذا العلم المبارك يوفق بإذنه -تعالى-، وبيده التوفيق وحده.

قال ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ: «صحة الفهم وحسن القصد من أعظم نعم الله التي أنعم بها على عبده، بل ما أعطي عبد عطاء بعد الإسلام أفضل ولا أجل منهما، بل هما ساقا الإسلام، وقيامه عليهما، وبهما يأمن العبد طريق المغضوب عليهم الذين فسد قصدهم، وطريق الضالين الذين فسدت فهومهم، ويصير من المنعم عليهم، الذين حسنت أفهامهم وقصودهم، وهم أهل الصراط المستقيم...

ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق؛ إلا بنوعين من الفهم:

أحدهما: فهم الواقع، والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علماً.

والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع.

ثم يطبق أحدهما على الآخر، فمن بذل جهده، واستفرغ وسعه في ذلك؛ لم يعدم أجرين أو أجراً.

فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله؛ كما توصل شاهد يوسف بشق القميص من دُبُرٍ إلى معرفة براءته وصدقه، وكما توصل سليمان صلى الله عليه بقوله: «**ائتوني بالسكين حتى أشق الولد بينكما**» إلى معرفة عين الأم، وكما توصل أمير المؤمنين علي عليه السلام بقوله للمرأة التي حملت كتاب حاطب لما أنكرته: «**لتخرجن الكتاب أو لنجردنك**» إلى استخراج الكتاب منها وكما توصل الزبير بن العوام بتعذيب أحد ابني أبي الحقيق بأمر رسول الله ﷺ حتى دَلَّهم على كنز حيي، لما ظهر له كذبه في دعوى ذهابه بالإنفاق؛ بقوله: «**المال كثير، والعهد أقرب من ذلك**»، وكما توصل النعمان بن بشير بضرب المتهمين بالسرقة إلى ظهور المال المسروق عندهم، فإن ظهر، وإلا ضرب من اتهمهم كما ضربهم، وأخبر أن هذا حكم رسول الله ﷺ.

ومن تأمل الشريعة وقضايا الصحابة؛ وجدها طافحة بهذا، ومن سلك غير هذا؛ أضاع على الناس حقوقهم، ونسبه إلى الشريعة التي بعث الله بها ورسوله.

وقوله: «فما أدلى إليك»؛ أي: ما توصل به إليك من الكلام الذي تحكم به بين الخصوم، ومن قولهم: أدلى فلان بحجته، وأدلى بنسبه، ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ﴾ [البقرة:١٨٨]؛ أي: تضيفوا ذلك إلى الحكام، وتتوصلوا بحكمهم إلى أكلها.

فإن قيل: لو أراد هذا المعنى؛ لقيل: وتدلوا بالحكام إليها، وأما الإدلاء بها إلى الحكام؛ فهو التوصل بالبرطيل إليهم، فترشوا الحاكم؛ لتتوصلوا برشوته إلى الأكل بالباطل.

قيل: الآية تتناول النوعين، فكل منهما إدلاء إلى الحكام بسببها، فالنهي عنهما معاً»[1].

---

(١) «إعلام الموقعين» (١/ ٨٧).

(وَصَلَّى اللَّـهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّم):

❖ *الشرح:*

وهذا من أدب الكتابة والخطابة، فقد كان السلف الصالح -رحمهم الله- دائمًا يختمون كتبهم وخطبهم بالصلاة والسلام على النبي وآله وأصحابه؛ لينالوا بركة ما قدموا من خدمة لهذا الدين الحنيف.

(وَحَسْبُنَا اللَّـهُ وَنِعْمَ الوَكِيْلِ):

❖ *الشرح:*

قال الإمام الطبري: «إن الله -تعالى- إنما مدح الذين وصفهم بقيلهم: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ولم تكن هذه الصفة إلا من تَبعَ رسول الله ﷺ من جرحى أصحابه بأحد إلى حمراء الأسد»(١).

عن ابن عباس رضي الله عنهما: «﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾؛ قالها إبراهيم عليه السلام حين ألقي في النار، وقالها محمد ﷺ حين قالوا: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]»(٢).

وعنه قال: «كان آخر قول إبراهيم حين ألقي في النار (حسبي الله ونعم الوكيل)»(٣).

قال العلامة لسان الأدب وحجة العرب سراج الدين أبو حفص عمر ابن الشيخ العلامة، صدر الـمُدَرِّسين، ولسان المتكلمين، نور الدين، أبي الحسن علي، المعروف بالملقن النحوي الأنصاري: أستاذ الصناعة، وإمام البراعة:

فرغت من تحرير هذه «التذكرة» في نحو ساعتين من صبيحة يوم الجمعة،

---

(١) «جامع البيان» (٦/ ٢٥٢ - تحقيق التركي).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٦٣).

(٣) أخرجه البخاري (٤٥٦٤).

سابع وعشرين من جمادى الأولى، عام ثلاث وستين وسبع مائة، أحسن الله بعضها، وما بعدها في خير، آمين[١].



(١) قال مقيده أبو أسامة سليم بن عيد بن محمد بن حسين الهلالي نسباً، النجدي موطناً، الفلسطيني الخليلي مولداً، الأردني داراً وإقامة، السلفي الأثري عقيدة ومنهجاً وسلوكاً -كان الله له-:

تمَّ هذا الشرح المبارك في مجالس متعددة، وأيام متطاولة، كان آخرها: صبيحة يوم الجمعة، الثالث والعشرون من صفر سنة واحد وثلاثين وأربع مئة وألف من هجرة رسول الله ﷺ، في مكتبتي العامرة في داري في حي طارق من عمّان البلقاء، عاصمة جند الأردن من بلاد الشام المحروسة.

وأرجو الله أجره وذخره وخيره وبرّه وفتحه: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء:٨٨و٨٩]، سائلًا الله حسن الختام، والثبات حتى الممات على الإسلام والسنة، ولله الحمد والمنـة.

الفهارس العلمية العامة

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الآثار السلفية

أحمد بن حنبل

أيوب السختياني

حفص بن غياث

حماد بن سلمة

سفيان الثوري

سفيان بن عيينة

عبد الله بن عباس

عبد الله بن مسعود

محمد بن إدريس الشافعي

محمد بن سيرين

وكيع بن الجراح

يحيى بن سعيد القطان

يحيى بن معين

أبو بكر الأدفوي

أبو الدرداء

أبو زرعة الرازي

الأصمعي

فهرس أقسام الحديث

على ترتيب المؤلف

فهرس أقسام الحديث

على الترتيب الهجائي

فهرس المصادر والمراجع

حرف الألف

١- «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير»: أبو عبد اللهّ الحسين الجورقاني الهمذاني، ط - دار الصميعي - السعودية.

٢- «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان»: الأمير علاء الدين الفارسي، مؤسسة الرسالة.

٣- «الإحكام في أصول الأحكام»: ابن حزم الأندلسي، دار الفكر.

٤- «أخلاق العلماء»: الآجري، مكتبة التوعية الإسلامية.

٥- «أدب الإملاء والاستملاء»: أبو سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني، ط - السعودية.

٦- «الأدلة والشواهد على جوب الأخذ بخير الواحد في الأحكام والعقائد»: سليم الهلالي، مكتبة الصحابة.

٧- «إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق»: النووي، مكتبة الإيمان.

٨- «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: أبو يعلى الخليل بن عبدالله القزويني، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

٩- «إرواء الغليل»: الألباني، المكتب الإسلامي.

١٠- «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»: الخطيب البغدادي، ط - مكتبة الخانجي - القاهرة.

١١- «الإصابة في تمييز الصحابة»: ابن حجر العسقلاني، مؤسسة الرسالة.

١٢- «الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار»: أبو بكر محمد بن موسى بن حازم الهمداني، مطبعة الأندلس - حمص، و ط - دار ابن حزم - لبنان.

١٣- «الأعلام»: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين- لبنان.

١٤- «أعلام الموقعين»: ابن قيم الجوزية، دار الجيل.

١٥ - «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ»: السخاوي، دار الكتب العلمية.

١٦ - «الاقتراح في بيان الاصطلاح»: ابن دقيق العيد، ط - دار البشائر الإسلامية - لبنان.

١٧ - «اقتضاء العلم العمل»: للخطيب البغدادي، ط - المكتب الإسلامي - لبنان.

١٨ - «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب»: ابن ماكولا، ط - مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند.

١٩ - «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»: القاضي عياض اليحصبي، دار التراث.

حرف الباء

٢٠ - «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»: ابن كثير/أحمد شاكر، ط -دار العاصمة - السعودية.

٢١ - «البحر الزخار»: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار، ط - مكتبة العلوم والحكم - السعودية.

٢٢ - «البداية والنهاية»: ابن كثير، مكتبة المعارف.

٢٣ - «البدر الطالع»: الشوكاني، دار المعرفة.

٢٤ - «بيان الوهم والإيهام»: ابن القطان، ط - دار الغرب -لبنان.

حرف التاء

٢٥ - «التاريخ الأوسط»: البخاري. ط - دار الصميعي - السعودية.

٢٦ - «تاريخ بغداد»: الخطيب البغدادي، المكتبة السلفية.

٢٧ - «التاريخ الكبير»: البخاري، ط - مجلس دائرة المعارف العثمانية.

٢٨ - «التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين»: عبد الله شعبان، لبنان

٢٩ - «تأويل مختلف الحديث»: ابن قتيبة الدينوري، ط - دار ابن عفان - مصر.

٣٠ - «التبصرة والتذكرة»: العراقي، دار المعرفة.

٣٢ - «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج»: ابن الملقن، ط - دار حراء - السعودية.

٣٣- «تفسير القرآن العظيم»: ابن كثير، ط - دار الفتح - الشارقة.

٣٤- «تحقيق الرغبة بشرح النخبة»: عبد الكريم الخضير، السعودية.

٣٥- «تدريب الراوي»: السيوطي، دار الكتب العلمية.

٣٦- «تدوين السنة النبوية»: محمد بن مطر الزهراني، السعودية

٣٧- «تذكرة الحفاظ»: للذهبي، ط - دار الكتب العلمية - لبنان.

٣٨- «التقييد والإيضاح»: العراقي: دار الفكر.

٣٩- «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»: ابن حجر، ط - دار المعرفة - لبنان.

٤٠- «تلخيص المتشابه في الرسم»: الخطيب البغدادي، ط - دار الكتب العلمية - لبنان.

٤١- «التنكيل لما ورد في "تأنيب الكوثري" من الأباطيل»: المعلمي اليماني، ط - دار المعارف - السعودية.

٤٢- «تهذيب الأسماء واللغات»: النووي، الناشر محمد أمين دمج.

٤٣- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: أبو الحجاج المزي، ط - مؤسسة الرسالة - لبنان.

٤٤- «التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر»: السخاوي، السعودية.

حرف الثاء

٣١- «ثبت أبي جعفر البلوي»، لبنان.

٤٥- «الثقات»: محمد بن حبان، ط - دائرة المعارف العثمانية - الهند.

حرف الجيم

٤٦- «جامع بيان العلم وفضله»: أبو عمر يوسف بن عبدالله النمري القرطبي، المعروف بـ (ابن عبد البر)، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.

٤٧- «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»: ابن جرير الطبري، ط - دار هجر - مصر.

٤٨- «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: الخطيب البغدادي، ط - مكتبة المعارف - السعودية.

٤٩- «الجامع لأحكام القرآن»: القرطبي، مصر.

٥٠- «جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن»: ابن كثير، ط - دار الفكر - لبنان.

٥١- «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس»: محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٥٢- «الجرح والتعديل»:عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ط - دائرة المعارف العثمانية - الهند.

حرف الحاء

٥٣- «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»: أبو نعيم الأصبهاني، لبنان.

٥٤- «حلية طالب العلم»: بكر أبو زيد، دار العاصمة.

حرف الدال

٥٥- «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة»: ابن حجر العسقلاني، دار الفكر.

٥٦- «دلائل النبوة»: البيهقي، دار الكتب العلمية.

حرف الذال

٥٧- «ذم الكلام وأهله»: إسماعيل الأنصاري الهروي، ط - مكتبة الغرباء - السعودية.

٥٨- «ذيل تذكرة الحفاظ»: الذهبي، دار إحياء التراث العربي.

حرف الراء

٥٩- «الرسالة»: محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق الشيخ أحمد شاكر.

حرف الزاي

٦٠- «الزهد»: عبدالله بن المبارك، ط - دار الكتب العلمية - لبنان.

٦١- «الزهد» وكيع بن الجراح، ط - مكتبة الدار - السعودية.

حرف السين

٦٢- «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: الألباني، مكتبة المعارف.

٦٣- «سلسلة الأحاديث الضعيفة»: الألباني، مكتبة المعارف.

٦٤- «السنة»: ابن نصر المروزي، ط - دار غراس- الكويت.

٦٥- «سنن ابن ماجه»، دار إحياء التراث العربي.

٦٦- «سنن أبي داود»، دار الفكر.

٦٧- «سنن الترمذي»، دار إحياء التراث.

٦٨- «السنن الكبرى»: البيهقي، دار الفكر.

٦٩- «سير أعلام النبلاء»: الذهبي، مؤسسة الرسالة.

حرف الشين

٧٠- «شذرات الذهب»: ابن العماد الحنبلي، دار المسيرة.

٧١- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»: اللالكائي، ط - دار طيبة - السعودية.

٧٢- «شرح علل الترمذي» ابن رجب الحنبلي، ط - مكتبة المنار - الأردن.

٧٣- «شروط الأئمة الخمسة»: محمد بن طاهر المقدسي، دار الكتب العلمية.

حرف الصاد

٧٤- «الصحاح»: الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور - القاهرة.

٧٥- «صحيح ابن خزيمة»: محمد بن إسحاق بن خزيمة، ط - المكتب الإسلامي - لبنان.

٧٦- «صحيح البخاري» = فتح الباري.

٧٧- «صحيح الترغيب والترهيب»: الألباني، ط - مكتبة المعارف - السعودية.

٧٨- «صحيح سنن ابن ماجه»:الألباني، ط - مكتب التربية - السعودية.

٧٩- «صحيح سنن أبي داود»: الألباني، ط - مكتب التربية - السعودية.

٨٠- «صحيح مسلم»: مسلم بن الحجاج، دار إحياء الكتب العربية.

حرف الضاد

٨١- «الضوء اللامع»: السخاوي، دار الكتاب الإسلامي.

حرف الطاء

٨٢- «طبقات الأولياء»: ابن الملقن، لبنان.

٨٣- «طبقات الشافعية»: أبي بكر بن شهبة، لبنان.

٨٤- «الطبقات الكبرى»: ابن سعد، لبنان.

حرف العين

٨٥- «عارضة الأحوذي»: أبو بكر بن العربي، دار الكتاب العربي.

٨٦- «العلل الكبير»: الترمذي -ترتيب أبي طالب القاضي، ط - مكتبة الأقصى - الأردن.

٨٧- «علم الحديث ومصطلحه»: صبحي الصالح، لبنان.

٨٨- «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، ط - دار الفكر - لبنان.

حرف الغين

٨٩- «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام»: الألباني، ط- المكتب الإسلامي - لبنان.

٩٠- «غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة»: أبو القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال، ط - عالم الكتب - لبنان.

حرف الفاء

٩١- «فتح الباري»: ابن حجر العسقلاني، دار الفكر.

٩٢- «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»: العراقي، دار الكتب العلمية.

٩٣- «الفقيه والمتفقه»: الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية.

حرف القاف

٩٤- «قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث»: جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية.

حرف الكاف

٩٥- «الكامل في الضعفاء»: ابن عدي، ط - دار الفكر - لبنان.

٩٦- «كتاب العلم»: ابن أبي خيثمة، ط - المكتب الإسلامي.

٩٧- «كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة»: سليم الهلالي، ط -دار الفرقان- الإمارات العربية.

٩٨- «الكفاية في علوم الرواية»: الخطيب البغدادي، مصر.

٩٩- «الكنى والأسماء»: أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي، ط - دار ابن حزم - لبنان.

حرف اللام

١٠٠- «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ»: ابن فهد المكي، لبنان.

١٠١- «لسان الميزان»: ابن حجر العسقلاني، دار الفكر.

حرف الميم

١٠٢- «المؤتلف والمختلف»: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، ط - دار الغرب الإسلامي - لبنان.

١٠٣- «المجروحين»: ابن حبان، دار المعرفة.

١٠٤- «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس»: ابن حجر، لبنان.

١٠٥- «محاسن الاصطلاح»: سراج الدين عمر البلقيني، دار الكتب.

١٠٦- «المحدث الفاصل»: الحسن بن عبد الرحمن، دار المعرفة.

١٠٧- «المحلى»: ابن حزم، دار الآفاق الجديدة.

١٠٨- «مختصر سنن أبي داود»: المنذري، دار المعرفة.

١٠٩- «المدخل إلى السنن» البيهقي، الكويت.

١١٠- «المدخل إلى الصحيح»: الحاكم، ط -مكتبة الفرقان - الإمارات العربية.

١١١- «المستدرك على الصحيحين»: الحاكم، ط - دائرة المعارف العثمانية - الهند.

١١٢- «المسند»: أحمد بن حنبل، دار الفكر.

١١٣- «المسند»: أبو داود الطيالسي، ط - دار هجر - مصر.

١١٤- «المسند»: أبو يعلى الموصلي، ط - دار المأمون - دمشق.

١١٥- «مشكاة المصابيح»: الخطيب التبريزي، المكتب الإسلامي.

١١٦- «مشكل الآثار»: الطحاوي، ط - مؤسسة الرسالة -لبنان.

١١٧- «مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين: مناقشات وردود»: محمد عمر بازمول، دار الآثار.

١١٨- «المصنف»: ابن أبي شيبة، ط - الدار السلفية - الهمد.

١١٩- «المصنف»: عبدالرزاق بن همام الصنعاني - المجلس العلمي - الهند، والمكتب الإسلامي - لبنان لبنان.

١٢٠- «المعجم الأوسط»: الطبراني، ط - دار الحرمين - مصر.

١٢١- «معجم البلدان»: ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر.

١٢٢- «المعجم الكبير»: الطبراني، وزارة الأوقاف العراقية.

١٢٣- «معجم مقاييس اللغة»: ابن فارس، ط- دار الكتب العلمية- إيران.

١٢٤- «معرفة علوم الحديث»: الحاكم، المكتبة العلمية- المدينة المنورة.

١٢٥- «المعرفة والتاريخ»: يعقوب بن سفيان الفسوي، مطبعة الإرشاد -بغداد.

١٢٦- «المقدمة في علوم الحديث»: ابن الصلاح، منشورات دار الحكمة- دمشق.

١٢٧- «المقنع في علوم الحديث»: ابن الملقن، السعودية.

١٢٨- «مناقب الشافعي» ابن أبي حاتم، مصر.

١٢٩- «منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة القدرية»: ابن تيمية، ط - مكتبة ابن تيمية - مصر.

١٣٠- «المنهج المقترح في علم المصطلح»: حاتم العوني، السعودية.

١٣١- «المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي»: ابن جماعة، لبنان.

١٣٢- «الموافقات في أصول الشريعة»: الشاطبي، مصر.

١٣٣- «الموضوعات»: ابن الجوزي - دار الفكر - لبنان.

١٣٤- «موضح أوهام الجمع والتفريق»: الخطيب البغدادي، لبنان.

١٣٥- «ميزان الاعتدال»: الذهبي، دار المعرفة.

حرف النون

١٣٦ - «الناسخ والمنسوخ»: النحاس، ط - دار الكتب العلمية - لبنان.

١٣٧ - «الناسخ والمنسوخ»: أبو عبيد القاسم بن سلام، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

١٣٨ - «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر»: ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية.

١٣٩ - «نصيحة أهل الحديث»: الخطيب البغدادي، دار المنار.

١٤٠ - «نواسخ القرآن»: ابن الجوزي، السعودية.

١٤١ - «النكت على مقدمة ابن الصلاح»: ابن حجر، ط - الجامعة الإسلامية - السعودية.

١٤٢ - «النكت على مقدمة ابن الصلاح»: الزركشي، ط - أضواء السلف - السعودية.

١٤٣ - «النكت على نزهة النظر»: علي حسن عبد الحميد، ط -دار ابن الجوزي- السعودية.

حرف الواو

١٤٤- «الوافي بالوفيات»: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، طبع باعتناء بعض المستشرقين، نشر فرانز شتايز بتسبادن، ١٣٩٤ هـ.

١٤٥ - «الوصية الكبرى»: ابن تيمية، الأردن.

١٤٦ - «الوضع في الحديث»: عمر حسن فلاتة، سوريا.

١٤٧ - «وفيات الأعيان»: ابن خلكان، لبنان.

فهرس الموضوعات